



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

استهدافنا تهديد
للعملية التفاوضية

[06]



الافتتاحية

آخر محاولات الإعاقة

لم تدخر قوى الإعاقة جهداً، منذ بيان جنيف1 وحتى الآن لمنع الحل السياسي، ومع كل تقدم على طريق العملية السياسية، وكلما تهيأت الظروف لتحويل هذه العملية إلى إجراءات ملموسة، كانت هذه القوى تلجأ إلى تصعيد متعدد الأشكال، عسكري أو دبلوماسي وسياسي وإعلامي، لإجهاض التقدم.

ضمن هذه الرؤية، يمكن تفسير التصعيد الذي حدث مؤخراً، في أكثر من موقع، وعلى أكثر من جبهة، وحيثما استطاعت قوى الإعاقة، حتى وصلت إلى حد اضطراب الكيان الصهيوني الدخول المباشر على خط الأزمة، وبمستوى عالٍ وغير مسبوق، ضمن محاولات الرد على التقدم الذي حصل في مسار الحل السياسي، وخصوصاً بعد نجاح سوتشي، وإمكانية إجراء مفاوضات مباشرة بين النظام والمعارضة على أساس القرار 2254، والتصعيد العسكري الأخير، الذي هو بالدرجة الأساسية، امتداد لذلك التصعيد السياسي والدبلوماسي الذي سبق مؤتمر الحوار السوري - السوري، بهدف منع انعقاده، أو إفشاله، أو الالتفاف على نتائجه، وتأكيد على فشل تلك الحملة في تحقيق غايتها في الإعاقة.

إن اقتران التصعيد بتقدم الحل السياسي على مدى سنوات الأزمة، يؤكد مرة أخرى، بأن معركة الحل هي معركة وطنية بامتياز، وأن من أهم تجليات الموقف الوطني لأية قوة سورية اليوم، هو الموقف من الحل السياسي على أساس القرار 2254، طالما أن قوى العدوان تحاول بشتى الطرق، وتستخدم كل ما لديها من أوراق، لمنع هذا الحل، واستمرار حالة الاشتباك وإنهاك سورية.

إن تصاعد النشاط العدواني، يفرض على جميع الوطنيين السوريين الإسراع بالحل السياسي، كونه الطريق الأقل كلفة لردع العدوان، سواء من جهة اضطراب هذه القوى للالتزام بالقرارات الدولية التي تنص على وحدة وسيادة الدولة السورية، أو من خلال تأمين أدوات المواجهة، وأولها توحيد بنادق السوريين، فلا تعارض بين الحل السياسي وخيار المقاومة، لا بل على العكس تماماً فإن الحل السياسي، والذي تشكل عملية التغيير الوطني الديمقراطي والشامل جزءاً منه، بات من ضرورات المقاومة بمعناها الشامل، والطريق إلى بناء وحدة وطنية عميقة قادرة على إفشال كل المشاريع التي تستهدف سورية، والشعب السوري.

ومثل كل الاعاقات السابقة التي ارتدت على أصحابها، مزيداً من التراجع، فإن التصعيد الأخير، وبالدرجة الأولى العدوان الصهيوني، كأحد المعوقات، وإسقاط إحدى طائراته، والارتياح الشعبي العام العابر للاصطفافات المفروضة على الشعب السوري، وإصرار حلفاء سورية على الحل، يضع سورية أمام زخم جديد باتجاه الحل السياسي، الذي شق طريقه وإن كان بصعوبة، رغم كل العقبات، كونه ترجمة لعملية التوازن الدولي الجديد، ودور ووزن قواه الصاعدة التي تتحكم بالاتجاه العام لسير الأحداث، والملفات الساخنة على الساحة الدولية، ومنها الأزمة السورية، وكون هذا الحل هو التعبير الأمثل عن مصالح الأغلبية الساحقة من الشعب السوري.

شؤون اقتصادية

السوريون في الأردن... بين
الفقر والترحيل!

12

ملف «سورية 2018»

لا ورقة تيلرسون
vs سوتشي

09

ملف «سورية 2018»

بيان «الإرادة الشعبية»
حول العدوان الصهيوني

08

ملف «سورية 2018»

مهمة دي مستورا هي
تنفيذ 2254 فقط...

07

من ينصف عمالنا؟!



بصراحة

■ محمد عادل اللحام

إصلاح الدستور.. وحقوق العمال

مؤتمر سوتشي الذي عقد مؤخراً، كان من ضمن النقاط الرئيسية التي اتخذ فيها قرار تشكيل لجنة من أجل إصلاح الدستور، بخطوطه العريضة، وقد يصل الأمر إلى تغييره كلياً وإعادة كتابته من جديد بما يحقق ممارسة الشعب السوري لسلطته الحقيقية، ليس هذا فحسب، بل الأمر المقترض أيضاً هو: الأدوات التي ستمكن الشعب من ممارسة سلطته، عبر الرقابة المباشرة على جهاز الدولة، والانتخابات بمختلف أنواعها، وقدرته على إيصال ممثليه الفعليين دون وصاية من أحد، وخاصة التدخل الذي يمارسه جهاز الدولة، والمال السياسي، بالإضافة لممارسة حقه في التعبير والتظاهر والإضراب السلمي، والنشاط السياسي المنصوص عليها دستورياً، ولكن المحرمة على الشعب والطبقة العاملة حالياً بفعل قانون العطالة الذي تقوم به المادة الثامنة من الدستور القديم، ما قبل دستور 2012.

لقد جرى إقرار العديد من قوانين العمل، التي أظهرت الممارسة العملية انحيازها لصالح أرباب العمل، سواء كانت الحكومة، كرب عمل أو القطاع الخاص، وتم تمريرها في مجلس الشعب، بالرغم من أن خمسين بالمائة من أعضائه هم عمال وفلاحون، كما ينص الدستور الحالي، ومع هذا التمثيل جاءت القوانين بخلاف مصلحة العمال والفلاحين.

المادة العاشرة من الدستور تنص على ضمان الدولة لاستقلالية المنظمات الشعبية والنقابات المهنية، ولكن ما يجري في الحقيقة، هو: خرق للدستور وتجاوز لمبادئه السياسية، التي جاءت في مقدمته، وما نعينه هنا كيف يجري التدخل المباشر في إقرار شكل الانتخابات النقابية، ومضمونها، لتأخذ شكل التعيين، وهذا مخالف لقانون التنظيم النقابي 84 ومخالف للدستور حسب المادة العاشرة منه.

المادة أربعون تقول: «لكل عامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده، على أن لا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات المعيشة» وتغيرها. وأريد أن أسأل هنا: هل يكفي الحد الأدنى للأجور «16750 ل س» الحالي لمتطلبات المعيشة وتغيرها؟

المادة 44: «للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً، والإضراب عن العمل في إطار مبادئ الدستور، وينظم القانون ممارسة هذه الحقوق». يحرم على الطبقة العاملة وغيرها ممارسة هذا الحق الدستوري، بطريقة من طرق الدفاع عن مصالحها وحقوقها، مع العلم أن قوى الرأس مال تمارس حريتها المطلقة في استغلال ونهب حقوق الطبقة العاملة، وفي قلب آخر تتمتع النقابات عن تبني ما هو مشروع دستورياً، نتيجة سريان مفعول المادة الثامنة القديمة، وتصبح الطبقة العاملة فاقدة لأهم أسلحتها المشروعة في الدفاع عن مصالحها. ما نود أن نقوله في هذه العجالة: إن ذكرنا لبعض مواد الدستور التي هي قياساً بالسابق متقدمة عنه، ولكن هذا شرط غير كاف ولا يغير من واقع الحال شيئاً مهما كانت النصوص جميلة، إن لم يرافقها ما يمكن الشعب ومنه الطبقة العاملة من تحقيق سلطتها، ومنها مستوى حرياتها السياسية والديمقراطية الفاقدة لها منذ عقود طويلة، فهل سيندرون تلك الجموع الفقيرة في إصلاحهم للدستور؟

خلال سنوات الكارثة التي عصفت بشعبنا السوري منذ عام 2011 وأبناء الوطن ومؤسساتهم الوطنية العامة والخاصة، يتعرضون لكثير من المظالم، وكان العاملون في قطاعات الدولة العامة أحد ضحاياها، فقد أصابهم وعائلاتهم قسماً وافراً من الظلم داخل وطنهم.

■ علاء خير بيك

وما الكتاب رقم 16/ لعام 2012 الصادر عن الجهاز المركزي للرقابة المالية في دمشق، والمعمم بالكتاب رقم 7/ لعام 2012 في المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات، إلا انتقاص جديد لحقوق عمالنا وعائلاتهم. هذا الكتاب الذي حرم عمالنا من أبسط حقوقهم بتقاضي معاش إصابة العمل، إضافة للمعاش التقاعدي. والتعليل حسب رأيهم في ذلك أنه لا يجوز إعطاء تعويضين عن واقعة واحدة. والحقيقة إن هذا التعليل غير صحيح ومخالف للقانون ولا سيما نص المادة الأولى الفقرة ج/ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ لعام 1959 والمعدل بالقانون 78/ لعام 2001 وتنص على ما يلي: «إصابة العمل هي الإصابة بأحد الأمراض المهنية المعددة بالجدول رقم 1/ أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل، أو بسببه، أو بسبب ما يتعلق به. ويعتبر في حكم إصابة العمل كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل، أو عودته منه، أيأ كانت وسيلة المواصلات بشرط أن يكون الذهاب والإياب دون توقف أو تخلف أو

انحراف عن الطريق الطبيعي» ليأتي الكتاب رقم 16/ 2012 ويحرم عمالنا من حقوقهم المستمدة من الدستور والقانون، ويلغي العمل بقانون التأمينات الاجتماعية، ولاسيما المادة الأولى منه الفقرة ج/ ويجعل منها حبراً على ورق وبشكل فاضح. والأمثلة على حالات الظلم كثيرة على امتداد ساحة الوطن، وأخص بالذكر: عمال معمل الدفاع في حماه «معمل براق» الذين تعرضوا لتفجير إرهابي بباص مفخخ، وهم على رأس عملهم وموضوع ضبط الشرطة العسكرية في حماه رقم 4181/ تاريخ 3/ 3/ 2013 حيث استشهد عشرات العمال الذين لم يتقاض قسم كبير منهم معاش إصابة العمل، رغم المطالبات المتكررة بحقوقهم من قبل ذويهم. والسبب في ذلك هو الكتاب رقم 16/ لعام 2012 سيء الذكر أعلاه. فمن حق العامل أن يتقاضى معاشاً تقاعدياً استناداً لقانون العاملين الأساسي في الدولة، إضافة لحقه في أن يتقاضى معاش إصابة عمل سنداً لقانون التأمينات الاجتماعية، المادة الأولى الفقرة ج/ سابقة الذكر، حيث يتم دمج المعاشين في معاش واحد، ويصرف المعاش للعامل سنداً للمادة 95/ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ لعام 1959 كما يقال ؟

المؤتمرات النقابية في دير الزور

■ مراسل قاسيون

نقابة السكك:
الموافقة على تعديل وضع العاملين من فئة إلى فئة.
التعاقد مع طبيب وصيدلية لعمال المؤسسة.
صرف تعويض اللباس.
الرواتب تتأخر إلى 20 الشهر؟
تأمين مبنى للمؤسسة والشركة.
تأمين مقرات للنقابات في دوائر الدولة.
تأمين مقر لفرع السكك الحديدية في دير الزور.
نقابة النقل:
تأمين كراجات للنقل الداخلي.
تأمين مراقبين لتنظيم حركة السير.
منح العاملين المكافآت والحوافز؟
تأمين النقص في التجهيزات الخدمية في الدائرة.

تأمين النقص في اليات نقص العاملين.
وعقب رئيس المكتب التنفيذي طلال عليوي:
نريد من تنظيمنا أن يكون جاداً، ولا ننتظر المؤتمرات لطرح مطالبنا، 70% من عمالنا من أبناء الريف، وهناك صعوبة في تنقلهم أن نتاقش مع الجهات المختصة.
مؤتمر نقابة عمال الكهرباء والشبكات
عمال شركة الكهرباء:
طالب المؤتمرين بتأمين مقر للشركة
تأمين السيولة المالية من ديون شركة الكهرباء والوزارة، على الدوائر والقطاع العام.
تأمين اللباس والوجبة الغذائية الوقائية، والتعاقد مع صيدلية لتأمين الأدوية للعمال.

تشكيل لجنة الزمالة وصندوق المساعدات الخاص بعمال الكهرباء.
تفعيل اللجنة النقابية في الدائرة.
عمال الشبكات:
تأمين طبيعة العمل وصرفها، وتفعيل المستوصف العمالي، وتفعيل الطابة السنية.
إجراء مسابقات جديدة لتعيين عمال بسبب النقص في اليد العاملة في الشبكات.
تأمين الآليات الثقيلة والخفيفة اللازمة لعمل الشبكات.
ونود العمال إلى حجم الأضرار الكبيرة في المحطات الكهربائية، وخط حقل التيم الكهربائي، وإصلاح هذه الأضرار يحتاج لشركات كبيرة ومتعهدين، لأنها أكبر من إمكاناتنا.

المؤتمرات السنوية لنقابات العمال في محافظة السويداء



عقدت مؤتمرات
عمال نقابات
الصناعات الغذائية
والتنمية الزراعية
والمصارف في
مواعيدها المحددة.

مؤتمر نقابة

عمال الصناعات الغذائية

طالب أحد النقابيين بتنفيذ قرار وزير التجارة الداخلية رقم 2489 تاريخ 9-11-2017 القاضي بزيادة الحوافز الإنتاجية 35% لعمال المخازن، وبين أن سبب تأخير الصرف، هو عدم نشر القرار بالجريدة الرسمية، علماً أن الجريدة لا تبعد 200 م عن مبنى الشركة العامة للمخازن، كما طالب نقابي بإعفاء الرواتب من كافة الضرائب، وبالضمان الصحي بعد التقاعد، وكما انتقد أحد النقابيين عمل مراقبي التمويل قائلاً: " لا يجرؤ مراقب التمويل على الدخول إلى سوق الحسبة" الخضرة " لكتابة مخالفات بحق من يرفع الأسعار، لكنه بكل بساطة ينفذ ضبوطاً بحق عمال المخازن، فهل يعقل أخذ ربطة خبز عن خط الإنتاج، وليس نهاية الخط، وكتابة ضبط، في ظل أن الخميرة محدودة الصلاحية وغير فعالة، وكل كيس طحين شكل، أين العدالة في ذلك؟!!!

وتلخصت المطالب النقابية بالتالي:
1- منح عمال المخازن طبيعة عمل 100% واللسل الغذائية، وتعويض اللباس أسوة بباقي القطاعات، وتعديل أسعار الوجبة الغذائية، بما يتناسب مع أسعار السوق وفصل العمل الإضافي عن أيام العطل والأعياد، وإعطاء العمال ساعة طوارئ، وصرف طبيعة العمل والاختصاص لمستحقها، وتأمين وسائل نقل للعمال، عملاً بالنظام الداخلي للشركة، ومنح العمال المياومين تعويض غلاء المعيشة، وإلغاء حرمانهم منها.
2- الإسراع في إنجاز مطحنة أم

الزيتون وضمتها للخدمة.
3- تحسين مستوى المعيشة بما يتناسب مع غلاء الأسعار.
4- تأمين مستلزمات الإنتاج المدعومة حكومياً للقطاع الخاص، وخاصة حوامل الطاقة لضرورة استمرارها بالإنتاج، وتشغيل العمال، وضمان حقوقهم.
5- إيجاد الآلية الملزمة لأرباب العمل، لتنسيب العمال، وخاصة في القطاع الخاص وإشراكهم في التأمينات الاجتماعية برواتبهم الحقيقية.
6- إعطاء صلاحية للمدراء لإجراء عقود سنوية للعمال، وخاصة في المخازن.
7- السعي لتأمين فرص عمل لأبناء المحافظة من خلال إنشاء معامل ومصانع جديدة.
أهم مطالب عمال نقابة التنمية الزراعية:

1- تشميل عمال منشأة الدواجن ضمن الأعمال الشاقة والخطرة.
2- نقل الأضابير التأمينية من الإدارات المركزية إلى فروعها في المحافظات.
3- تفعيل عمل دوائر الصحة والسلامة المهنية، والقيام بعملها على أكمل وجه.
4- تخفيض نسبة المساهمات الطوعية بنسبة 50 %.
5- احتساب إجازة الأمومة بالتساوي عن كل الأولاد.
6- العمل على تحويل جمعية الفنين الزراعيين إلى نقابة، وعدم التأخير في صرف تعويضات المتقاعدين منهم.
7- منح الطبابة الكاملة لعمال مركز إكثار البذار.
8- العمل على استكمال مبنى المصالح العقارية.
9- منح طبيعة العمل لعمال الفئة الثانية.
10- منح تعويض المسؤولية لخريجي المعاهد ما بعد عام 1985.

مؤتمر نقابة عمال المصارف

اقترح أحد النقابيين ساخرًا بخصوص بطاقات التأمين الصحي، ميديكسا وغيرها: " أن يتم التواصل من قبل العمال مع رب العالمين، وإعلامه بالأمراض المشمولة ببطاقة التأمين الصحي لتصويب المرض باتجاه المشمول فقط وبهيك بيرتاح الوسيط التأميني" كما طالب نقابي بتوزيع سلال غذائية ومساعدات على جميع العاملين في الدولة، لتعويض الرواتب الهزيلة، بدل السماح بالإتجار بمواد الإغاثة، والانتشار الواسع في جميع شوارع محافظة السويداء.

مع تأمين الرعاية الصحية للعامل وأسرته. 7- تعيين عمال جدد في مؤسسة العمران لتغطية النقص الكبير في عدد العمال، وخصوصاً بعد التوسع والمشاريع الجديدة. 8- تزويد المصارف بأجهزة حاسوب وعدادات نقود حديثة، وزيادة عدد الصرافات الآلية. 9- نقل أضابير العاملين التأمينية في مصارف التسليف والتجاري والعقاري والتوفير من الإدارات العامة، إلى مديرية التأمينات الاجتماعية في السويداء، لتوفير الوقت والجهد عند إحالة العامل إلى التقاعد.

أهم مطالب عمال نقابة المصارف والتجارة والتأمين:
1- إحداث ملاكات عديدة لعمال الحمل والعتالة في مؤسستي العمران والتجارة الداخلية. 2 - تأمين القرض السكني لعمال المالية أسوة بعمال المصارف. 3- إلزام الجهات العامة بتحويل التزاماتها المالية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية. 4- منح الحوافز الإنتاجية لعمال مصرف التسليف الشعبي. 5- تحقيق العدالة في توزيع عوائد الجباية لعمال المالية بين المدينة والريف. 6- تعديل قانون التأمين الصحي، بما يتوافق

مؤتمرات حمص النقابية

تستمر المؤتمرات النقابية في حمص وعلى نفس الروتين دون أي تطوير في الشكل أو في المضمون وبما يتناسب مع ازدياد سوء أوضاع العمال المعيشية والمهنية مما يجعل هذه المؤتمرات مناسبة تكرر نفسها وبأسلوب مطبلي خجول دون تحقيق أي إنجاز ينعكس إيجاباً على أوضاع العمال .

مؤتمر عمال الكهرباء

أهم المطالب التي تم استعراضها :

- 1- تأمين سيارة إسعاف للحالات الطارئة.
- 2- إنشاء مركز قلبي.
- 3- إعطاء عاملين تعويض مخاطر عمل.
- 4- تعديل شرائح الصندوق التعاوني.
- 5- رفع قيمة اللباس والوجبة الغذائية.
- 6- تفعيل مركز تدريب جنر، وتأمين لوازم الأمن الصناعي.
- 7- منح الترفيع الاستثنائية المتوقعة لعمال مجمع التدريب المهني.
- نقابة عمال الصحة
- 1- تجهيز مشفى كرم اللوز والزهر.
- 2- توحيد طبيعة العمل لكافة عمال القطاع الصحي.
- 3- رفع قيم اللباس العمالي.

- 4- تأمين أجهزة مرئان مغناطيسي، ومركز للقطرة القلبية.
- 5- ترميم المشفى الوطني القديم.
- 6- زيادة عدد سيارات الإسعاف.

نقابة عمال الدولة والبلديات

- 1- تأمين الإعتمادات المالية لطبابة العمال.
- 2- افتتاح مراكز السورية للتجارة في بعض المديرات.
- 3- رفع تعويض الاختصاص للمراقبين الفنيين، وصرف رواتب العاملين في بلدية تللكح.
- 4- تأمين مواصلات للعاملين في بلدية حمص.
- 5- تثبيت المؤقتين.
- 6- تطوير الأنظمة الداخلية للصناديق العمالية.
- 7- تأمين الآليات اللازمة لمؤسسة الصرف الصحي.
- 8- تأمين الوجبة الغذائي لعمال الصرف الصحي.

نقابة عمال المواد الكيماوية

- 1- تسوية أوضاع عمال الفاتورة.
- 2- رفع قيمة الوجبة الغذائية.
- 3- منح تعويض الاختصاص لمن تعين بعد عام 1986 من خريجي المعاهد المتوسطة



- 2- إعادة النظر بالحوافز الإنتاجية وتعديليها.
- 3- صرف البدل النقدي عن الإجازات.
- 4- تأمين عمال جدد للمصفاة ومعمل الزيوت.
- 5- إنشاء ساحة شحن في مستودعات شنشار.
- 6- ترميم الشواغر في العديد من الشركات.
- ومطالب أخرى تتعلق بالضمان الصحي والمشفى العمالي والصيدلية العمالية.
- والتأمينات الصحية.
- 4- منح عمال المناجم اللباس العمالي وتأمين الطبابة.
- 5- إجراء الفحص الدوري.
- مؤتمر عمال النفط
- 1- إعادة الوجبة الوقائية.

الموزاييك الدمشقي بحاجة إلى إحياء؟



دفاعاً عن مصدر رزقهم، وحفاظاً على أصالة الحرفة التراثية ذات الشهرة العالمية، يواصل حرفيو الموزاييك الدمشقي مزاوله مهنة أجدادهم، حاملين على عاتقهم، الآثار المتركة لغياب دعم الاتحاد العام للحرفيين من ناحية، واضطرارهم الخضوع لما يفرضه التجار المسؤولون عن تأمين المواد الأولية وتسويق الإنتاج..

الحرفية في ذلك، قالوا باستهزاء: سمعنا ولا نزال عن اجتماعات اللجنة، ورؤيتها بضرورة إحياء المهنة، ودعمنا، ولكننا لا نلمس أي تغيير في آليات العمل، ولكننا لن نتراجع عن مزاوله مهنة أجدادنا، بحكم أنها مصدر رزقنا الوحيد الذي يبعدنا عن العوز، ومحاوله منا في الحفاظ على استمراريتها.. إن الحفاظ على هذه المهنة العريقة، يحتاج إلى حلول سريعة، تتمثل في: إيجاد حلول مناسبة في تسهيل عملية الإنتاج على الحرفيين، وهو ماله أهمية كبرى في إبعاد هذه الشريحة الواسعة عن الفقر، ورفع الاقتصاد الوطني بدخل إضافي من القطع الأجنبي، والجمعية الحرفية مطالبة في إيجاد الفوري للآليات المناسبة.

الحرفة، والصبر على الآثار الصحية التي نعانينا، جراء الوقوف لساعات طويلة، واستنشاقنا المستمر لغبار الخشب «ديسك» انقراض الفقرات.. الربو بشكل أساسي». ليقصر العمل على أصحاب الكار القدامى. التخطيط والحاجز. يحتاج حرفيو الموزاييك إلى قشر شجر الحور، وقد كان متوفراً في السابق عبر تاجرير فقط يرفدا الورش والمعامل بها، توقف أحدهما عن العمل في جوبر، وما زال الآخر مستمراً بعمله في بيت سحم، إلا أن الأخير بدأ إنتاجه بالانخفاض نتيجة التحطيط في الغوطة، وندرة الأشجار، والحاجز الذي يطالبه بنسبة من أرباحه، لتضاف إلى تكاليف الإنتاج. وعندما سألناهم عن دور الجمعية

أن يقوم به الاتحاد العام للحرفيين، في تأمين المواد الأولية والرقابة، وقمنا تحت رحمة التجار المسيطرين على تفاصيل مراحل عملية الإنتاج، بدءاً من توفير بعض أنواع الأخشاب المحلية، واستيراد غيرها، وشراء إنتاجهم بأسعار زهيدة «لا تسمن ولا تغني من جوع»، لتأتي الأزمة وتخلق لنا عوائق جديدة، تتمثل في: خسارة اليد العاملة مثلت تركيا سوقاً أساسياً في تصريف منتجاتنا، ومع انفجار الأزمة، استقطبت ما يزيد عن نصف الحرفيين لتؤمن لهم معام وشروط عمل أكثر ملائمة مما هي عليه لدينا، ونتيجة لذلك، انخفض استيرادها إلى ثلث ما كانت تستورده سابقاً، وعدا عن ذلك، فإننا نعجز عن رد الورش اليوم بالعمال نتيجة انخفاض الأجور، والدقة التي تحتاجها

ما بين ظروف الأزمة وغياب الجمعية؟ توقفت الغالبية العظمى للعاملين في الحرفة، بشكل شبه كامل عن الإنتاج لما يقارب العامين الكاملين مع بداية الأزمة، نتيجة خروج معامل جوبر وبيت سحم «المنطقتين الأساسيتين في التشغيل» عن الإنتاج، وهجرة نسبة كبيرة من أرباب الكار، والعاملين إلى دول الجوار، إلى حين العودة مع افتتاح ورشات صغير ومتوسطة في مناطق جرمانا ودويلعة وباب توما. وفي جولة لنا على إحدى الورش، أكد لنا العاملون: أن الصعاب التي تمرق إنتاجهم تعود إلى ما قبل الأزمة بسنوات عديدة، نتيجة المعروض الكثير من المنتجات المتنوعة، وقلة الطلب المحلي عليها باعتبارها من الكماليات واقتصارها على السياح، ومع غياب الدور الذي من المفترض

نقابات اللاذقية: التبغ والنقل البحري والجوي



دائرة الصيانة المدنية بعمال مهنيين وسائقين، وذلك بسبب النقص الحاصل بعدد العمال، والحاجة ليد عاملة جديدة. 7 - العمل على إلغاء عقد محطة الحاويات وإعادة إدارتها إلى شركة المرفأ. 8 - العمل على الإسراع في تشغيل ابراد والسيلو واستثمارها من قبل شركة المرفأ. 9 - تعديل النظام الداخلي لشركة المرفأ. 10 - تأمين لباس خاص بعناصر الإطفاء. 11 - تفعيل عمل ودور المؤسسة الاستهلاكية الخاصة بمرافأ اللاذقية. 12 - المطالبة بأن تكون شركة التوكيلات الملاحية هي الوكيل الوحيد لكافة السفن، التي تنقل البضائع للقطاع العام.

1 - مؤتمر عمال النقل البحري والجوي عقد في 1/16 وكانت أهم التوصيات والمقترحات: 1- ترميم النقص الحاصل بعمال تناول البضائع. 2 - إعطاء طبيعة مخاطر العمل الصادرة بالقرار 2008/61-2-3 وتقديم الوجبة الغذائية للسائقين أسوة بمرافأ طرطوس. 4- تشميل السائقين على الآليات ذات الوزن من (3 إلى 6 طن) بالأعمال الشاقة والخطرة. 5 - إعادة إعطاء عمال الصيانة المدنية ودائرة الارشاد طبيعة العمل، التي توقفت بعد صدور قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 17920 تاريخ 5-12-2012. 6 - رفد

المجاني الذي كان متوقفاً منذ أربع سنوات. وتوجد 21 عيادة من كافة الاختصاصات، وصيديات موزعة في كافة مواقع العمل، وتوجد سيارة إسعاف متعاقدة مع كافة مشافي الدولة في المحافظة.

1 - نطلب منح جميع العاملين الذين يتعرضون للغبار طبيعة عمل مخاطر، وكذلك احتساب السنة بسنة ونصف. 2 - فتح سقف الحوافز الإنتاجية، 3 - العمل على تأمين وسائل نقل بشكل أوسع لكافة المناطق. 4 - العمل على تحويل العقود الموسمية إلى عقود سنوية. 5 - العمل على انشاء مشفى عمالي أسوة بالمحافظات الأخرى 6. المطالبة بالضمان الصحي بعد التقاعد. 7 - عدم التأخر بالأدوية المزمنة، والمطالبة بتعديل نظام صندوق نهاية الخدمة. وتوجد شكوى من عمال قسم الإنتاج من 24 سنة لم يستطيعوا الحصول على طبيعة العمل، مع العلم أن معمل السجاير، هو المعمل الوحيد الذي لم يتوقف.

عقد مؤتمر نقابة عمال التبغ في اللاذقية في 1/25، ومؤتمر عمال النقل البحري والجوي بتاريخ 1/16 ونستعرض أهم المقترحات من المؤتمرين:

مقترحات نقابتي التبغ

هذه النقابة العريقة التي تأسست منذ عام 1945 ومؤسسة التبغ من أضخم المؤسسات الاقتصادية وأهمها، لأنها مؤسسة زراعية وصناعية وتجارية، وأن قيمة شراء محصول التبغ لعام 2017 وصلت إلى حوالي 18 مليار ليرة سورية، وتقوم المؤسسة بتأمين مطاعم للعمال في كافة التجمعات، وتقوم بتأمين الطعام بأقل سعر من التكلفة، وعدد المطاعم 7 وتوجد دور الراحة والحضانات والروضات، دون أن يتحمل العامل أي أعباء مادية، ويقوم بالتنظيم النقابي وإدارة المؤسسة بتنظيم حفلات في الأعياد، وتأمين وسائل نقل للأخوة العاملين، وتأمين الكساء

من أول السطر

■ نبيل عكام

من اتفاقيات العمل الدولية

/ 1 /

أقرت منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم / 95 / الخاصة بشأن حماية الأجور، حيث دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 1952، واعتبر أن الأجر يستحق الدفع للعامل، سواء بموجب عقد عمل مكتوب، أو غير مكتوب، وأكدت المادة / 3 / من هذه الاتفاقية على دفع الأجور للعمال نقداً وبالعملة الوطنية، ويحظر دفعها على شكل سندات، أو قسائم، أو أي شكل يحل محل العملة الوطنية، ويمكن أن تكون طريقة الدفع بموجب شيك، أو حوالة بريدية، إذا كانت هذه الطريق شائعة أو ضرورية بسبب الظروف. وجاء في المادة / 5 / من هذه الاتفاقية: يدفع الأجر إلى العامل مباشرة، أو يكون العامل قد وافق على طريقة أخرى في الدفع، وقد حظرت هذه الاتفاقية إجراء أي اقتطاع من أجر العامل، لتوفير مبالغ تصرف لرب العمل، أو مقابل حصول العامل على العمل، والمحافظة عليه، أو أي اقتطاع خارج حدود القوانين الوطنية، أو الاتفاقات الجماعية. كما حظرت المادة / 10 / من الاتفاقية: الحجز على أجر أو التنازل عنه إلا في حدود القوانين الوطنية للبلاد، هذا مع حماية أجر العامل من الحجز إلا بالقدر الضروري لضمان معيشة العامل وأسرته، وأكدت الاتفاقية الدولية على دفع الأجر للعامل في فترات دورية ومنظمة، كما أنه يجب أن يدفع الأجر للعامل في أيام العمل ومكان العمل، إلا إذا تضمنت الاتفاقات الجماعية شكلاً آخر، ويحق للعامل معرفة كافة مفردات الأجر المستحق له عن كل فترة عمل، وعلى صاحب العمل اتخاذ التدابير الضرورية لذلك. وأكدت الاتفاقية: أن أجور العمال تعتبر من الديون الممتازة في حالة إفلاس أو تصفية المنشأة، وتدفع الأجور للعمال بشكل كامل وقبل جمع الديون الأخرى. وقد صادقت سورية على هذه الاتفاقية بموجب القانون رقم 272/ الصادر عام 1957 الذي نشر في الجريدة الرسمية العدد 18/ وأصدرت منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم 26/ الخاصة بطرق تحديد الحد الأدنى للأجور، حيث أكدت على وجوب إشراك ممثلي العمال وأصحاب العمل والحكومة وعلى قدر المساواة، بطرق وأشكال تحديد الحد الأدنى للأجر، بما يتناسب مع مستوى المعيشة في البلاد، وقعت سورية على هذه الاتفاقية منذ عام 1960.

بيان منصة موسكو حول التصعيد الأخير



البائسة لن تجدي نفعاً، فقاطرة الحل السياسي ستسير رغماً عن الذين لا يريدون ذلك، وهم بسلوكهم هذا لا يفعلون سوى أنهم يضعفون أنفسهم ضمن العملية القادمة.

■ منصة موسكو للمعارضة السورية
2018/2/6

جنيف لتحقيق غايتها الأساسية: استمرار الحرب والاستنزاف للإجهاد نهائياً على دور سورية وموقعها، بغية تحويلها لمنع للفوضى، تضغط من خلاله على منافسيها الدوليين، وعلى رأسهم روسيا والصين. ونؤكد في النهاية: أنّ هذه المحاولات

عنه لتجاوزهم صلاحياتهم لأن قضية بهذه الأهمية والحجم، بحاجة لقرار سياسي من الهيئة، وليس إلى قرار مكتب إعلامي صادر رأيها، قبل أن يجري فيها أي نقاش وخطف دورها).
● تجاهلت هذه الحملات عدم التزام تركيا باتفاقات أستانا الخاصة بمنطقة إدلب، ومماطلتها المتواصلة في تنفيذ تعهداتها ضد جبهة النصرة.

● كما تجاهلت الحملات بشكل تام، أية إشارة إلى جبهة النصرة بوصفها الهدف الأساس للغارات الروسية.

● بينما علا «النحيب الإعلامي» على إدلب، لم تظهر أية إدانة جديدة للعدوان التركي المستمر على عفرين وغيرها من المناطق السورية.

● يضاف إلى ذلك محاولات بث الروح في مسألة الكيميائي في تمام كلي مع الدعاية الأمريكية.

إننا في منصة موسكو، إذ نطالب بتحييد المدنيين جميعهم في الصراع الدائر، نؤكد أنّ هذه الحملات الإعلامية تهدف أساساً لمحاولة التقليل من النتائج المفيدة لمؤتمر سوتشي، وتقف واشنطن في مركز هذه الحملات التي تسعى لمزيد من التعطيل لمسار

جرى خلال اليومين الماضيين تصعيد ميداني في إدلب وعفرين بشكل أساسي، وفي مناطق أخرى من البلاد بدرجات أقل، لكن اللافت أن حجم التصعيد الإعلامي أكبر بكثير من حجم التصعيد الفعلي على الأرض، وكل ذلك بالتزامن «والتحضير» لجلسة مجلس الأمن التي عقدت يوم أمس 2018/2/5، وفيما يلي نسجل الملاحظات التالية:

● إنّ الحملات الإعلامية التي تهاجم روسيا استندت بأكملها إلى مواد إعلامية لا يمكن الركون إلى صحتها، خاصة أنها صادرة عن جهات لها سوابق في «تأليف» الأخبار و«الوقائع».

● أطلقت هذه الحملات الإعلامية المنابر الغربية - الخليجية، واشتركت فيها بعض الفعاليات السورية «بما في ذلك» المكتب الإعلامي لهيئة التفاوض السورية» الذي تجاوز صلاحياته عبر إصدار بيان بخصوص إدلب والغوطة، يوم أمس، ولم يجر التوافق عليه، ولم يجر التصويت، ونحن غير معنيين بهذا البيان، وسنطالب بمحاسبة المسؤولين

معاً لإيقاف العدوان التركي.. معاً من أجل الحل السياسي



يستمر العدوان التركي على منطقة عفرين للأسبوع الثالث على التوالي، حيث تشير تقارير إعلامية عن خسائر بشرية ومادية غير قليلة، وعمليات نزوح واسعة من المناطق المأهولة على خطوط التماس، لتضيف فصلاً جديداً على المأساة السورية المستمرة منذ سبع سنوات.

إن ما يجري في عفرين، هو شأن وطني سوري عام، لا يخص فقط أبناء القومية الكردية من سكان المنطقة، وبالتالي فإن رد العدوان هو مهمة وطنية سورية بامتياز، وعليه، فإن المطلوب في اللحظة الراهنة من جميع الوطنيين السوريين، هو العمل على إيقاف العدوان فوراً، وانسحاب القوات التركية، والضغط من أجل الإسراع بالحل السياسي الناجز والمتكامل، وفق القرار 2254، والذي يعني حل القضايا بالجملة، بما فيها استعادة السيادة على كامل الأراضي السورية، والحفاظ على وحدة

سورية، وانسحاب كل القوات الأجنبية، وإيقاف كل أشكال التدخل الخارجي، وصولاً إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، وتأمين البيئة التي تمكن السوريين من تقرير مصيرهم، وحل كل القضايا العالقة على طاولة التفاوض من خلال التوافق، وذلك بمشاركة جميع السوريين في هذا الحل، بما فيها قوى «الإدارة الذاتية».

إن حزب الإرادة الشعبية إذ يدين العدوان التركي، ويعلن عن تضامنه مع أبناء عفرين، في تصديهم للهجومية التركية، فإنه يؤكد في

تصريح ناطق رسمي باسم «الإرادة الشعبية»: تحييد المدنيين.. ضرورة وطنية وإنسانية!



تفيد التقارير الإعلامية من ساحات الحرب التي تصاعدت في العديد من مناطق البلاد، خلال الأيام القليلة الماضية، بأن جلّ الضحايا هم من المدنيين الأبرياء، كما كان الوضع على مدى سنوات الأزمة، فخلال هذه السنوات العجاف، كان المواطنون المسالمون هم الضحية الأساس، سواء كان من خلال إزهاق أرواح مئات الآلاف، أو تدمير الممتلكات، والمنازل، أو التهجير جراء المعارك الحربية، واستخدام مختلف صنوف الأسلحة بما فيها الثقيلة، أو الخطف، أو الاعتقال، أو الحصار.

لقد جاء بيان المنسق المقيم للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية اليوم، عن خطورة الأوضاع التي يعاني منها السوريون في العديد من المناطق، بمثابة جرس إنذار، وتنبيه جديد إلى ضرورة مراعاة الجانب الإنساني، وضرورة تحييد المدنيين في الصراع، وهو، أي التقرير، تأكيد جديد على ضرورة الإسراع في الحل السياسي للأزمة السورية، كون هذا الحل هو البلمس الشافي والحقيقي والنهائي، لكل الكوارث التي تهدد حياة السوريين.

بعيداً عن الحملة الدعائية الغربية، وتوظيف الجانب الإنساني في الصراع الدائر في سورية وحولها، فإن تحييد المدنيين في الصراعات العسكرية يبقى ضرورة إنسانية، وأحد موجبات القانون الدولي، وهو في الظرف السوري ضرورة وطنية أيضاً بحكم طبيعة الصراع، لاسيما، وأن البلاد أصبحت على مشارف الحل السياسي بعد نجاح مؤتمر سوتشي للحوار السوري- السوري، وفتح الطريق مجدداً على دفع العملية السياسية إلى الأمام، عبر استئناف مفاوضات جنيف.

جميل: مواقفنا ثابتة.. واستهدافنا يهدد العملية التفاوضية



أجرت قناة «روسيا اليوم»، يوم الأربعاء، 7/2/2018 حواراً مع رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، د. فادي جميل، وذلك في إطار الحديث عن نتائج مؤتمر «سوتشي»، والتطورات السياسية الأخيرة بما يخص الحل السياسي للأزمة السورية، وفيما يلي نقدم أبرز الردود والأفكار التي جرى تداولها خلال اللقاء.

حول نتائج مؤتمر «سوتشي»، وانعكاساته على هيئة التفاوض، قال جميل: «هيئة التفاوض ما زالت تناقش هذا الموضوع، كانت تناقشه وما زالت تناقشه، وعندها اجتماع موسع كما في العاشر من هذا الشهر. اليوم اجتمعوا مع دي مستورا، وجرى بحث هذا الموضوع، واستفهموا حول أشكال واليات المشاركة في هذه العملية، وأعتقد أنهم أخذوا الأجوبة الكافية وسيذهبون إلى الرياض في العاشر من هذا الشهر، من أجل صياغة موقف هيئة التفاوض التوافقي بين مكوناتها الستة».

حول مواضيع إدلب والغوطة الشرقية.. وهم أهلنا وهم سوريون وهم إخواننا، ولا يهون علينا نهائياً أن يمسوا.. هم يسكتون نهائياً عن عفرين. وقلنا أيضاً أن هؤلاء أنفسهم يؤيدون لا ورقة مجموعة الخمسة «تيلرسون» التي في نهاية المطاف تعني تقسيم سورية، لذلك البيان في النهاية هو معالجة سياسية لعدة نقاط، هناك من اتهمنا أننا نؤيد قصف المدنيين، والذي يعود إلى البيان ويرى فحواه سيرى أن هذا تشويه للبيان، وتقويل لنا لما لم نقله أصلاً، وهذا عملياً تزوير نحن نرفضه، وسنبقى على موقفنا، ولن يخيفنا الترويع والإرهاب».

إرادة الشعب السوري هي إنهاء الكارثة الإنسانية

أوضح جميل أن: «إرادة الشعب السوري تنعكس بأشكال مختلفة، ولا يحق لأحد من أوساط المعارضة القول بأنه يمثلها لوحده. نحن في هيئة التفاوض متفقون: أن إرادة الشعب السوري اليوم هي إنهاء الكارثة الإنسانية، واستمرار مكافحة الإرهاب حتى اجتثاثه، وهو متمثل اليوم في جبهة النصرة في إدلب، التي يسكت اليوم كثيرون عنها، وثالثاً: بدء عملية التغيير الوطني الديمقراطي. هذه هي إرادة الشعب السوري، ونحن نفهمها هكذا، هنا يوجد تعقيدات وتفاصيل كثيرة تجري، والمطلوب بشكل عاقل، أن يجري التعامل معها كي نستطيع أن نحل الأمور واحدة تلو الأخرى، ونحن استغربنا جداً التصعيد الذي جرى، ورأينا أنه يستهدف نتائج «سوتشي» لأن «سوتشي»

تشويه بيانات منصة موسكو مرفوض.. وبخصوص البيانات الصادرة عن منصة موسكو، والانتقادات الموجهة للمنصة، أكد جميل: «نحن أصدرنا خلال الأيام الثلاثة الماضية ثلاثة بيانات، البيان الأول: حول الوضع العام، والبيان الثاني: حول ضرورة تحييد المدنيين في العمليات العسكرية، من أجل إلغاء الخسائر بين صفوفهم، لأنه لا ذنب لهم فيما يجري، أينما جرى ذلك، والبيان الثالث: الذي صدر اليوم حول الوضع في عفرين وضرورة تنفيذ قرارات أستانا. الانتقادات جاءت حول البيان الأول، ماذا قلنا في البيان الأول؟ قلنا: أن هناك مبالغات إعلامية كثيرة حول ما يجري في إدلب والغوطة، ونحن يجب ألا نأخذ مصادرنا الإعلامية من مكان واحد، كي نحدد موقفاً سياسياً، أي أنه مطلوب التمهّل والتريث بهذا الموضوع، كي لا نغلط سياسياً. ثانياً: نستغرب الذين يرفعون صوته اليوم عالياً

وفد حكومة الجمهورية العربية السورية، وفد المعارضة السورية. وفد المعارضة السورية كي يكون شرعياً على أساس القرار 2254 يجب أن يحتوي كحد أدنى المنصات الثلاث، التي أشار إليها القرار الدولي المذكور، لذلك اليوم، إبعاد أية منصة عن هذا الوفد يعني: إفقاد هيئة التفاوض شرعيتها الدولية، ويعني إيقاف المفاوضات في جنيف، وأنا أتساءل: لمصلحة من، الذين يطالبون بإبعاد منصة موسكو عن الهيئة التفاوضية؟ هل هذا الموقف هو موقف ضد منصة موسكو، أم هو ضد المفاوضات المباشرة التي يجب أن تبدأ بين وفد الحكومة وفد المعارضة؟ إذا لم يكن موجود وفد المعارضة الشرعي، على أساس القرار الدولي كيف ستبدأ المفاوضات؟ لذلك سأقول لك بالمختصر: أن وراء الأكمة ما وراءها».

عملياً كان ناجحاً من حيث إقرار لجنة الإصلاح الدستوري، ومن حيث البيان الختامي الذي أيدته الأمم المتحدة، لذلك هذا الهجوم على منصة موسكو المقصود منه في نهاية المطاف حسب ما نشعر نحن.. هو هيئة التفاوض، لأنه هناك من لم يعجبه تركيب التفاوض الواسع».

سوتشي إحدى مسارات التفاوض في جنيف..

وأضاف جميل: «هناك الكثير من الذين لا تروق لهم النتائج التي وصلت إليها «سوتشي» ولكن الذي أريد أن أوضحه: أن «سوتشي» يبقى مساراً من المسارات التي يجري على أساسها التفاوض في جنيف، وهو الدستور وهناك قضايا أخرى، هي من اختصاص الوفدين المتفاوضين في جنيف،

التوافق.. التوافق.. التوافق!

من جملة التجاذبات التي ترافق مسار العملية السياسية في سورية، هو الخلاف حول نسب تمثيل كل من المعارضة والنظام، أو تمثيل قوى المعارضة نفسها، في اللجان والهيكل المختلفة التي تنشكّل، كاطر لتطبيق الحل، وآخرها الجدل الدائر حول النسب في لجنة الإصلاح الدستوري، التي تمخضت عن مؤتمر الحوار السوري _ السوري، في سوتشي.

من البدهي أن تظهر التباينات في سياق العملية السياسية، ومن الطبيعي أن يحتد الجدل والخلاف، كلما جرى التقدم في مسار الحل السياسي، وتحديداً في فهم الآليات، وماهيتها، ومستواه، ومن المفهوم أن يسعى هذا الطرف أو ذاك إلى تعزيز مواقفه، ولكن ما هو غير مفهوم، وغير طبيعي، هو: أن تصبح أية محاولة في هذا السياق، عائقاً أمام استئناف العملية السياسية، وتنفيذ القرار 2254.. لماذا؟

ببساطة، لأن العملية السياسية



بالنسبة للشعب السوري، من بين أنياب قوى الحرب الدولية والإقليمية.

■ المحرر السياسي لموقع قاسيون الإلكتروني

مسألة تمثيل من لم يمثل، بسبب «الفيتوات» المعلنة والمستترة على بعض القوى، أو بسبب شراسة المعركة التي خاضتها قوى الحل السياسي، حتى استطاعت انتزاع هذا القرارات التاريخية

الإعاقة أدوات، سوى الشغب من خلال هذه التفاصيل الصغيرة، والجوانب الإجرائية، بعد فشل مشاريع «الضربة القاضية»، وإذا كانت هناك مشكلة في هذا السياق، فهي في مكان آخر، وتحديداً في

عرفات: مهمة دي مستورا هي تنفيذ 2254 فقط...



أجرت إذاعة «ميلودي fm» حواراً إذاعياً مع عضو منصة موسكو للمعارضة السورية، وعضو جبهة التغيير والتحرير السورية المعارضة، علاء عرفات، للحديث حول المتغيرات الجديدة والتطورات في إطار الحل السياسي للأزمة السورية، وفيما يلي نعرض أبرز ما تضمنه الحوار من أفكار..

بيان «سوتشي» توافق لكل الأطراف..

حول ما حققته عملية «سوتشي»، أجاب عرفات: «بداية، تبين أن سوتشي له أعداء كثيرون، أمريكا والأوروبيون، وقوى الإرهاب، وقوى المعارضة المتشددة، حاولوا جميعهم إفشال انعقاد المؤتمر، ويحاولون منع تظهير نتائجه. وبما يتعلق بمخرجات ومنتجات هذا المؤتمر، من المؤكد أن الجميع اطلع على البيان الختامي للمؤتمر، جوهره البنود الاثني عشر، وهم عملياً صياغة دي مستورا 2016، بالإضافة إلى تشكيل لجنة إصلاح دستوري، وجرى اقتراح العديد من الأسماء حوالي 200 اسم، وتميرها إلى المبعوث الدولي السيد دي مستورا، من أجل أن يقوم بالاستفادة منها عبر محاولة تشكيل لجنة إصلاح دستوري، التي ستقوم عملياً بمناقشة قضايا الدستور، وهذه النتائج مهمة». ما جرى في «سوتشي» عملياً، هو: عبارة عن اتفاق سياسي بين الدول الثلاث (روسيا- تركيا- إيران)، والحكومة السورية والمعارضة التي تواجدت هناك، توافق بين كل الأطراف أنتج البيان الختامي وهذه النتائج أرسلت إلى السيد دي مستورا المفوض عملياً من قبل الأمم المتحدة بتنفيذ القرار 2254 وتدخل هذه المسألة ضمن صلاحياته، لإنتاجها بشكلها العملي النهائي استناداً للقرار 2254، مؤكداً أن للمبعوث الدولي دي مستورا مهمة واحدة، وهي تنفيذ القرار 2254 فقط وضبط إيقاع أي إجراء سياسي استناداً إليه في جنيف وخارج جنيف.

سوتشي أقر البنود 12 المعلقة منذ 2016

وتابع عرفات: «النقطة الثالثة التي أريد أن أتكم عنها: أن سوتشي أنتج نقطة مهمة، وهي أنه تمكن من إقرار البنود 12، في حين أنه سابقاً لم يتم التمكن من إقرارها خلال جولات

جنيف المتتالية، المعارضة أقرتها، ولكن وفد الجمهورية العربية السورية لم يقرها. أتى «سوتشي» وأنجز هذه المهمة». وأضاف عرفات: «السلال التي كانت تناقش هي أربع، والدستور واحدة منها، وميزة الدستور عملياً أنه يحدد شكل سورية اللاحق، وبالتالي أي مفاوضات ستجري بين السوريين لابد الاتفاق على الشكل اللاحق لسورية. لذلك هذه السلة تعتبر من أهم النقاط الأخرى، كان فيها إشكال السلة الأولى، التي يُسموها سلة الحوكمة «سلة الحكم الانتقالي» توجد مشكلة في مناقشتها عند وفد الحكومة، وموضوع الإرهاب أيضاً توجد مشكلة حوله، وبالتالي اتجهت الأمور نحو السلال التي من السهل الاتفاق حولها، وهما سلتان: سلة الدستور، وسلة الانتخابات».

وفيما يتعلق بمن قاطعوا «سوتشي»، أوضح عرفات: «في الحقيقة الدول المقاطعة هي الدول التي لا تريد حلاً في سورية، وهي التي كانت تسعى من أجل تعطيل الحل، من يراقب سلوك أمريكا في الأزمة السورية يجد أنه محاولة لجعل الحرب مستمرة، من أجل استنزاف سورية، عسى ولعل أن يتطور الوضع في سورية ويمتد إلى الدول المجاورة، وهذا مطلوب أمريكياً في الصراع الدولي، أريد أن أذكركم بحادثة، عندما أقر بيان جنيف 1 في 30 حزيران 2012، في اليوم التالي كان هناك اجتماع لأصدقاء سورية في تونس، عندما كان منصف المرزوقي رئيساً، ودعت وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون المعارضة لعدم الموافقة على بيان جنيف الذي هي وقعت عليه قبل يومين، وكان هذا على العلن، وبالتالي سلوك أمريكا وموقفها فيما يتعلق في الأزمة السورية والقرارات الدولية التي تتعلق فيها هو موقف منافق، يوافقون وبعدها يعملون بالعكس، وهذا الكلام ينطبق على الفرنسي والبريطاني».

بعد استانا منعت جبهة النصرة وضع نقاط مراقبة في إدلب فبدا الهجوم عليها ولا تراجع حتى إنهاهاها هناك

وفي سؤال حول التراجع الأمريكي أوضح عرفات: أن مؤشرات التراجع الأمريكي تظهر يوماً بعد يوم، و«عندما نتحدث عن تراجع أمريكي لا يمكن أن تأخذ مقطع صغير وتقول تراجع أمريكي، التراجع الأمريكي وعلى النطاق العالمي كله. روسيا عقدت مؤتمر سوتشي بنجاح والأمريكان لم يستطيعوا فعل شيء، ولعلمكم فقد كان هناك تلميح أمريكي لدي مستورا بعدم الحضور، وقام غوتيرش بخرقه. والتصريحات التركية الأخيرة ضد أمريكا هي مؤشر أيضاً، من كان يتجرأ سابقاً في تركيا أو غيرها بهكذا تصريحات؟! وعسكرياً، أؤكد أن أمريكا ستخرج والأمور تسير في هذا الاتجاه، ولم تنتهِ بعد، الأمريكان لن يتمكنوا من البقاء في سورية، ولا بغير سورية، وسيخرجون من كل هذه المناطق. قبل عدة أشهر كان الأمريكان يسيطرون على ثلاثة أرباع سورية عبر «داعش» واليوم هذا لم يعد موجوداً، هذا ليس تراجعاً؟ هل عند أحد شك أن داعش كانت قوة أمريكية؟ اليوم جبهة النصرة «تأكل قتل» في إدلب هل أحد عنده شك أن جبهة النصرة أمريكية؟ وعلى الصعيد العالمي، عندما تقول الصين: أن بحر الصين الجنوبي إرادتي، وهي التي يجب أن تمر، ماذا يعني هذا؟ عندما يظهر أحد ممثلي رئيس كوريا الشمالية، ويهدد الولايات المتحدة الأمريكية، والأمريكان لا يستطيعون فعل شيء، ويهددهم ليس فقط سياسياً، بل يهددهم بسلاح نووي، ماذا يعني هذا؟ التوازن في شبه الجزيرة الكورية هو ليس توازن كوري أمريكي، هو توازن دولي أمريكي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن في الواجهة كوريا الشمالية، الذي يحمي كوريا الشمالية عملياً ليس صواريخها النووية، الذي يحمي كوريا الشمالية هي الصين وروسيا هكذا يجب أن نفهم المعادلة. وكل هذه المؤشرات تؤكد حالة التراجع الأمريكي».

اجتياح تركيا للأراضي السورية مرفوض وحول ما يجري في إدلب، أوضح عرفات: «الذي يجري في إدلب هو إذا عدنا لبدايته، فقد بدأ بـ 12/25 أي بعد انتهاء مؤتمر أستانا بثلاثة أيام، جرى في أستانا بحث موضوع مناطق خفض التصعيد، من ضمنها إدلب، وتبين أن نقاط المراقبة هي التي كان ينبغي أن توضع، وضع منها ثلاث نقاط مراقبة، والذي منع بقية نقاط المراقبة، هو جبهة النصرة التي عملياً لا تريد منطقة خفض التصعيد، وبالتالي بدأت المعارك اعتباراً من 12/25 وما تزال مستمرة حتى الآن، هناك عملياً سعي جدي من أجل تصفية جبهة النصرة، وهي هدف أعلنت عنه الأطراف المختلفة وعلى رأسهم الروس، لافروف قال في لحظة من اللحظات في حينه: أن الهدف الرئيس في محاربة الإرهاب في سورية هو مكافحة جبهة النصرة، والآن نحن نعرف أن القوى الرئيسية لجبهة النصرة موجودة في إدلب، في المناطق التي يجري فيها الصراع حالياً، وبالتالي حول موضوع جبهة النصرة، ليس هناك مهادنة ولا تراجع، ويبدو أنه سيتم إنهاء موضوع جبهة النصرة. وما يتعلق بعفرين، الذي يقوم به الأتراك عملياً، هو أيأ كان شكله لا يمكن تبريره، وهو عدوان على الأراضي السورية، وضربات باتجاه مواطنين سوريين، ولكن أيضاً يجب أن نتكلم عن الحقائق، أنه قبل أن تبدأ هذه المعركة، كان هناك اقتراح روسي قدم للإخوة في حزب الاتحاد الديمقراطي (pyd) والقوات التابعة له كحل لهذه المسألة، أن يدخل الجيش السوري ويقف على الحدود السورية التركية، وأن تبقى الإدارة الذاتية بيدهم ولم يوافقوا وبالتالي لم يعد هناك مجال إلا أن تنشأ هذه المعركة، نأمل أن يعلى صوت العقل لدى هذه الأطراف، وتذهب إلى التفاهم، لوقف هذه المعركة، ولكن ليس مقبول أبداً أن تجتاح القوات التركية الأراضي السورية، أو تدخل الأراضي السورية، أو تقوم باحتلال سورية بحجة وجود الكرد السوريين، أو أنهم مجموعات إرهابية، والحقيقة هم لعبوا دوراً كبيراً جداً في محاربة الإرهاب ومحاربة «داعش».

في تفسير التصعيد الراهن، ومآلاته؟



يشهد الوضع الميداني في سورية وما حولها، تطوراً دراماتيكياً منذ شهر، من جهة توسع رقعة العمليات العسكرية، وتداخل العوامل الداخلية والخارجية من جديد، فكان العدوان التركي على الشمال السوري، وإسقاط الطائرة الروسية، وتواتر وتوسع العمليات الحربية في الغوطة وادلب، وكان القصف الأمريكي على مواقع عسكرية سورية في دير الزور، وكان العدوان الصهيوني على مواقع الجيش السوري.

■ رمزي السالم

المشهد النقيض

هذا المشهد يبدو على النقيض إلى حد كبير، من المشهد السياسي والدبلوماسي على المسرح السوري، وباستعراض سريع لهذا الجانب وتزامناً مع فترة تساعد العمليات العسكرية نجد: زيارة وفد هيئة التفاوض إلى موسكو لأول مرة، والإشارات الإيجابية غير المتوقعة تجاه الموقف الروسي، التي ظهرت في التصريحات العديدة من هذه الهيئة، بكل ما يعنيه ذلك. بالإضافة إلى انعقاد مؤتمر سوتشي ومخرجاته، رغم «الحرب العالمية» التي أعلنت ضده، واضطرار الجميع إلى التعاطي الإيجابي مع مخرجاته، بما فيها هيئة التفاوض التي لم تحضر رسمياً، ولكنها سارعت إلى الاجتماع بالمبعوث الدولي لبحث موضوع اللجنة الدستورية، بالإضافة إلى الإشارات الإيجابية من قبل العديد من الدول الغربية، والإقليمية، تجاه سوتشي.

تفسيرات بانسة!

هذه المفارقة، وهذا التناقض بين العسكري الميداني، وبين السياسي الدبلوماسي، يكشف عن حقيقة أساسية، لا يمكن تفسير التصعيد العسكري الأخير خارج سياقها، وهي: أن هذا التصعيد، هو المحصلة رد من قوى الحرب على الإمكانية الجدية التي باتت متوفرة لتحويل القرار 2254 إلى واقع ملموس، أي، هي: محاولة لمنع تقدم العملية السياسية، أو أن هذا التصعيد محاولة لتثبيت دورها في سياق العملية نفسها، بعد أن تم تقليص أظافرها تبعاً.

انطلق البعض في تقدير اللحظة الراهنة، مما هو ظاهر على السطح، وأني وعابر، ليسارع إلى نعي العملية السياسية، دون أن يلاحظ أن

مأزق ذات طابع وجودي، إلا أن واقع الحال يقول: إن حلف الحرب عاجز عن خوض حرب شاملة كما يشاع، وجل ما يحاول فعله هو: محاولة التحكم بعملية التراجع، عبر خطط الأوراق وتغيير الأولويات، مستخدماً فرط القوى العسكرية التي يمتلكها.

مع وصول التصعيد إلى ذروته أي: بعد العدوان الصهيوني مباشرة، سارع «محللون استراتيجيون» من مختلف أطراف الصراع، إلى الحديث عن حرب شاملة تلوح في الأفق، وإلى مقولة «الحسم للميدان» وكأن هؤلاء كانوا بانتظار «نازلة من السماء» حتى يقرأوا الفاتحة على روح العملية السياسية، مع العلم أن المعطيات والتصريحات الرسمية كلها، والحراك الدبلوماسي والسياسي الدولي والإقليمي، يقول عكس ذلك، وأن خيار الحل السياسي هو المعادل الموضوعي لتوازن القوى الدولي الجديد، وأن هذا الخيار محسوم وقدر لا راد له، بغض النظر عن كل المحاولات الساعية إلى عرقلة أو التحكم به.

الراهن برمته، وليس الانطلاق من العربة الأمريكية وعربة توابعها في السماء، وعلى الأرض السورية فقط، وبتأمل أولي في المشهد العالمي، نجد أن الولايات المتحدة وتحديداً قوى الحرب فيها تتلقى الصفعة تلو الأخرى، بدءاً من «أم المعارك» معركة العملات والبحث عن عملة بديلة، وبدء عملية طرد الدولار من أسواق واسعة، ومروراً بالتناقضات المتفشية بين واشنطن وحلفائها في الشرق والغرب، والخلافات المتفاقمة ضمن الإدارة الأمريكية، وتقارب الكوريتين رغم كل محاولات واشنطن بتفجير الوضع، وتعمق التنسيق الروسي الصيني، وانتهاءً بالانهيار الأخير في البورصات، كلها مؤشرات على العجز الأمريكي المستمر، وفي مختلف الساحات

فزاعة الحرب الشاملة

دون أن ننفي همجية قوى الحرب، واستعدادها لارتكاب الحماقات، وخيارات شمشون، خصوصاً عندما تجد نفسها في

تصريح ناطق رسمي باسم حزب الإرادة الشعبية حول العدوان الصهيوني

يأتي العدوان الصهيوني الجديد، وقصف مواقع عسكرية سورية، امتداداً لحملة التصعيد التي بدأت بها قوى الحرب في الإدارة الأمريكية، سواء بشكل مباشر، من خلال قصف الطائرات الأمريكية لمواقع عسكرية سورية في دير الزور، والحملة الدعائية حول الأسلحة الكيميائية، أو العدوان التركي على عفرين وغيرها من مناطق الشمال السوري، أو من خلال التصعيد الميداني الذي قامت به «جبهة النصرة» الإرهابية

كلها تشكل سلسلة واحدة، ضمن محاولات استغلال الوضع الناشئ خلال سنوات الأزمة لتثبيت النفوذ الدولي في سورية، ومنع الحل السياسي الذي استطاع الحلفاء فرضه كخيار إقليمي ودولي، عبر جهد عسكري ودبلوماسي كبير، والذي اكتسب زخماً جديداً، بعد مؤتمر الحوار السوري- السوري. إن القاسم المشترك في سلسلة هذا التصعيد العدواني الواسع، هو دخول «الأصيل» على خط الأزمة بعد فشل الوكلاء.

يحيي حزب الإرادة الشعبية تصدي دفاعاتنا الجوية للطائرات الصهيونية فجر اليوم، وإسقاط إحداها، وإصابة البعض الآخر منها، ويؤكد مرة أخرى إن الرد الشامل على العدوانية الأمريكية الصهيونية، يمر من خلال الإسراع بالحل السياسي بين السوريين، على أساس القرار 2254، باعتباره السبيل لاستعادة السيادة الوطنية على كامل الأراضي السورية، والوحدة الوطنية السورية، وتحشيد الشعب في مواجهة العدوان، وصولاً إلى خيار المقاومة الشاملة، باعتباره السلاح الأمضى، في مواجهة كل المشاريع التي تستهدف وحدة وسيادة سورية، وذلك عبر عملية التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

دمشق 2018/2/10

لا ورقة تيلرسون vs سوتشي



في الأحوال كلها، فإن السرعة والعمق اللذين ظهرا في موقف منصة موسكو من اللا ورقة، قربت آخرين ضمن هيئة التفاوض من موقفها، بل وخلقت جواً عاماً من الرفض تجاه الورقة، وأدى «بوجود البعض ممن لا يجرؤ ولا يطاوعه قلبه على رفض ورقة أمريكية» إلى تأجيل اتخاذ موقف من هذه اللا ورقة، وبالتالي فقد أدى إلى خسارة المهمة الأساسية التي كانت مطلوبة منها.

بكلام آخر، فإن الأمور سلكت ضمن التفاصيل سلوكاً فريداً من نوعه، رافضو سوتشي كانوا يرفعون أصواتهم دفاعاً عن 2254 واتهاماً للروس بأنهم يريدون الانحراف عن 2254، وفي اللحظة نفسها تصلهم لا ورقة تيلرسون التي تناقض 2254 جملة وتفصيلاً، وتتولى منصة موسكو تبين هذا التناقض عبر موقفها المفصل، فيسقط في يد البعض الذي عليه تبني ورقة الأمريكيان!

وماذا الآن؟

تجري محاولة جديدة الآن لإعادة إحياء اللاورقة، وذلك عبر محاولة الضغط لتبنيها من قبل المعارضة مع إدخال تعديلات ما عليها، لأنها دفنت في مهدها بشكلها الأولي، وبات جنوناً محاولة تمريرها كما هي. رغم ذلك، فإن الورقة لن تمر إلا بعد أن تخرج من جلدنا، لأن ما يحتاج إلى نصف ضمنية، هو، جوهرها بالذات، الجوهر المعادي لـ 2254، والمتوائم مع مخططات التقسيم واستمرار الحرب. حين يتم نصف ذلك الجوهر، أي نصف الورقة بأكملها، سيصبح من الممكن تمريرها.

سياق اللا ورقة

المضامين التي جرى إعلانها ضمن اللا ورقة، والتي كشفت بشكل واضح عداة الولايات المتحدة للحل السياسي وللقرار 2254، ورغبتها في إدامة الصراع أطول فترة ممكنة، والعمل على توسيع نطاقه إن أمكن، هذه المضامين ليست غريبة عن المتتبع الموضوعي لطبيعة الصراع الدولي الجاري بين القوى المتراجعة والقوى الصاعدة. الجديد، هو: إعلان واشنطن لهذه المضامين، والذي تزامن مع تحضيرات مؤتمر سوتشي، وقبيل «جولة الاختبار» في فيينا التي دعا لها دي مستورا، من أجل «اختبار الروس ومدى جديتهم في الحل السياسي، والتي ستظهر من حجم الضغط الذي سيمارسونه على الوفد الحكومي ضمن جولة فيينا»، وبناء على ذلك «وغيره» تتخذ الأمم المتحدة موقفها من سوتشي، وكذلك تتخذ «المعارضة» موقفها.

كان المطلوب من المعارضة في تلك اللحظة، أن تتبنى ورقة المستر تيلرسون، لأن تبني المعارضة لهذه الورقة كان الطريقة الوحيدة التي يمكن لفريق دي مستورا من خلالها أن يتعاطى معها جدياً، فهي ورقة مخالفة للقرار 2254 وضوحاً. تبني المعارضة لهذه الورقة في تلك اللحظة، كان سيسمح لخماسي الورقة بزعامة واشنطن، أن يتحول إلى موازٍ لثلاثي أستانان- سوتشي، مع موطن قدم «شرعي» ضمن المعادلة. لو تم تبني اللا ورقة في تلك اللحظة ربما كان من الممكن رفع احتمال عدم حضور الأمم المتحدة في سوتشي.

تجري محاولة
جديدة الآن
لإعادة إحياء
اللاورقة وذلك
عبر محاولة
الضغط لتبنيها
من قبل
المعارضة مع
إدخال تعديلات ما
عليها

جسم الحكم الانتقالي، وتُسند تشكيل هذه اللجنة للأمم المتحدة خلافاً للقرار أيضاً. وهذا يختلف كلياً عن لجنة الإصلاح الدستوري، التي اتخذ قرار تشكيلها في سوتشي؛ فهذه الأخيرة ليست لجنة لصياغة الدستور الجديد بل لفتح الحوار الواسع حوله، وهذا يتوافق مع القرار 2254 على عكس اللا ورقة.

● تتجنب اللا ورقة أي حديث عن جسم الحكم الانتقالي وتستبدله بحديث مائع عن «بيئة آمنة ومحيدة»، بالتوازي مع كلام عن «حكومات إقليمية» كشكل للامركزية!

● تعطي اللا ورقة صلاحيات انتدابية للأمم المتحدة تحت حجة الإشراف على الانتخابات، قافزة فوق العرف الدولي الذي يحدد بشكل دقيق ثلاثة مستويات لرقابة الأمم المتحدة على أي عملية انتخابية، ومعنى كل من هذه المستويات: «المراقبة، الإدارة، الإشراف».

● كمحصلة، فإن مضمون اللا ورقة هو تكرار لما جاء في تقرير مؤسسة راند الأمريكية في الجزء الرابع من «سلام لأجل سورية»، والتي تقول عملياً: إن عملية الانتقال السياسي يجب أن تجري «من تحت إلى فوق» عبر مجالس محلية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، بحيث يبقى النظام على حاله وضمن عملية حرب مستمرة، بالتوازي مع عملية «إعادة إعمار» في «المناطق المحررة»... وبكلام آخر: تكريس الحرب والأمر الواقع وصولاً للتقسيم وللمزيد من الحرب.

أعلنت منصة موسكو موقفها مما بات يعرف بـ «لا ورقة تيلرسون»، بعد يومين فقط من اجتماع خماسي الورقة «الولايات المتحدة - بريطانيا - فرنسا - السعودية - الأردن» يوم الثلاثاء 23-1-2018 في باريس. وكان ذلك في مساء اليوم الأول من جولة جنيف 9 التي عقدت في فيينا، واستمرت يومي 25 و26 كانون الثاني.

■ مهند دليقان

موقف المنصة جرى إصداره بعد ساعات قليلة من تسلم المعارضة للا ورقة في اليوم الأول من الجولة التاسعة، وقد أكدت الأيام التي مضت أهمية هذا الموقف، وخاصة أهمية السرعة التي جرى اتخاذها بها... بداية، نعيد هنا استعراض الأفكار الأساسية في موقف المنصة من اللا ورقة بشكل مختصر، وبعد ذلك ننقل للحديث عن سياقها وأين وصلت الآن. أفكار أساسية

● تنتهك اللا ورقة سيادة السوريين، وحقهم في تقرير مصيرهم، لكونها تحدد لهم مسبقاً شكل دولتهم المستقبلية، انطلاقاً من محاولتها فرض «مبادئ» عليها يجب أن يلتزمها نقاش الدستور؛ فتحدد طبيعة النظام، وطبيعة العلاقة بين السلطات وتوزيعها وحجمها، وهي كلها قضايا لا يحق لأحد تقريرها سوى السوريين أنفسهم.

● تخالف اللا ورقة الجدولة الزمنية للقرار 2254 بأن تجعل عمل لجنة صياغة الدستور سابقاً على تشكيل

مناهج مدرسية غير ممنهجة

مع تزايد النقاشات العلنية حول المناهج المدرسية والصخب الذي واكب المناهج الجديدة نعتقد أنه يفترض أن تتغير المناهج وفق حاجات ومتطلبات المجتمع الأساسية، وعلى أساس معرفة مشكلاته.

■ عابدين رشيد

فبقدر ما تعالج المناهج، وتضع الحلول المنطقية، بالاعتماد على مراعاة مستويات الطلاب، وتطويرها تصبح أكثر واقعية، وخاصة أن العالم متغير بحيث أصبح قرية صغيرة، مما يسهل الوصول إلى المعلومة بأسرع وقت ممكن.

مشكلات هامة

على هذا الأساس، نستطيع أن نحدد بعض المشكلات الهامة، التي يجب على المناهج الحديثة أن تأخذها بين الاعتبار، وهي: تدني المستوى المعيشي للفرد، وأن تتماشى مع تأمين فرص عمل جيدة، بالإضافة إلى مساهمتها في تعزيز الانتماء الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية استعادة هبة المعلم على جميع المستويات «الاجتماعية-الاقتصادية- العلمية- المعرفية»، وهذا يتطلب تغيير السياسات التعليمية والتربوية.

استكمال الاستطلاعات

وبناء على ما تم ذكره آنفاً واستكمالاً لاستطلاعات آراء المعلمين من ذوي الخبرة، وفق الاختصاصات المختلفة، والتي تم نشرها في صحيفة «قاسيون» لمرحلتى التعليم الأساسي الحلقة «الأولى والثانية»، واطلاقاً من مسؤوليتنا التربوية والتعليمية، ننشر الآن هذه الاستطلاعات حول مناهج مرحلة التعليم الثانوي، والتي أجريت في بعض المدارس في محافظة ريف دمشق، وكانت النتيجة ما يلي:

أولاً: مادة الفيزياء الصف العاشر

يقول بعض المدرسين: إن هناك الكثير من المعلومات لا يستطيع الطالب فهمها، وخاصة التي لها علاقة بمادة الرياضيات، فالمشكلة هنا أن دروس «الإسقاط- الأشعة- الدائرة المثلثية» موجودة في الفصل الأول، بينما المعلومات التي لها علاقة بتلك الدروس في

الرياضيات موجودة في الفصل الثاني، مما ينعكس سلباً على استيعاب الطلاب، بالإضافة إلى مشكلة كثافة الأبحاث، حيث لا تنتهي وفق الخطة الدراسية في الفصل الأول. وتقول إحدى المدرسات: في الفيزياء- حادي عشر: إن الوسائل المخبرية تحتاج إلى الصيانة والتجديد.

ثانياً: مادة الكيمياء صف العاشر

المعلومات لا تتناسب مع مستويات الطلاب، فمثلاً: درس «الرابطات المعدنية- قوس فاندرفالس» المعلومات فيها جديدة، ولا يوجد ترابط تمهيدي مع المرحلة السابقة، فيشكل صعوبة في الفهم لدى الطالب. بالإضافة إلى مشكلة كثرة الدروس والتي لا تتلائم مع الوقت المخصص، فالمطلوب حسب رأي بعض المدرسين زيادة الحصص.

ثالثاً: مادة الرياضيات

تقول إحدى المدرسات: إن المنهاج مكثف، ويحتاج لاستخدام الوسائل الحديثة، ولا تراعي الوقت المخصص لها، فإعطاء فقرة واحدة من الدرس يحتاج إلى تخصيص حصة أو أكثر. وأوضح بعضهم الآخر، أن الدرس/ مركز الأبعاد المتناوبة/ في صف حادي عشر معقد جداً، مما ينعكس على الطالب سلباً في الفهم والاستيعاب.

رابعاً: مادة العلوم صف العاشر

1- النصوص تأتي قصيرة على حساب زيادة عدد الأسئلة، والتي لا توجد أحياناً إجاباتها في الدرس، بالإضافة إلى عدم وجود مصادر أو مراجع معتمدة من وزارة التربية، في حال استخدام الشبكة، للحصول على جواب، مما ينعكس سلباً على أخذ الإجابات من عدة مصادر، وبالتالي تتضارب الإجابات بين مدرس وآخر لتنعكس على الطالب سلباً.



مكتفة جداً، وتقتصر إحدى المدرسات، إعطاء المعلومات دون توسع حتى لا يشكل عبئاً على الطالب.

سابعاً: مادة الجغرافية صف العاشر

تعاني من قلة المادة العلمية، حيث تركز بمعظمها على الصور والاستنتاج منها للحصول على المعلومة، بالإضافة إلى عدم وضوح الصورة. كما أن الرحلات الميدانية لا يمكن تطبيقها في هذه الظروف.

ثامناً: مادة الفلسفة صف الحادي عشر أدبي

مواضيع الكتاب غير فلسفية وسهلة، وطريقة تناولها غير معتمدة وعبرة عن سرد لكم هائل من المعلومات المعروفة، دون التركيز على كيفية المعلومة، مثال: دروس «التغير- الطبيعة- الثقافة».

لا تحرض الدروس على التفكير المستقل، وهي أقرب لدروس القومية التي يغلب عليها التعداد، والدروس غير مشوقة. - صف الحادي عشر علمي: أن تكون المادة ذات طبيعة علمية.

2- في الصف الثاني الثانوي، يقول بعض المدرسين: المشاكل كثيرة سنذكر منها: - الدرس الأول يحتاج إلى تفصيل في الشرح لتسهيل عملية الفهم، لأن المدرس غالباً لا يمتلك القدرة الكافية.

ب- إلغاء درس «التطبيق» من العلوم ووضعها في الجغرافية بالإضافة إلى الجيولوجيا. ج- درس «المادة الحية» شبه مكرر بين الفصلين.

خامساً: مادة اللغة العربية صف العاشر

هناك كثافة في النصوص، كما يعاني الطلاب في الصف الثاني الثانوي من قلة تطبيق القواعد، ولذلك يجب أن يكون هناك توازن بين العاشر والحادي عشر في مجال القواعد «كتاب خاص بالقواعد موزع بالتساوي بين العاشر والحادي عشر».

سادساً: مادة تاريخ صف العاشر

الفقرات غير مترابطة، وتفتقر للمعلومات التاريخية، وأغلب الدروس هي عبارة عن علم للآثار، بالإضافة إلى أن دروس الفصل الأول

مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية استعادة هبة المعلم على جميع المستويات الاجتماعية الاقتصادية العلمية المعرفية»



زالوا يتهربون ويجدون المبررات والذرائع، عبر العديد من الأساليب الملتوية، بما في ذلك غض الطرف عن مخالفاتهم، وذلك كله على حساب المواطنين. برسم المعنيين في المحافظة والمرور.

مشكلة هذا الخط الطويل، والاستغلال الذي يمارسه السائقون بحق المواطنين ليست جديدة، بل هي طويلة بعمر الخط نفسه، وعلى الرغم من كثرة الشكاوى وتكرارها طيلة السنوات الماضية، إلا أن السائقين حتى الآن ما

إلى هذه النقطة، يضطرون لقطع مسافة طويلة من أجل الحصول على واسطة نقل، منها أو إليها، أو الاضطرار للتقلع عبر وسائل نقل إضافية، ما يعني تكبد نفقة إضافية، ناهيك عن الجهد والتعب وهدر الوقت.

خط «مهاجرين-صناعة» بلا رقيب

معاناة سكان العاصمة من أزمة المواصلات ليست جديدة، لكن ما يزعج أكثر ويزيد من هذه المعاناة، هي ممارسات بعض السائقين على خطوط النقل الطويلة تحديداً، وخاصة خط مهاجرين-صناعة.

■ مراسل قاسيون

هذا الخط «مهاجرين-صناعة» يعتبر حيوياً، وعلى الرغم من أنه يعتبر من الخطوط الطويلة نسبياً، إلا أن ذلك لا يجب أن يكون مبرراً بالنسبة للسائقين للتهرب من إتمام الخط، والالتفاف على المواطنين الذي يخدمهم، خاصة، وأن عملية تبديل الركاب على الخط تعتبر كبيرة نسبياً بالمقارنة مع غيره من

الخطوط. من المفروض، حسب خط السير المعتمد، أن ينطلق السرفيس من المهاجرين وحتى كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية، والعودة من كلية الهندسة حتى المهاجرين بذات التسعيرة، وهي 50 ليرة، إلا أن واقع الحال يقول غير ذلك. فبعض السائقين، في مرحلة الذهاب، يعلن بأن نهاية الطريق ستكون عند كراج الست، أو عند العودة من كلية الهندسة يعلن بأن نهاية الخط هي عند جسر الرئيس، وذلك من أجل الحصول على عائد أكبر من السفرة الواحدة على حساب المواطنين، واستغلالاً لهم. والأدهى من ذلك، أن الكثير من السائقين لم يعودوا يملأون من منطقة الصناعة، المسمى الخط باسمها أصلاً، وبالتالي كل المواطنين المحتاجين للتخديم

متر بمتريين أسرع وأرخص

في حديث مع إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2018/2/6، صرح وزير الأشغال العامة والإسكان: أن «الوزارة ستعتمد خيارات ونماذج سكن تحقق رغبة شريحة الشباب، في مراحلهم الأولى باتجاه تأمين وظيفة ورسم مسار حياتهم العملية، والمقبلين على الزواج وتكوين عائلة، إذ أن الظروف باتت ملحة، وتقتضي البحث عن حلول، ولذلك تركزت الجهود على اعتماد نماذج سكنية متعددة ومطلوبة لهذه الشريحة.

■ نوار الدمشقي

وقد سبق للوزير أن قال مطلع شهر شباط الحالي: «يجب التفكير بدراسات جديدة تتضمن بناء مساكن مساحتها صغيرة ووفق ضوابط ومخططات ونماذج معينة بحيث تناسب مساحتها وسعرها ذوي الدخل المحدود، وضرورة أن تلحظ المؤسسة العامة للإسكان في مشاريعها التي تطرحها عدداً من المقاسم لهذا الغرض».

المشكلة بالسياسات

حديث الوزير أعلاه، عن الشباب وحياتهم والضرورة الملحة لبناء مساكن بمساحات صغيرة، تناسب أسعارها ذوي الدخل المحدود، ربما يضاف إلى الكثير من الأحاديث الرسمية السابقة، والوعود التي تم إطلاقها، من أجل إيجاد حلول لمشكلة السكن والإسكان، والتي لم تخرج عن كونها أحاديث ووعود فقط لا غير طيلة العقود الماضية وحتى الآن.

فقضية تأمين المسكن، كانت وما زالت من أعقد وأصعب القضايا التي تواجه المواطنين، والسبب الرئيس خلف ذلك، هو: غياب هذه القضية عن الخطط الاستراتيجية والبرامج الحكومية المتكاملة منذ عقود، لكنها في المقابل لم تتعارض مع السياسات الحكومية. فعلى الرغم من كثرة الحديث عن قطاع الإسكان طيلة العقود الماضية، وعلى الرغم من الدور المفترض للحكومة بهذا الصدد، عبر جهاتها المكلفة بمهام السكن والإسكان، وخاصة المؤسسة العامة للإسكان، إلا أن هذا القطاع لم يرق بمهامه حسب ما تقتضيه الضرورة، وذلك لغياب تلك الخطط والاستراتيجيات أصلاً عن السياسات المتبعة من الحكومات المتعاقبة، في مقابل تغول وانتشار العشوائيات ومناطق المخالفات، مع ما يرتبط بها من مصالح لتجار وسماسرة العقارات، على حساب مصلحة المواطنين، وحققهم بالمسكن الصحي المناسب والملائم. بمعنى آخر، كانت السياسات هي المشجعة على انتشار العشوائيات والمخالفات، كما هي نفسها من أفسحت المجال واسعاً لتشوه سوق العقارات والمضاربة بها، بما يحقق أكبر عائد من هوامش الربح في جيوب التجار والسماسرة.

الأرباح محصنة

على ذلك، فإن حديث الوزير أعلاه، لا يعدو كونه زبداً إعلامياً لا أكثر ولا أقل، وذلك لاستمرار غياب خطط الإسكان على المستوى الوطني، تنفيذاً وإشرافاً من قبل الدولة نفسها عبر جهاتها المسؤولة عن هذا القطاع، وهو الأمر الغائب، خاصة في ظل التغني بالدور المرتقب لشركات التطوير العقاري المحدثة.

فقد قال وزير الإسكان: «إن الوزارة سوف

تتعتمد صيغة تلزم من خلالها كافة شركات التطوير العقاري، والمؤسسات التي تعنى بتنفيذ مشاريع السكن، لتخصيص مقاسم محددة لهذا النوع من المساكن». أما على مستوى التكلفة فقد قال الوزير: «إن الوزارة اعتمدت مبدئياً ثلاثة نماذج لهذا النوع من السكن، بالتعاون مع مهندسين، موضحاً: أنه من السابق لأوانه حالياً الحديث عن أسعارها وكلفتها بشكل دقيق». والترجمة العملية لكل ما سبق، أن المخططات السكنية القادمة على المستوى التنفيذي، عام أو خاص، سيكون فيها تخفيض بالمساحات لبعض الشقق، بذريعة الشباب وذوي الدخل المحدود، أما على مستوى التكلفة والسعر فتعتبر من الخطوط الحمر التي لا يمكن تجاوزها، خاصة في ظل تكريس النمط الاستثماري الربحي في قطاع السكن والإسكان، بما فيه بعض مشاريع الدولة نفسها التي تقوم بها المؤسسة العامة للإسكان، وذلك كله وفقاً للقانون والتعليمات النافذة، ناهيك عن أوجه الفساد والمضاربة التي تزيد من التكلفة والسعر بنهاية المطاف، فالأرباح محصنة حالها كحال المستثمرين في هذا القطاع.

حق مهدور!

المواطن المكوي منذ عقود، من غياب حاجته، وحقه بالمسكن الصحي، على مستوى خطط الإسكان الموضوعة حكومياً، وغياب دور الدولة عن هذا القطاع الهام، بل والتسويق متعدد الأوجه بوصول بعض المواطنين لهذا الحق، على الرغم من التزامهم مع المؤسسة العامة للإسكان، بمشاريعها المعلن عنها منذ عقود، بمختلف مسمياتها («شبابي- عمالي- اجتماعي- وغيرها»، والتي لم ير بعضها النور حتى تاريخه، على الرغم من رفع أسعارها تباعاً طيلة السنين الماضية، أو البعض الآخر الذي هدر حقه مع الجمعيات السكنية، هذا المواطن، لم تعد تعنيه ربما قضية المساحة، زادت أم نقصت، بقدر ما يعنيه الموصافة الصحية والسعر المناسب حقاً وحقيقة وسرعة الإنجاز، عسى يتمكن قبل أن يشيخ من تأمين سقف يؤويه مع أسرته. وقد تندر بعض المواطنين على التوجه الجديد، فقد قال أحدهم عبر إحدى صفحات فيسبوك: «حاجه غرفه وصالون كل الشعب أبلان يسكن ويركن ويخلص من البهله، على أساس كلوا بدوا فلل!».

وقال آخر: «سلمو القديم وبعدين فكروا بالجديد»!

فيما قالت إحداهن: «خلوها علب كبريت، أو يمكن متر بمتريين أرخص وأسرع، خلصونا بقا».

بيوت «الكبسولة»

أخيراً، يمكننا القول: أنه في ظل الواقع الاستثماري الربحي، بمجال السكن والإسكان والمضاربة العقارية المفلتة بهذا



«الكبسولة» التي انتشرت في بعض البلدان، فهي صغيرة جداً، وتكلفتها قليلة، وقريبة الشبه بالتابوت أو القبر.

ولم لا، فالسياسات المتبعة قد توصلنا لمثل هذه النتائج، وربما يمكن لنا أن نتوقع الأسوأ!

القطاع منذ عقود، والتي ستزيد مع تغول شركات التطوير العقاري، الباحثة عن الأرباح السريعة، على حساب المواطن وحقه، ووفقاً للتوجه الرسمي أعلاه مع زيادة الطلب على المساكن، ومع كل الطبل والزمر عن إعادة الإعمار، ربما لا نلجأ بمساكن لذوي الدخل المحدود والشباب، شبيهة بفنادق

بيت العمر

أن أسعار مساكن المؤسسة العامة للإسكان بحدودها الدنيا حالياً تتجاوز الـ 7 مليون ليرة.

بمعنى آخر، فإن معاودة إطلاق القروض العقارية لن تكون غايتها تأمين السكن للمواطنين، بل ربما ستوجه بالشكل العملي على عمليات الترميم للبيوت التي أتى عليها الدمار خلال سنوات الحرب، ومع ذلك وبحساب أكثر واقعية فإن تقسيط مبلغ الـ 5 مليون ليرة على مدار 15 عاماً، يعني: أن على المقترض أن يسدد شهرياً بحدود 27 ألف ليرة، وهو عملياً متوسط الأجر الحالي، أي على المقترض أن يفتح فمه للهواء مع أفراد أسرته طيلة 15 عاماً، كي يتمكن من ترميم منزله فقط. وبمعنى أكثر وضوحاً، فإن معاودة الإقراض من الناحية العملية ستصب خارج خانة محدودي الدخل، وسيستفيد منها من جديد تجار وسماسرة العقارات، ولا أحد سواهم.

على ذلك، فإن الحديث كله، عن حل مشكلة السكن والإسكان بمعزل عن حل مشكلة الوضع المعيشي ومستويات الأجور، ما هو إلا ذر للرماد في العيون، وسيبقى حلم بيت العمر يراود ذوي الدخل المحدود، وفقراء الحال، كسراب بعيد المنال، وربما متر بمتريين هي سقف ما سيصل إليه هؤلاء من طموح.

الحديث كله عن حل مشكلة السكن والإسكان بمعزل عن حل مشكلة الوضع المعيشي ومستويات الأجور ما هو إلا ذر للرماد في العيون

عطفاً على ما ورد أعلاه، بشأن بيت العمر لذوي الدخل المحدود والشباب، وبقراءة أكثر واقعية من الأحاديث الإعلامية كلها، عن السعر المناسب والمساحة الصغيرة، التي لا تغني ولا تسمن من جوع، فإن واقع الأجور الحالية بالكاد تغطي جزءاً من الإنفاق على الاحتياجات المعيشية للأسرة، والتي غالباً ما تكون على الحاجات الغذائية فقط، فكيف الحال باقتطاع جزء منها من أجل تأمين المسكن، هذا في حال التمكن من الاقتراض لهذه الغاية.

فعلى الرغم من إعلان المصرف العقاري عن توفر سيولة كبيرة لديه، وبأنه سيعاود إطلاق الإقراض بسقف 5 مليون ليرة، بما يحقق له تدوير سيولته واستثمارها، فإن واقع أسعار العقارات النظامية، التي تشترطها قيود الإقراض، يفوق أصلاً هذا السقف أضعافاً مضاعفة، ناهيك عن أن التعليمات تقتضي اقتطاع ما لا تتجاوز نسبة 30% من الأجر، ما يعني أنه من المفترض على المقترض، أن يكون أجره الشهري بحدود 80 ألف ليرة بالحد الأدنى، كي يتمكن من تسديد القرض على مدى 180 شهراً، أي 15 عاماً، وهي المدة القصوى للقرض العقاري حسب التعليمات الأخيرة، هذا في حال وجد مسكن العمر الذي يحلم به، بسعر 5 مليون ليرة، علماً

أغلقت الأردن حدودها بشكل شبه كامل أمام اللاجئين السوريين منذ شهر 6-2016 وثبت بعدها رقم اللاجئين السوريين في الأردن تقريباً، رغم وجود سجلات واسعة بين الأردن والمنظمات الدولية حول ظاهرة ترحيل اللاجئين، المترافقة مع ظاهرة عودة طوعية إلى المناطق الجنوبية ودرا بالدرجة الأولى، حيث خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2017 تم إبعاد 1200 سوري شهرياً ثلثهم بشكل قسري...

السوريون في الأردن... بين الفقر والترحيل!

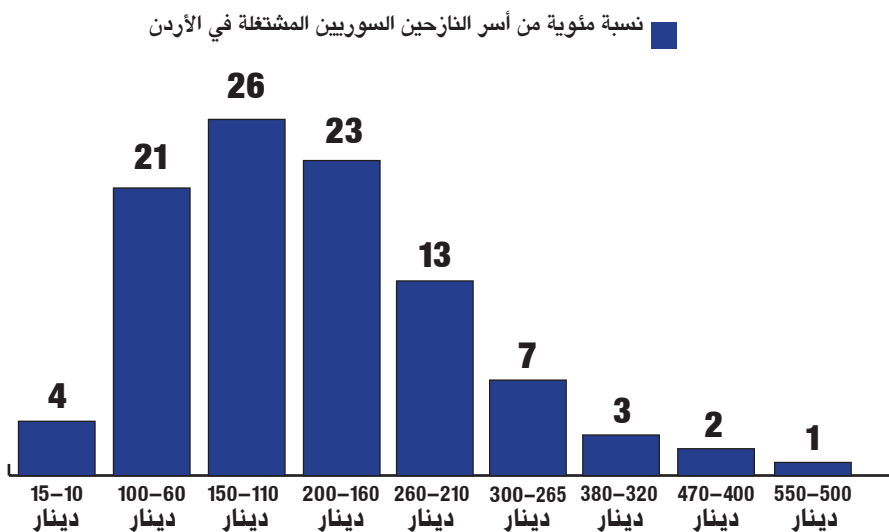
■ قاسيون



لتوزع الأسر السورية، التي يعمل أحد أفرادها على شرائح الدخل الشهري. يستهلك السكن ثلثي إنفاق الأسر، وقرابة ربع الأسر السورية في الأردن يتشاركون السكن مع أشخاص من خارج أسرهم.

شهرياً. وبالمقابل فإن أجور النازحين السوريين أقل بكثير من الحد الوسطي، حيث 70% من الأسر السورية التي يعمل أحد من معيّلها تحقق دخلاً: يتراوح بين 60-200 دينار أي: لا تصل إلى الحد الأدنى للأجور في الأردن. وفق ما يوضحه الشكل

توزع الأسر السورية النازحة والمشتغلة في الأردن على فئات الدخل الشهري - %



58% أمراض مزمنة



غالبية اللاجئين السوريين في الأردن ما عدا الأطفال عانى من أمراض مزمنة، بنسبة 58% من العينة المأخوذة من دراسات دولية لأوضاع النازحين. ثلاثة أرباعهم لا يعالجونها دورياً بسبب عدم قدرة دخولهم على تغطية تكاليف الدواء.

40% خارج المدارس



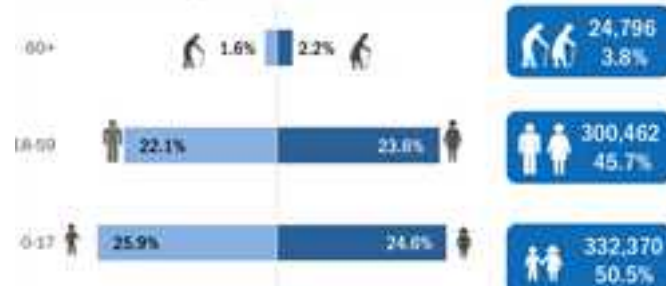
40% من الأطفال السوريين في الأردن خارج المدارس، بينما 126 ألف طفل يتعلمون في المدارس الأردنية. نسبة 18% من اللاجئين في الأردن أميين، بينما 45% منهم من حملة شهادة التعليم الابتدائي، و28% من حملة شهادة التعليم الثانوي، والنسبة المتبقية 9% من حملة شهادات أعلى.

اللاجئون: عددهم - أعمارهم - محافظاتهم

يبلغ عدد اللاجئين السوريين في الأردن حوالي 657 ألف نسمة... 46% من النساء والرجال وحوالي 300 ألف شخص، 192 ألفاً منهم في عمر الشباب بين 19-35 عاماً. مقابل 332 ألف طفل، من بينهم 99 ألف طفل لا تتجاوز أعمارهم الأربع سنوات، ومعظمهم ولدوا في الأردن.

الجزء الأكبر من السوريين يقيمون في عمان، وإربد، بينما حوالي خمس السوريين المتواجدين في الأردن وحوالي 140 ألف شخص يقيمون في المخيمات أكثر من نصفهم في مخيم الزعتري. اللاجئين السوريين في الأردن أتوا من المحافظات السورية كافة دون استثناء، ولكن النسبة العظمى من محافظة درعا، تليها حمص، ثم ريف دمشق، فحلب.

التوزيع العمري للاجئين السوريين في الأردن



93% من السوريين في الأردن فقراء

بشهر 6-2017 قدرت UNHCR بأن نسبة 93% من اللاجئين السوريين في الأردن يعيشون تحت خط الفقر. حيث فجوة التمويل في الأردن كبيرة بالمقاييس إلى المتطلبات، فخلال 2017 كان المطلوب لتمويل الحاجات الضرورية لإغاثة اللاجئين المسجلين في الأردن: 234 مليون دولار، وتأمين منها 77 مليون دولار فقط، أي: بفجوة تمويل: 67%. الحكومة الأردنية تقول: إنها تتكلف في موازنتها من الدعم المقدم للاجئين، وتشير إلى أن تكلفة الإنفاق على اللاجئين السوريين قد بلغت خلال السنوات السبع 10 مليار دولار، مشيرة إلى أن تلبية لبرنامج صندوق النقد الدولي وضرورة خفض عجز موازنتها، سيؤدي لتوجيه دعمها للاجئين فقط، ما سيزيد أوضاع اللاجئين سوءاً، ويتوافق التوجه الأردني نحو تقليص الإنفاق مع ظواهر ترحيل للاجئين السوريين عبر معبر نصيب، ومع ظواهر مثل: نشوء مخيم الركبان، حيث 40-50 ألف سوري محتجزون في هذه المنطقة منزوعة السلاح، بين الحدود الأردنية والسورية، غير قادرين على الخروج أو الدخول منها، مع صعوبة كبرى في إيصال المساعدات إليهم.

16% من السوريين في الأردن حمص بعدد يقارب 104 ألف شخص.

بشهر 6-2017 قدرت UNHCR بأن نسبة 93% من اللاجئين السوريين في الأردن يعيشون تحت خط الفقر. حيث فجوة التمويل في الأردن كبيرة بالمقاييس إلى المتطلبات، فخلال 2017 كان المطلوب لتمويل الحاجات الضرورية لإغاثة اللاجئين المسجلين في الأردن: 234 مليون دولار، وتأمين منها 77 مليون دولار فقط، أي: بفجوة تمويل: 67%. الحكومة الأردنية تقول: إنها تتكلف في موازنتها من الدعم المقدم للاجئين، وتشير إلى أن تكلفة الإنفاق على اللاجئين السوريين قد بلغت خلال السنوات السبع 10 مليار دولار، مشيرة إلى أن تلبية لبرنامج صندوق النقد الدولي وضرورة خفض عجز موازنتها، سيؤدي لتوجيه دعمها للاجئين فقط، ما سيزيد أوضاع اللاجئين سوءاً، ويتوافق التوجه الأردني نحو تقليص الإنفاق مع ظواهر ترحيل للاجئين السوريين عبر معبر نصيب، ومع ظواهر مثل: نشوء مخيم الركبان، حيث 40-50 ألف سوري محتجزون في هذه المنطقة منزوعة السلاح، بين الحدود الأردنية والسورية، غير قادرين على الخروج أو الدخول منها، مع صعوبة كبرى في إيصال المساعدات إليهم.

37% فقط من الأسر تعتمد على دخل العمل!

نسبة البطالة واسعة بين اللاجئين السوريين في الأردن، حيث تقدر المنظمات الدولية بأن نسبة 37% من الأسر السورية في الأردن تمتلك

تجري منظمة الأمم المتحدة المعنية بشؤون اللاجئين تقارير دورية حول أوضاع اللاجئين السوريين في دول الجوار، ومن تقرير UNHCR حول أوضاع اللاجئين السوريين في الأردن نهاية عام 2017 نطلع على أوضاع حوالي 660 ألف سوري متواجدين في الأردن...

40%

نسبة 40% من اللاجئين السوريين في الأردن من محافظة درعا بعدد يقارب 271 ألف شخص.

16%

نسبة 16% من اللاجئين السوريين في الأردن من محافظة حمص بعدد يقارب 104 ألف شخص.

ملاح حياة اقتصادية... من مدينة السلمية



مدينة السلمية واحدة من نماذج المدن والمناطق السورية الكبيرة التي لم تسعفها الزراعة لحيد بعيد، ولا الصناعة، ولا حتى نسب التعليم المرتفعة نسبياً خلال السنوات التي سبقت الأزمة... وباتصال واقع ما قبل الأزمة مع السنوات السبع الأخيرة، فإن ملاح الحياة الاقتصادية لسكان هذه المدينة في المنطقة الوسطى قد أصبحت متعبة قاسية ومشوّهة كحال المدن السورية كلها.

■ غزله الماغوط

ظاهرة البطالة المنتشرة في سلمية، ليست وليدة الأزمة كما قد يظن البعض، بل إن تراجع فرص العمل بدأ قبل ذلك بسنوات، مع تقلص المساحات المزروعة بفعل الجفاف المتعدد في المنطقة، والذي يعيده بعض الأهالي إلى مرحلة تجفيف سهل الغاب في الخمسينيات، وما قاد إليه من تغيرات على مستوى المياه الجوفية في المنطقة الوسطى بأسرها. بالإضافة إلى مجموع الظروف التي كانت تدفع إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، الموجة التي شملت السلمية كذلك الأمر.

الزراعة والرعي

سلمية واحدة من مدن وسط سورية، لها مناخ شبه صحراوي، يجعل من الزراعة مهنة غير أساسية، ولا سيما مع تدني الهطولات المطرية. أما ظروف الأزمة فقد فاقمت من الصعوبات الزراعية، فالأوضاع الأمنية السيئة المحيطة بالمنطقة، وسيطرة بعض الميليشيات على أراض زراعية، أدتا إلى انحسار الزراعة أكثر فأكثر... إلى جانب الاحتطاب الجائر بغرض بيع الخشب للتدفئة مع ارتفاع أسعار المحروقات، ومجمل هذا يسرع تحول محيط السلمية إلى صحراء، يكاد ينعدم فيها الغطاء النباتي، فالحقول التي كانت تزرع بالقمح المروي وبالعدس إلى جانب الشعير بعلاً، بغرض صناعة الأعلاف، أصبحت في معظمها أراض جرداء، تعشب فقط خلال فصل الربيع القصير، ويتم تضمينها لرعاة الغنم، لترعى أغنامهم فيها مقابل أجر بسيط لأصحابها.

عند الحديث عن الزراعة والرعي في المنطقة الوسطى عموماً، لا يمكن أن نغفل مركز البحوث العلمية الزراعية في سلمية، الذي كان واحداً من أهم المراكز البحثية التي تعنى بتحسين الوراثي لأغنام العواس، وتطوير الإنتاج النباتي، إلى جانب إنتاج الغاز الحيوي كمصدر نظيف للطاقة، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمربي الماشية في المنطقة، لكن انفلات الوضع الأمني خلال الأزمة، أدى إلى خسارة المركز لمعظم قطاعه وتجهيزاته، إذ تعرض للنهب مرات عدة، دون أي تدخل أمني لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وكانت آخرها مهاجمته من قبل مجهولي الهوية العام الماضي، حيث تمت سرقة 200 رأس من الأغنام إلى جانب سيارة وبضعة حواسيب.

إهمال تنموي صناعي

مثل كثير من المدن والبلدات السورية،

وقعت السلمية ضحية للإهمال التنموي، الذي تجلى بغياب المشاريع الصناعية، وعدم توفير جبهات عمل وتردي الواقع الخدمي، فالحكومة لم تسع لتوطئة الصناعة كمنشآت اقتصادية بديل لتراجع الزراعة والرعي، ورغم توافر المقومات النموذجية للكثير من الصناعات في المنطقة، فإن منشآتي الإنتاج الصناعي العام اليتيمتين لم تسيرا أية خطوة إلى الأمام، وبقي ملحج القطن، وشركة تجفيف البصل والخضار، مستمرين فقط ولكن يؤمنان عمالاً لعشرات العمال لا أكثر!

توقف ملحج سلمية عن العمل منذ عام 2010 وتم فصل جميع العمال، وبقي عمال الحماية الذاتية فقط خلال سنوات الأزمة، ويرجع توقف الملحج حتى قبل بدء الأزمة، إلى تراجع زراعة القطن في سورية عموماً، بسبب خسائر المزارعين، فمنذ عام 2004 انخفض استلام ملحج سلمية للأقطان إلى نحو 700 ألف طن، بسبب انخفاض قيمة زراعة القطن بالنسبة للمزارعين الذين دفعتهم خسارتهم المادية إلى استبداله بمحاصيل أكثر ربحية، وبذلك فإن معاناة الملحج، كما غيره، بدأت قبل الأزمة بسنوات بفعل التراجع الزراعي السابق. منذ نحو عامين عادت شركة حلج الأقطان لاستئناف عملها، بعد أن أصبحت واحدة من المحالج القليلة خارج الرقة وحلب، ولكن هذه العودة وسط تراجع إنتاج القطن السوري بشكل كبير، لم تنتج حتى الآن فرص عمل إلا بما يقارب 50 عاملاً مثبتاً و 45 عاملاً موسمي.

أما شركة تجفيف البصل والخضروات، فقد عانت لسنوات من تراجع زراعة البصل البلدي، الذي يعد المنتج الأمثل للتجفيف مقارنة بالبصل الهجين الأقل جودة، إلى جانب قدم الآلات وعدم تطويرها، أو استحداث خطوط إنتاج جديدة. وهو بالطبع ما لا يمكن إلغاؤه على الأزمة وحدها. والنتيجة اليوم اقترار عمل الشركة على طحن، وتعبئة

الجامعية التي حازتها منذ سنوات، فما تزال حبيسة الأدراج دون نفع يذكر.

بين خيارين

كما تعتمد كثير من الأسر على العمل في قطاع الدولة، كمصدر رئيس للدخل، كالعاملين في مجال التعليم، والموظفين في سلمية نفسها، وفي حماه وحمص، ممن يضطرون إلى السفر كل يوم قاصدين أماكن عملهم، وتتبدد أجورهم المتواضعة على الطرقات، وقد قاد غياب السياسات الاقتصادية الرامية إلى إيجاد فرص عمل حقيقية للشباب، الآلاف منهم إلى خيارين لا ثالث لهما: إما التوجه إلى العمل العسكري، أو الهجرة إلى الدول المجاورة بحثاً عن الرزق، وهو ما تضاعف خلال الأزمة، مع تردّي الوضع الأمني في المدينة واضمحلال القيمة الشرائية للأجور.

واقع تلخصه تجربة علي كمال على حال كثير من الشبان في سلمية، فبعد أن فقد الأمل في إيجاد دخل ثابت يعيل به والدته الأرملة، وأختيه العزبيتين وحيداً، لكنه أعاد حساباته بعد بضعة أشهر حين اصطدم بدخل هزيل لا يكفي متطلباته حتى كمسكري، فآثر السفر إلى لبنان بحثاً عن فرصة عمل عجز عن إيجادها في بلده.

وتغليف بعض المواد الغذائية، كالبرغل وزعتر المائدة والفلفل... بعمالة لا تتجاوز عشرين عاماً.

جامعيون ولكن..

وليس أصحاب التعليم الجامعي أوفر حظاً في إيجاد فرص عمل ملائمة ضمن سلمية، إذ غالباً ما يضطرون إلى مزاوله مهنة خدمية عامة لا ترتبط بالمؤهل العلمي الذي ناضلوا لبلوغه، كالعامل في البيع والورشات والتدريس..

مروة خريجة جامعية، تعمل في مكتب تجاري صباحاً، وتعطي دروساً خصوصية في المساء، بهذه الطريقة تساعد في الإنفاق على أسرته بعد اختطاف والدها، في حين هاجر شقيقها للعمل في تركيا وبقي إخوتها الثلاثة يتابعون تعليمهم المدرسي، بالنسبة لمروة، فإن دخلها الشهري بالكاد يكفي نفقاتها الخاصة، والأمر ذاته ينطبق على شقيقها الذي اقترض مبالغ كبيرة للسفر ويتحتم عليه سداها، في حين أن والديهما ربة منزل، وإخوتها أصغر من أن يدخلوا سوق العمل، لذلك تستعين الأسرة بمبلغ نقدي يرسله العم المقيم في الخليج كل شهر لأسرة شقيقه، فلولا دعمه لكان الوضع أسوأ بكثير بالنسبة إليهم كما تؤكد الشابة، أما الشهادة

تعمل في

السلمية

منشآت

صناعيات

عامتان فقط

وتشغلان اليوم

العشرات فقط

أمام الواقع الاقتصادي المرّة كلها، اليوم للسلمية كما غيرها، إلا أن المعالم التنموية للمدينة واضحة وواعدة، ومرتبطة بالتغيرات السياسية، وبدء تدخل وتحكم الناس بتنمية مناطقهم وفق الضرورات، فبعض الدراسات السورية تشير إلى أن مدينة السلمية هي واحدة من نقاط الربط السورية الهامة. حيث وجودها في شمال شرق الإقليم الأوسط السوري، الممتد من القلمون وصولاً إلى حمص وحتى حماة، يجعلها مشرفة على الإقليم الشمالي والشرقي، مما يتيح فكرة أن تكون واحدة من عقد المواصلات والخدمات في المستقبل بين أقاليم سورية الزراعية، ومراكزها الصناعية. وإضافة إلى هذا فإن قربها من نهر الفرات، بالإضافة إلى مستويات التعليم، تشكل بمجموعها ملامح اقتصادية مستقبلية للمدينة لتكون نقطة وصل، ومركزاً عمرانياً، وتعليمياً. مهنياً، وواحداً من المراكز الصناعية الفرعية، التي يجب أن تتوسع على خارطة المستقبل السوري.

في الخامس من شباط 2018، سقط واحد من أسواق الأسهم الرئيسية في الولايات المتحدة: داو جونز، 1,175 نقطة أخرى، وهو أكبر تدهور في تاريخه. وسبق هذا انحدار بنسبة 665 نقطة يوم الجمعة الفائت. يقدّر هبوط هذين اليومين بحوالي 7.5%. وكذلك سجلت الأسواق الأمريكية الرئيسية الأخرى: نازداك وإس&ب 500، انخفاضاً ملحوظاً بنسب قريبة. وتبع ذلك الأسواق في اليابان وأوروبا خلال عطلة الأسبوع، كاستجابة للسقوط الأمريكي يوم الجمعة. ما الذي يجري؟ والسؤال الأهم: ما الذي سيحدث في الأيام والأسابيع التالية؟

انفجار أسواق الأسهم عالمياً... ما التالي؟



هرعت وسائل إعلام الأعمال وخبرائهم بكل تأكيد ليتحدثوا، ورسالتهم تدور حول: «لا تهلعوا» يا صاحب. يقولون: بأن هذا الأمر كان متوقع الحدوث، بالنظر إلى فقاعة الأسعار المتراكمة خلال 2017، وخاصة منذ تشرين الثاني 2017. تصاعدت بعد ذلك الفقاعة بشكل أسرع. ففي شهر كانون الثاني وحده ارتفع مؤشر داو بنسبة 7%.

■ د. جاك راسموس ترجمة قاسيون

كان هذا ليعتبر «محصول عام جيد» في الأوقات العادية. ورغم ذلك فإن اقتصادي الاتجاه السائد يقولون بأنها ليست فقاعة، لكنهم لا يعطون تعريفاً لما هي الفقاعة بالضبط، وذلك لأنهم لا يعرفون ما هي. لكن بالتأكيد فإن ارتفاع مؤشر داو من 16000 نقطة عام 2016 إلى 26000 في أقل من عام، يعتبر فقاعة. ولكن إن سألنا: لماذا الانهيار الآن، فلن يجيبنا أحد من هؤلاء بشيء.

كبار المستثمرين ينهون الفقاعة

إن ما يمثله الأمر في الحقيقة هو: مستثمرون مؤسسيون كبار قرروا «أن يأخذوا أموالهم ويهربوا»، ويتركوا المستثمرين الصغار ليتحملوا الخسائر، والقادم أعظم. فالمحترفون يدركون بأن البنك الفدرالي سوف يرفع نسب الفائدة 3-4 مرات هذا العام. وقد بدأ هذا يدفع بأسواق المسندات المالية إلى الانهيار، والآن تتبع الأسهم هذا المسار. لقد وصلت أسواق الأسهم إلى منطقة الفقاعة لعدة أسباب:

أحدها، هو: الحقن الضخم للنقد بلا أساس «free money» لمدة تسعة أعوام عن طريق البنك الفدرالي، وبقية المصارف المركزية. وكانت هذه الكمية أكبر بكثير من تلك الضرورية للاستثمار في الإنتاج الحقيقي، ولهذا فقد تدفقت إلى الأسواق المالية في الولايات المتحدة وحول العالم. وتضاعفت أرباح الشركات منذ عام 2010 قرابة ثلاثة أضعاف، وتم تخفيض الضرائب على أرباح رأس المال بشكل مستمر، ليلعب قدر التخفيضات تريليونات الدولارات منذ 2010 أيضاً. واستمرت الشركات بالإبقاء على تدفقات مالية ثابتة من رأس المال، توزعها على حاملي أسهمها، مع سبع سنوات من إعادة شراء الأسهم، ودفعات الأرباح الموزعة على المساهمين، ليلعب متوسط هذه الدفعات تريليون دولار سنوياً، لمدة سبعة أعوام. لقد أدت الأرباح، وأرباح الأسهم، وإعادة الشراء، ومكاسب تخفيض الضرائب على رأس المال، إلى تدفقات بقيمة تريليونات الدولارات في الأسواق المالية.

أضف إلى ذلك مستويات قياسية لشراء المستثمرين الصغار للمسندات عبر «الشراء بالهامش» margin buying وهي آلية شراء للأسهم عبر دفع جزء من الأثمان بواسطة الاقتراض، وبضمانة أسهم أخرى من مؤسسات مالية كبرى تحصل على جزء من قيمة

الأسهم المشتراة، أي: إمكانية توسيع شراء الأسهم بالدين - المترجم. وارتفاع الشراء بهذه الطريقة هو دوماً إشارة على حدوث فقاعة، ودعونا لا ننسى التخفيضات الضريبية للاستثمار والأعمال التي أصدرها ترامب، والتي تقدر بأكثر من 4 تريليون دولار، والتي تأتي على رأس الأسباب جميعها، فقد كان من شأنها أن تدعم الأرباح بزيادة فورية بنسبة 10-13%، وتلك زيادة على ما حققته الشركات الأمريكية بالفعل من أرباح. لقد أدى هذا الضخ الهائل من المال في أسواق الأسهم والأسواق المالية الأخرى إلى هذه الفقاعة.

لكن ماذا عن الإفلاس؟ ولماذا الآن تحديداً، وليس قبل أو بعد؟ يعود السبب إلى التغيرات في الأسواق نفسها: ظهور ما يسمى «اندفاع الإيجار momentum trading» من قبل مؤسسات كبرى، مثل: صناديق التحوط الكمي وغيرها. وكذلك بسبب التحول إلى الاستثمار السلبي، وما يسمى بالصناديق المرتبطة بمؤشرات الأسهم «Index funds»، وكذلك بسبب مشتقات صناديق التبادل التجاري «ETF» التي تقود الأسعار أيضاً. وكل ما سبق، هي آليات تؤدي إلى امتصاص ارتفاع الأسعار في مزيد ومزيد من رأس المال، الذي يتضخم فقط بسبب ارتفاع الأسعار، وينتج عنه بالمقابل المزيد من ارتفاع الأسعار.

واستمر ذلك حتى أقتنعهم البنك المركزي بأن «وعاء النقود بلا أساس» قد استنفذ. قام بعدها المحترفون بأخذ أموالهم والهرب بها، وتركوا «قطيع» المستثمرين الصغار يحضن الحقيبة الفارغة.

الانكماش الحقيقي سيظهر لاحقاً

ما يؤثر الاهتمام أكثر، هو: أن أسعار فائدة البنك الاحتياطي الفدرالي لم تصل بعد إلى 2% وتصدع النظام. ففي عام 2007، كان على معدل فائدة الاحتياطي الفدرالي أن تتجاوز 5% قبل أن ينهار سوق الائتمان ويدخل في الحركة البطيئة. لكنني تنبأت من قبل، بأن المسألة هذه المرة ستكون هكذا. فمعدلات فائدة الاحتياطي الفدرالي لا يمكن أن ترتفع فوق 2 إلى 2.25% «وسندات الخزينة لمدة عشرة أعوام فأكثر، أعلى بكثير من 3%» دون أن تسرع حصول أزمة ائتمانية أخرى.

لكن انهيار الأسهم في الثاني والخامس من شباط ليس هو البداية، ولا النهاية، لما هو قادم. قد يكون هناك عدة انخفاضات في الأيام القادمة، لكننا نستتقر. سيكون هناك نوعاً ما من التعافي. لكن سيكون هناك ارتداد في السعر «dead cat bounce»، كما يحدث دوماً في مثل هذه الحالات. فبعد بضعة أسابيع، أو ربما بضعة أشهر، سيبدأ الانكماش الحقيقي، وسيكون هذا هو الانكماش الفعلي.

فإذا ما تذكرنا أحداث عام 2008، كان انهيار الرهن العقاري وبنك بير ستيرنز للاستثمار في أوائل 2008 هما علامتا التحذير. تبعهما انتعاش مؤقت دام حتى ظهر الوجه الحقيقي للانهيار، مع فاني ماي وليمان بروذرز. قد لا ينشأ الحدث الأكبر في الولايات المتحدة هذه المرة، بل خارجها. فاليابان وأسواق مال اقتصادات السوق الناشئة، عرضة

لذلك بشكل خاص، لكن الأسواق المالية العالمية متكاملة ومتراصة بإحكام في النظام الرأسمالي الحالي. فالعدوى مدمجة في النظام العالمي، والمستثمرون يحركون أموالهم حول العالم في لحظة. سوف يسحبون أموالهم في نهاية المطاف. لنتنظر ونرى، بينما تستعيد الأسواق استقرارها بشكل مؤقت. هل هي فرصة لرمي خسائر مستثمري القطيع الصغار، الذين سيخسرون تريليونات الدولارات في الفترة المقبلة؟ هل هذا هو السؤال الذي سيطرحه المستثمرون المحترفون، والمستثمرون المؤسسيون، وصناديق التحوط ومالكوا الأسهم والرأسماليون الكبار على أنفسهم الآن، أم أن السؤال سيكون عن الانكماش الذي سيقود الأسواق 20% على الأقل في الأيام والأسابيع القادمة؟

وسوف يسألون أنفسهم أيضاً، إن كان البنك الاحتياطي الفدرالي سيبقى على خطه لرفع معدلات الفائدة؟ إن فعل، فسيكون قد تحدد بأن الفقاعة الكبيرة في الأسهم ما بين 2010 و2018 قد انتهت، وسيتم التحرك إلى الهوامش في المستقبل المنظور، ولن يكون ذلك مؤقتاً. سيأخذون تريليونات الدولارات التي يملكونها ويهربون. وعندما يفعلون ذلك، سيبدأ الانكماش الحقيقي ليمهد الطريق إلى الركود القادم.

في هذه الأثناء، علينا أن نترقب ارتداد الأسعار. كم سيكون الارتداد مرتفعاً، وعندما يهبط من علو، فهل ستكون هبطته مميته أم أنه سينهض ويسير مجدداً؟

استمر تضخم
الفاقة حتى
اقتنع كبار
المستثمرين بأن
وعاء النقود قد
استنفذ فبدأوا
بأخذ أموالهم
والهرب

في معضمية الشام.. التيار الكهربائي يدخل العناية المشددة



بعد أكثر من عام على إنجاز اتفاق المصالحة في معضمية الشام، ما زال وضع الكهرباء يعاني من تشنجات معوية شديدة. فالسكان هنا ينتظرون نتائج التحاليل المخبرية للتيار الكهربائي المريض ومتقلب المزاج، قبل إدخاله المشفى، كما يروي أحد أبناء المدينة لصحيفة «قاسيون» عن وضع الطاقة الكهربائية بشكل ساخر.

■ محمد الوالي

حقن تخدير حكومية

من المفترض أن الحكومة كلفت متعهدين لتدديد خطوط التوتر المتوسط والمنخفض على التوالي منذ بداية 2017، ولكن ما حصل أن المتعهد الأول أنهى توصيل خطوط التوتر المتوسط في نهاية العام الماضي، بينما لم يف المتعهد الآخر بمد خطوط التوتر المنخفض لكامل البلدة، وفي المقابل كلفت بلدية المنطقة بعض الأشخاص من الأهالي بمهمة تدديد الكهرباء إلى منازل المواطنين، وهنا أصبح هؤلاء متحكمين بالوضع الكهربائي، دون وجود ضوابط لعملهم، أو حدود لسلطانهم، ودون أن يكون لموظفي المكتب راتب ثابت يتقاضونه آخر الشهر، كحال موظفي وزارة الكهرباء، بل إن راتبهم لا يلتزم بسقف معين، وهي ميزة على ما يبدو، نظراً لأن الموظف الواحد منهم يتقاضى على الأقل 3 آلاف ليرة سورية، مقابل تدديد قاطع واحد لكل شقة.

وضع أسوأ في الأحياء الأخرى!

الحالة الشاذة تعتبر في نظر بعض القاطنين الجدد وضعاً مثالياً غير متوفر، لأن وصل الكهرباء من خط التوتر إلى المنزل يحتاج إلى رضى المكتب، فلا قوانين ولا تعليمات تنظم العمل، فالهوى الشخصي والسيطرة على الأفراد، عامل الكهرباء يسود ويسيطر على الأجواء، حيث يشككي بعض المواطنين بأنهم سجلوا أسماءهم في دفتر مكتب الكهرباء منذ شهر، وطالبوا المكتب مرات عديدة لإيصال التيار لكن دون جدوى، كما حصل مع «خالد» القاطن الجديد في أحد الأحياء، يقول خالد: «هاتفي الجوال من دون شحن، كل يوم أنام على وعود

الحكومية بتوصيل الكهرباء لكامل المدينة، إلا أنها وعود ذهبت مع أدرج رياح كانون الأول من العام الماضي، بل إن تسليم وضع الكهرباء لمتعهدين غير قادرين على الالتزام بتعهداتهم، يشير إلى سوء اختيار وزارة الكهرباء، وتغاضيه عن متابعة عملهم، كما يعتبر تسليم موضوع الكهرباء لمكاتب يرأسها أشخاص لا يتمتعون بالكفاءة والنزاهة، تخلياً فاضحاً من قبل الحكومة عن واجباتها، ما يضعف ثقة المواطن بالمؤسسات الحكومية. ينظر أهالي المدينة من شرفات منازلهم إلى جيرانهم في المناطق المحيطة، مطالبين بتطبيق إجراءات حكومية صارمة لتنفيذ الوعود الممنوحة بأقصى سرعة، وكلهم أمل أن ينعموا بوضع كهربائي سليم كحال جيرانهم في المزة.

المكتب، واستفحق على حجج كثيرة في اليوم التالي، هذه المماطلة تنخر عظامي في هذا الشتاء القاسي، سأحاول الحصول على تيار من أحد المنازل القريبة، لأن المهزلة ستطول». في حين، يحلم مواطن آخر كما أوضح لصحيفة «قاسيون» كل ليلة، بأن يستبدل قاطع 10 أمبير بقاطع 16 أمبير كحال الجار المقابل في البناء، لكن هذا الامتياز واحسرتاه ممنوح للأصدقاء والمعارف الخاصين بمكتب الكهرباء فقط، يصبح الأمر أكثر سوءاً في أحياء أخرى لا يصلها سوى شريطة «مصطلح متداول» كافية للإنارة فقط، لعدم وصول خطوط التوتر المنخفض إليها، ولبعدها عن مكاتب الكهرباء.

إجراءات حكومية مستهترة

على الرغم من الوعود التي قطعتها الجهات

دير الزور...التنحيس وتفاقم المآسي!

أهالي الريف إلى قراهم، وواقع الحال يقول: أن من تمت إعادتهم لا يتعدون المئات ممن كانوا في مراكز الإيواء التي أحدثت أثناء تحرير المدينة والريف وبقى عشرات الآلاف لا يسمح لهم بالعودة إلى قراهم، كما أن العاملين الذين تمت إعادتهم إلى الآن لم يقبضوا رواتبهم، وحسب أقوال المحاسبين لهم، بأنه سيتم صرفها بعد 20 الشهر، فكيف لهؤلاء أن يعيشوا، ناهيك أن الراتب لا يكفي لأيام، وكما قال أحد العاملين يقول المثل الشعبي:

«شكون العصفور، وشكون مرقته» ولعل آخر تصريح يثير الأسى هو لوزير الإعلام: أن نسبة الدمار في دير الزور لا تتعدى 5% وفي الأسبوع الذي مضى قام وزير التربية بزيارة لأحياء دير الزور المأهولة والمدارس، وزع فيها بعض الحقايب، وجرى تصوير ذلك، وكان المدارس بخير وكافية، وتتوفر فيها المقاعد والمدافئ و.. على مبدأ صورني فقط.. بينما غالبية مستلزمات العملية التربوية غير متوفرة، فتصوروا يا رعاكم الله!؟

أجارات المنازل، وأجور النقل، ناهيك عن تفاقم الفساد والرشوة والفوضى فيما يسمى الدوائر الحكومية، واستغلال العاملين في الدولة الذين أجبرتهم الحكومة على العودة بقراراتها، والذين لا يكفي أنهم تحملوا أعباء الأزمة، وما نتج عنها وخاصة التهجير، بل الآن هم دون منازل تأويهم وتقيهم برد الشتاء، وعدم توفر مواد ووسائل التدفئة المأمونة والصحية، مما دفعهم للاعتماد على أية مواد قابلة للاشتعال كالحطب والخشب وحتى الألبسة والأحذية القديمة، وما لذلك من تأثير صحي عليهم، ومن كان يملك شيئاً من المال اعتمد على وسائل غير مأمونة كمدافئ الغاز، ومؤخراً توفي معلم ومعلمة اختناقاً وبقوا يومية دون أن يعلم بهم أحد!

ادعاءات كاذبة؟

كل يوم يطالعنا مسؤول، سواء من المحافظة، أو الحكومة بتصريح على وسائل الإعلام المختلفة يتحدث فيه: أن الأمور بخير، وتم تأمين عودة العاملين، ووسائل نقلهم إلى المحافظة، والتي تمت لأيام ثم توقفت، أو أنه تمت إعادة

المواد العازلة والبلاستيكية، ثم بيعها لتجار الأزمة، ويجري نقلها فيما بعد في شاحنات كبيرة إلى الداخل. كما باتت ظاهرة حرق المنازل سائدة للتغطية على جرائم النهب والسرقة. والملفت أن من يقوم بذلك عصابات منظمة، تستغل حاجات بعض الشباب، وحتى العوائل والأطفال الفقراء، وحاجتهم لتأمين لقمة معيشتهم نتيجة الأزمة، ويتم توريد النحاس إلى تجار محميين من قوى النهب والفساد، التي لا يهمها إلا الربح، دون النظر لما سيكلف ذلك الدولة والأهالي لاحقاً في إعادة الإعمار، أو الترميم والتأهيل، أو ما يخلفه ذلك من تلوث بيئي وانعكاسه على صحة المواطنين وحتى هؤلاء الشباب والأطفال الذي يتبدى في أجسامهم النحيلة وجوههم السوداء!

تفاقم المآسي!

رغم فتح بعض الطرقات وترحيل الانقاض فيها، لا تزال أحياء المدينة والريف تفتقد للخدمات الأساسية وخاصة الكهرباء والصرف الصحي المعدومة، وندرة الماء وعدم صلاحيته للشرب، وارتفاع أسعار



■ هراسك قاسيون

التنحيس!

بعد انحسار موجة التعفيش التي طالت ريف دير الزور، وأحيائها، بعد تحريرها من التنظيم الفاشي داعش ونهب كل شيء من ممتلكات المواطنين، وأمالك الدولة، علناً ودون ردع أو محاسبة، بل بغض الطرف أحياناً وبالتشجيع والحماية أحياناً أخرى.. آخر المصطلحات والممارسات التي تتم في دير الزور هي «التنحيس» وهي ليست من النحس الذي أصاب المواطنين،

مصطلحات وممارسات عديدة أفرزتها قوى النهب والفساد، وأخرى أفرزتها الأزمة، وما نتج عنها من مأس، ومنها: التعفيش والتعفيش وغنائم الحرب، والشيخ والذبيح وغيرها من المسميات، التي رافقتها، وكان انعكاس ذلك كله، على المواطنين الفقراء، في حياتهم وممتلكاتهم، وممتلكات الدولة التي أصبحت مستباحة، ناهيك عن الفلтан والتسيب نتيجة تغيب وغياب دور الدولة، سواء في المناطق التي خرجت من سيطرتها، أو حتى التي بقيت تحت سيطرتها.

«علوم» وجار «بن غوريون» والبحث في السلوك الإجرامي للإنسان ثنائية البيئة-الفطرة مرة جديدة!



وجدتها

د. عروب المصري



نهب الموارد بيد البنك الدولي

يقدم تقرير جديد للبنك الدولي بعنوان «ثروة التغيير في الأمم لعام 2018» دليلاً على أن إفريقيا أصبحت أفقر بفضل سيادة استخراج المعادن والنفط والغاز. ومع ذلك، لا تزال سياسات وممارسات البنك الدولي موجهة نحو فرض تسديدات القروض الأجنبية، وعائدات أرباح الشركات العابرة للحدود، مما يحافظ على عمليات النهب.

وبالاستناد إلى «محاسبة رأس المال الطبيعي»، يستخدم البنك مقياس «المخدرات الصافية المعدلة» للتغيرات في الثروة الاقتصادية والبيئية والتعليمية. ومن المؤكد، أن هذا أفضل من «الدخل القومي الإجمالي» (الدخل القومي الإجمالي)، هو متغير بسيط من الناتج المحلي الإجمالي، الذي لا يأخذ في الاعتبار استنفاد الموارد الطبيعية غير المتجددة والتلوث (ناهيك عن العمل غير المدفوع الأجر للمرأة والمجتمع).

ويخلص البنك الدولي في آخر استقصاء عالمي له «مع بيانات الفترة 1990-2015» إلى أن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تخسر سنوياً ما يقرب من 100 مليار دولار من «المخدرات الصافية المعدلة» لأنها «المنطقة الوحيدة التي تملك فترات من المستويات السلبية، حيث بلغ متوسطها ناقص 3 في المائة من الدخل القومي الإجمالي في العقد الماضي- مما يشير إلى أن سياساتها التنموية لم تعزز بعد النمو الاقتصادي المستدام بما فيه الكفاية ... ومن الواضح، أن نزوب الموارد الطبيعية هو أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى «المخدرات الصافية المعدلة» السلبية في المنطقة».

ويتساءل البنك: «كيف يمكن مقارنة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع مناطق أخرى؟ غير موثقة». وعلى النقيض من الأساطير الخبيثة المفرطة في إفريقيا، كان الانخفاض الذي شهدته «المخدرات الصافية المعدلة» في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هو الأسوأ بين 2001-2009 و 2013-2015. وسجلت مناطق أخرى من العالم ارتفاعاً إيجابياً قوياً في «المخدرات الصافية المعدلة»، في نطاق 5-25 في المئة. ولدى البلدان الأكثر ثراءً والبلدان ذات الموارد الكثيفة مثل: أستراليا وكندا والنرويج، نتائج إيجابية في مواردها جزئياً لأن شركاتها العابرة للحدود تعيد أرباحها إلى المساهمين في الدول الأم. إن سياسات التنمية والسحق في إفريقيا، التي تهدف إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يقترح البنك، أعطت حتى الآن نتائج عكسية: «خاصة بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد، فإن استنفاد الموارد الطبيعية لا يتم تعويضه في كثير من الأحيان عن طريق استثمارات أخرى. ولا ينبغي تجاهل التحذيرات التي تقدمها أنظمة التقييم الوطنية، في العديد من البلدان وفي المنطقة كل».

السلوك الإجرامي في المجتمع، وكان ما يبحثونه لا زال بحاجة إلى بحث، بعد قرون من تطور البشرية واتضح الخط الحاكم للتشوه الاجتماعي، في حياة البشرية الناتج عن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بشكل أساس، وبشكلها الرأسمالي حالياً، وبالتالي تصب في صالح تأييد الرأسمالية وبوقاحة تلغي التراكم العلمي الحاصل، والذي يشير إلى أصل السلوك غير الإنساني القائم على واقع غير إنساني، أنتج التوزيع غير العادل للثروة، والظروف غير الإنسانية لمعيشة الملايين.

الجانب السياسي الوقح المباشر للدراسة!

أحد أعضاء فريق الدراسة «أفشالوم كاسبي» هو «إسرائيلي» وبحسب المقالة ولد في «كيبوتز» «مزرعة يهودية» في «صحراء النقب» الإسرائيلية من أب يمني وأم ليتوانية، وكان جارا لـ «بن غوريون» بعد تقاعد الأخير، الذي كان يلقي «الشالوم» على الباحث كل صباح.

هكذا، المنتمي إلى الكيان الإجرامي الصهيوني يبحث في أصول السلوك الإجرامي للإنسان، ولكن في نيوزيلندا، الذي ينفي هو وصحبه العلماء والناشرين والداعمين وغيرهم، اغتصاب وتشريد شعب فلسطين وملايين الشهداء والجرحى من بشر الدول الأخرى.

هذا الكيان دليل على أن الإجرام أصله رأس المال العالمي، والقوى الفاشية نفسها، لا غيرها. إلا إذا اعتبرنا أن أصحاب الدراسة أرادوا اعتبار أن «الهولوكوست»، حسب منطق الدراسة، هي مبرر لممارسة الصهاينة الإجرامية التاريخية، لأنهم لقوا «معاملة سيئة» عندما كانوا أطفالاً؟! كذا! ولكن مظفر النواب يرد هنا عن دماء شعبنا: «هذا دم أم ليس دم؟!» ليتحدثوا فيه.

أما في الجانب البيولوجي الجيني، من أفرز أنزيم «مونو أمين اوكسيداز ألف» وشهد معاملة سيئة في الطفولة، هو أميل لكي يصير عدوانياً في مرحلة الرشد، من بين استنتاجات أخرى.

كما دائماً، أين الجديد؟

المئات من الدراسات الدولية، وغير الطولية، بحثت في القضية المبحوثة في الدراسة المذكورة، وبذات المنطقتان المنهجية النظرية، وجميعها تتضوي في سياق الخلاف النظري التاريخي العلمي الفلسفي السياسي، حول دور أي من العوامل في تحديد وعي وشخصية الإنسان ونمط ممارسته بشكل عام، وببساطة يمكن القول: إن الدراسة المذكورة إلى جانب مثيلاتها تصب في الخط المثالي التجريبي نفسه، الذي لا يزال يرى النمو الفردي معزولاً عن البنية الاجتماعية الكلية، ونمط علاقاتها الحاكم، وثقافتها السائدة، والقوى المحركة والقوانين التي تفرض الظروف الاجتماعية الكلية، وانعكاسها في تجارب الأفراد الفردية، والمباشرة، كالعائلة والتجارب الشخصية واتجاهاتهم الحياتية «الجانحة» والسلمية، وفي قدراتهم العقلية وتعليمهم وتربيتهم. بينما الخط المادي التاريخي النقيض، يؤكد على أن الفرد في كليته لا ينفصل عن البنية الاجتماعية والنظام الاقتصادي القائم.

تشويه الصراع الاجتماعي السياسي

هكذا، وببساطة يمكن دور هذا الخط المثالي الرجعي في العلوم في تشويه الصراع الاجتماعي السياسي، في حرف الصورة ونقطة الانطلاق للبحث في حياة الأفراد، وخصوصاً في إضفاء طابع العلمية الزائف على دراساتهم، وتجميل توظيفها في «الحد من

البشر لم يخلقوا متساوين. بعضهم موهوب ويحمل إمكانات، والبعض الآخر لديه مشاكل حقيقية منذ حجارة تشكلهم الأولى. متى قبلنا بذلك، لا يمكننا تجاهل المسؤولية للتدخل والفعل الاجتماعي».

الكلام أعلاه، عن مقال منشور أول الشهر الحالي حول دراسة طويلة على موقع مجلة «علوم» العالمية الإلكترونية، والتي تتبع فيها فريق الدراسة «أساتذة» في جامعة ديوك في الولايات المتحدة حالياً» لأكثر من 1000 نيوزيلندي، لأكثر من أربعين عاماً. الدراسة شملت السجلات الطبية والمقاييس النفسية والعقلية، والدراسة الجينية، والوضع العائلي والاجتماعي، إضافة إلى السجل القانوني «الإجرامي والجانح» للمبحوثين المولودين في مستشفى ديون في نيوزيلندا.

متذبذب ومكتئب!

ما خرجت به النتائج، التي نال عليها أعضاء الفريق البحثي «تيري مافيت» و«أفشالوم كاسبيت» جائزة من الجمعية الأمريكية لعلم النفس في 2016، أن الأطفال الذين عانوا من أحداث مؤلمة في مرحلة الطفولة، شهدوا سلوكيات جانحة في مراحل حياتهم اللاحقة، ووجدت أن الأطفال الذين تمتعوا بمحيط غير ضابط في عمر الثلاث سنوات، بنوا عن سلوك متهور وغير اجتماعي لاحقاً، بينما الأطفال المكبوحين أصبحوا ذوي سلوك غير ثابت ومتذبذب ومكتئب لاحقاً. إلى جانب أن من شهد سلوكاً مضطرباً واجه بشكل غير متأقلم مرحلة النضج، وأن من أبرز الهلوسات في الطفولة حملوا احتمالية خطر حالات فصامية في الرشد. بينما من أبرز سلوك الضبط الذاتي في الطفولة، قد تنبئ بصحة جسدية ونجاح مادي! وانخفاض في السلوك الإجرامي في الرشد.

دراسة مذهلة «جديدة» أكثر شمولاً وعمقاً»، بناتج «قيمة» أيضاً مرة جديدة، والمساءلة نفسها.

محمد المعوش

البحث في أصول السلوك «المنحرف» وال «إجتماعي» والاضطرابات العقلية والجسدية والنفسية، والمنطق الموجه للمنهج والفكر والنتائج والنقاش، هو أيضاً ذاته في العلم الاجتماعي السائد، البحث في بداية تأثير الطفولة على الحياة لاحقاً من جهة، ومن جهة أخرى التشويش والتعمية على الأصل الاجتماعي لهذه الطفولة «والمراهقة والرشد» التي يتحدثون عنها. حيث يتم تضخيم الفكرة إلى حد أنها تصير الفكرة الحاكمة للبيدات البحثي ككل، يصير البحث في المجتمع هو لخدمة هذه الفكرة بذاتها، أي: أن دور الطفولة في النمو اللاحق يعني: أن الحل السحري يكمن حسبهم هو «سياسة التدخل الاجتماعي» لمنع تأثير هكذا ظروف على الطفولة، دون البحث في الظروف نفسها.

البيئة الفطرة

الجانب السياسي الآخر لهذا الخط اللاعلمي، هو: التأكيد على دور الجانب الجيني في تقرير مسار ومصير نمو الإنسان وسلوكه وحالته العقلية وقدراته على مقاومة الظروف «السيئة». أي: بإعادة للنقاش العلمي الفلسفي حول ثنائية «البيئة الفطرة» ودور كل منهما في تقرير الحالة الإنسانية العقلية والنفسية، والجسدية، ولكن بإعلان صريح هذه المرة، إلى منطق «الطبيعة الإنسانية المطلقة» في إعلان أحد أعضاء الدراسة حول «الجانب المظلم من الطبيعة البشرية» كتعبير وقح عن الفكر الفاشي: «كل

تسقط الأجساد وتنتصر الأفكار!

«لا تحمل الثورة على الشفاء ليثرثر عنها!! بل في القلوب من أجل الشهادة من أجلها»

(تشي غيفارا)

■ محمد العبد الله

محاولات كي الوعي الوطني

جاء استشهاد أحمد بعد شهرين على إعلان «ترامب» في 6 / 12 / 2017 أن مدينة القدس المحتلة هي العاصمة الأبدية لكيان العدو الاستعماري، في خضم حراك شعبي يعم الأراضي المحتلة في الضفة والقدس، وفي قطاع غزة المحاصر، رفضاً للإعلان المشؤم وللوجود الإحتلالي الفاشي. لكن اللافت في ما ترتب على نجاح العملية الفدائية، كان سرعة الوصول لمعرفة اسم قائد الخلية الفدائية، كما ظهر من خلال حجم المعلومات التي توفرت لأجهزة العدو الأمنية، من خلال كاميرات المراقبة المثبتة في أكثر من شارع، وعلى مداخل معظم الأبنية، وما قدمته سلطة التنسيق الأمني من تقارير عن متابعتها للفدائي أحمد، من خلال رصد كل من يعرفه: الأهل والأصدقاء. وإذا كان لأي محل وباحث في تتبع سيرة أبرز المناضلين الذي شكلوا للمحتلين، صداً دائماً ورعياً مقيماً، على مرّ سنوات البحث والملاحقة والمطاردة، التي امتدت لسنوات أو أشهر، فإن ما يجب التوقف عنده بتجربة أحمد النصر هو: قصر المدة الزمنية ما بين تنفيذ العملية ويوم الاستشهاد. وإذا قارنا بهذه العجالة تجربة ملاحقة واختفاء «المثقف المشتبك» الشهيد «باسل الأعرج» الذي استشهد قبل أحمد النصر بأحد عشر شهراً (6 / 3 / 2017) التي امتدت لسنة أشهر بعد خروجه وخمسة من رفاقه من معتقل السلطة. اختفى باسل تلك الأشهر محمياً بحذره الشديد وحركته المحدودة، وشبكة الأمان الضيقة التي أحاطت به. أما أحمد فلم يتمكن من عبور الشهر الأول للملاحقة. إن محاولات «كي الوعي الوطني»، والتخريب النفسي الذي مارسه السلطة على كافة الصعد: السياسية والثقافية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية، مدعوماً بالدور التخريبي «الناعم» للمنظمات غير الحكومية، المعروفة بمنظمات «الإن جي أوز»، والمترافق مع انحسار واضح لدور القوى السياسية والمجتمعية في نشر وتأسيس ثقافة المقاومة، التي تقوم بتحسين الفرد والمجتمع في مواجهة «الردة»، قد ظهرت بعض نتائجها من خلال الحفاظ على «أمن الأنا/ الذات».

الفرد والمجتمع

في مواجهة الغزاة المحتلين

أعاد إعلان الرئيس الأمريكي المشؤم، الهبة الشعبية/ انتفاضة شباب القدس، في انطلاقتها المستمرة منذ تشرين أول/ أكتوبر 2015 إلى تحريك موجة جديدة من المواجهات مع قوات العدو وحواجزه، في العديد من نقاط الاشتباك. في تقرير نشره موقع الانتفاضة، عن حصيلة شهر كانون الثاني/ يناير 2018، تم رصد 30 عملية فدائية توزعت ما بين عملية طعن واحدة، وعملية دهس، و5 عمليات إطلاق نار، إضافة إلى 16 عملية رشق حجارة، وتفجير 7 عبوات ناسفة، و46 حادثة إلقاء

ثلاثة أسابيع ونيف من الرصد والتعقب والمطاردة والافتحامات، نفذتها قوات العدو المحتل وأجهزة استخباراته وعملائه داخل الضفة الفلسطينية المحتلة، بحثاً عن الفدائي المقاتل «أحمد نصر جرار» المتهم بأنه مسؤول الخلية الفدائية التي قامت بإعدام الحاخام المستعمر «رزايل شفاخ» في ريف مدينة نابلس يوم 9 / 1 / 2018. وجاء انسحاب المجموعة من مكان تنفيذ العملية الفدائية، التي تبعد أكثر من 50 كم إلى منطقة التخفي، والاستشهاد، رغم كاميرات المراقبة وعيون المخبين الخونة وأجهزة التنصت على كل الهواتف، ليؤكد على إنجاز كبير حققه المنفذون في استطلاع الأمان التي تحركوا ضمنها، مع معرفة دقيقة بطبوغرافيا المنطقة. ورغم كل المحاولات العسكرية والاستخباراتية التي شملت مدينة جنين وريفها في منطقة «وادي برقين» للقبض على قائد المجموعة، إلا أن قوات العدو وأجهزته الأمنية، المدعومة بمعلومات وفرتها لهم أجهزة السلطة من خلال «التنسيق الأمني» - باعترااف العدو وقادة التنسيق المدنس في السلطة - كانت تحصد الهواء، بل أن عدداً من جنود القوات المهاجمة سقط جريحاً برصاص أحد أبطال المجموعة «أحمد اسماعيل جرار» الذي استشهد وهو يغطي انسحاب ابن عمه «أحمد جرار».

أحمد النصر امتداد لنهج متجذر

في تجربة المقاومة الفلسطينية المسلحة، على مدى سنوات الصراع المستمرة مع الغزاة المستعمرين، برزت أسماء كثيرة في مسار العمليات الفردية والمواجهات الواسعة. وفي العقود الأخيرة، يسطع اسم محمد الأسود «جيفارا غزة» قائد الجبهة الشعبية في قطاع غزة، الذي استشهد يوم 9 آذار/ مارس 1973 بعد أن عجز جيش الغزاة المحتلين لما يقارب الثلاث سنوات من البحث والمطاردة من اغتياله أو اعتقاله. وفي مخيم جنين والضفة الفلسطينية المحتلة، برز اسم «محمود طوالة» قائد سرايا القدس «حركة الجهاد الإسلامي» في المخيم الباسل، والذي استشهد يوم 7 نيسان/ إبريل 2002 بعد أن قاد ورفاقه مواجهات أسطورية مع قوات العدو المحتل داخل المخيم. سنوات طويلة، أمضاها «الطوالة»، ملاحقاً ومطلوباً لسلطة الحكم الإداري الذاتي، والعدو الصهيوني، لكنه استطاع الإفلات من المطاردة الصهيونية، والهروب من سجون السلطة، إلى أن قاد مع المناضلين آخرين معركة المخيم في وجه قوات الغزاة الصهيونية، التي سقط لها العشرات بين قتيل وجريح. وفي العقد الأخير، تعرفنا على أسماء الشهداء: محمد رباح عاصي ومعتز وشحة ومحمد الفقيه ونشأت ملحم وباسل الأعرج، في سرديّة الملاحقة والمطاردة والتخفي والاشتباك مع قوات المحتلين حتى الطلقة الأخيرة ومن ثم، الاستشهاد.



المجيدة يصلح لأن يكون «بروف» للمشهد الكفاحي القادم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الحساب المفتوح

عند إعلان نبأ استشهاد أحمد نصر جرار، رقص المستعمرون فرحاً على إنجاز المهمة: جيش وأجهزة أمن الكيان مستنفرة منذ شهر تقريباً لملاحقة فدائي!، يالعارهم. لكن الوزير المجرم «ليبرمان» انبرى قائلاً «أغلق الحساب مع من كان يلعب في الوقت الضائع». لكنه وحكومته يعلمان أن الحساب مفتوح دائماً طالما أنهم يدنسون أرض فلسطين، كما أكد لهم الفدائي المطارد «عبد الكريم عاصي» بقتله لحاخام مستعمرة ستعمرة «أريئيل» بعدة طعنات قرب سلفيت، قبل أن يستشهد أحمد النصر، بساعات. منذ مائة عام ونيف، والحساب مفتوح. فالشعب العربي الفلسطيني يواجه موجات الغزاة الجدد من «اليهود الصهاينة» ببسالة وبطولة نادرين، على الرغم من اختلاف أساليب المواجهة وطبيعتها وساحاتها. لكن اللافت، أن قدرة الشعب الكفاحية ومخزونه لا ينضب، خاصة، وأن الصراع، واضح وغير ملتبس، إلا لدى بعض المتوهمين بـ«السلام» «مع الغزاة المحتلين، الذين يشكلون داخل الشعب الفلسطيني «حصان طروادة». إن أي تكرار للحديث عن البرنامج الكفاحي للحركة الوطنية الفلسطينية، لا يعدو في هذه المرحلة سوى إعادة إنتاج لكلام متكرر حتى لا نقول ثرثرة. لواقع لا تصلح قراءته، إلا بوحدة الشعب حول برنامج واحد وموحد، عنوانه: المقاومة وإدانة الاشتباك مع العدو. وهذا ما ترجمه على أرض الوطن المحتل آلاف الشهداء الأحياء في ضمير الشعب الذين سقطوا مؤخراً في ساحات المجد، بالاشتباك المباشر، من أمثال: أحمد نصر جرار، وباسل الأعرج، ومعتز وشحة، ونشأت ملحم، وآخرين.

زجاجات حارقة وأكواع متفجرة، في أكثر 426 نقطة مواجهة مع الاحتلال الصهيوني، أسفرت عن ارتقاء 9 شهداء، وإصابة 203 فلسطينياً.

وفي إحصائية جديدة صادرة عن الموقع، عن حصيلة الأسبوع الأول من شهر شباط/ فبراير 2018، نُفذت 7 عمليات فدائية أدت إلى مقتل صهيوني وإصابة 4 صهاينة بجراح مختلفة، في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية والقدس المحتلتين، وارتقاء 4 شهداء من الضفة الغربية المحتلة كما أصيب 197 مواطناً بالرصاص الحي والمطاطي، إضافة إلى إصابة العشرات بالاختناق بالغاز والاعتداء بالضرب، خلال المواجهات التي اندلعت في 155 نقطة مواجهة.

كان ضرورياً استعراض تلك الإحصائيات، من أجل الرد على كل دعاة الاستسلام وتقديم التنازلات، وللتأكيد على أن إرادة المقاومة ومواجهة المستعمرين المحتلين، متأصلة ومتجذرة داخل المجتمع. وقد جاء إعلان ترامب ليصب الزيت على الجمر الموجود تحت الرماد، ليعيد الدفع بموجة جديدة من النضال الفلسطيني، من أجل دحر الاحتلال وككنس وجوده: عسكر ومستعمرات ومؤسسات ذليلة تابعة، عبر مشاركة أكبر كتلة شعبية في الشوارع والميادين، وفي مواجهة الحواجز، للوصول إلى انتفاضة جماهيرية شاملة، تنتقل عبر برنامج وطني وكفاحي، من مرحلة إلى مرحلة للوصول لعصيان مدني شامل، يضط على الاحتلال ويجبره على الانسحاب بدون قيد أو شرط. وقد شكلت انتفاضة القدس «معركة البوابات على مداخل المسجد الأقصى» في شهر تموز/ يوليو 2017 التي خاضها الشعب الفلسطيني بقيادة شعبية ميدانية، نقطة مضيئة في المسيرة الكفاحية الوطنية، إذ قدمت دروساً لمن يريد الاستفادة منها في معارك التحرر من الاحتلال، لأن ما شهدته شوارع القدس وساحاتها في تلك الأيام

منذ مائة عام ونيف
والحساب مفتوح
فالشعب العربي
الفلسطيني يواجه
موجات الغزاة
الجدد من «اليهود
الصهاينة»، ببسالة
وبطولة نادرين

شهدت الأحداث في اليمن مؤخراً تصعيداً جديداً، بعد نشوب مواجهات مسلحة في مدينة عدن، بين «قوات الحماية الرئاسية» الموالية للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وقوات «الحزام الأمني» الموالية لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، أسفرت عن سيطرة الأخيرة على المدينة...

اليمن: تصعيد يعكس أزمة «التحالف»



رغم مرور نحو ثلاثة أعوام على تدخل قوات التحالف في اليمن، واشتداد المعارك العسكرية على الأرض، إلا أن الحسم العسكري لا يزال يبدو بعيد المنال، إذا لم تسفر عملية «عاصفة الحزم» بقيادة سعودية سوى عن إطالة أمد الأزمة وتفاقم معاناة الشعب اليمني، والتسبب بكارثة إنسانية...

■ عليا نجم

في هذا السياق، تزداد أزمة دول التحالف في الساحة اليمنية عمقاً ووضوحاً، نتيجة لمحصلة موازين القوى في المنطقة، التي لا تميل لصالح المملكة العربية السعودية وحلفائها، مما يدفع الرياض للجوء إلى سيناريوهات مختلفة، في محاولة لحسم المعركة، والخروج من المستنقع، وخاصة مع اتخاذ الأزمة بعداً إنسانياً ودولياً.

محاولات الخروج من المستنقع

بعد المحاولة الفاشلة لحسم المعركة، ومقتل الرئيس اليمني السابق، علي عبد الله صالح، نتيجة انقلابه على التحالف مع جماعة «أنصار الله»، اتخذت الأحداث على الأرض بعداً جديداً من خلال التصعيد الأخير، الذي قام به ما يسمى «المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتياً، حيث أعلنت فصائل «المقاومة الجنوبية» التابعة للمجلس حالة الطوارئ في مدينة عدن، متهمه الحكومة بالفساد و«تسخير كل إمكانياتها وطاقاتها لمواجهة الجنوب وشعبه ومشروعه الوطني»، مطالبة الرئيس عبد ربه منصور هادي بحل مجلس الوزراء برئاسة أحمد عبيد بن دغر، وإعطائه مهلة محددة للقيام بذلك، ليتحول بعدها الأمر إلى مواجهات مسلحة في المدينة. وحمل «المجلس الانتقالي الجنوبي» في بيان له، الحكومة اليمنية مسؤولية تلك الاشتباكات، متهماً إياها بقمع المتظاهرين ضد حكومة بن دغر.

أزمة مفتعلة؟

تم الإعلان عن انتهاء الاشتباكات في عدن بعد تدخل قيادة «التحالف العربي»، ووصول وفد عسكري أمني من السعودية والإمارات إلى المدينة، واستدعاء ممثلين عن الحكومة اليمنية التي يرأسها أحمد بن دغر، و«المجلس الانتقالي» برئاسة عيروس الزبيدي،

إلى مقرها في مديرية البريقة لمناقشة الوضع في المدينة، عقب مطالبة الأطراف كافة بسرعة وقف الاشتباكات. ونتج عن الاجتماع اتفاق بين الأطراف المعنية، أبرز ما جاء فيه وتم الكشف عنه، هو: انتشار قوات «الحزم الأمني» في أرجاء عدن كافة، واعتبار «المجلس الانتقالي الجنوبي» كياناً سياسياً ممثلاً عن الجنوب، وشريكاً مع التحالف، بالإضافة إلى إقالة حكومة بن دغر وتشكيل حكومة كفاءات، وإشراف دولة الإمارات على تشكيل نواة جيش وطني جنوبي، ذي مهام أمنية وعسكرية محددة. قيادة التحالف أكدت أيضاً على «عودة الهدوء في المدينة» وأن «الرياض وأبوظبي تشتركان في رؤية واحدة وهدف واحد، هو أمن اليمن واستقراره وتجنب الفوضى». وهنا يبدو أن الأحداث الأخيرة، قد توجي للبعض بوجود خلافات إماراتية سعودية في التعامل مع الأزمة اليمنية، إلا أنه بالوقوف على نتائج تلك الأحداث، يتضح أنها أدت إلى تعزيز مواقع «المجلس الانتقالي الجنوبي»، في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، وبإشراف قيادة التحالف، إلى ماذا يسعى هذا المجلس؟ وهل تتقاسم السعودية والإمارات الأدوار لتنفيذ سيناريو في مسعى للخروج من الأزمة؟

سيناريوهات التقسيم... الحل الأسهل؟

تم الإعلان عن تأسيس «المجلس الانتقالي الجنوبي» في 11 أيار عام 2017، برئاسة عيروس الزبيدي، وهو محافظ عدن السابق، وذلك بعد مرور شهر على إقالته من منصبه، ومما جاء في قرار تأسيس المجلس: «يستمر الجنوب في الشراكة مع التحالف العربي في مواجهة المد الإيراني في المنطقة، والشراكة مع المجتمع الدولي في الحرب ضد الإرهاب كعنصر فعال في هذا التحالف»، ومما

«الولايات المتحدة تضع نصب أعينها التهديد الإيراني لدول المنطقة.. وتتفق بشكل تام مع المملكة والإمارات، على ضرورة منع إيران من توسيع قبضتها على دول أخرى في المنطقة»، وأن إيران ستدفع الثمن على حد قوله. كما اتهم الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، مجدداً إيران بزعزعة استقرار المنطقة، في حين عرضت المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ما قالت أنها أدلة على انخراط إيران في النزاع اليمني. في المقابل، أشارت الخارجية الروسية إلى أن «موسكو قلقة من هذا التطور للأحداث، التي قد يتسبب بمرحلة جديدة للنزاع المسلح على الأرض اليمنية وتوسيع دائرة المشاركين فيه». وأضافت: «إننا لا نزال على يقين بأن مسائل مستقبل الجمهورية اليمنية، بما في ذلك نظام الدولة والأراضي، يجب حلها ليس باستخدام السلاح وإنما حول طاولة المفاوضات بعد انتهاء النزاع العسكري السياسي، وعبر المراجعة المتبادلة للمصالح ومباعت القلق لجميع القوى السياسية البارزة في هذه البلاد». تعكس هذه التصريحات، وردود الأفعال على الأحداث الأخيرة، التمايز الواضح بين الموقف الأمريكي الساعي للتوتر، والموقف الروسي الذي يؤكد أن لا حل للأزمة في اليمن سوى المفاوضات.

جاء في بيان للمجلس أيضاً: «التزام المجلس الانتقالي الجنوبي بالحفاظ على مكتسبات الحراك الجنوبي والمقاومة الجنوبية، وتعزيز مبدأ التسامح والتصالح الجنوبي لتحقيق أهداف وتطلعات شعب الجنوب في التحرر الشامل، وإقامة دولته الفيدرالية المستقلة كاملة السيادة». أي: أنه من الواضح أن المجلس الانتقالي الجنوبي لديه نوايا بالانفصال، وهو يحظى بدعم إماراتي معن، لذلك لا يمكن فصل الأحداث الأخيرة عن مخططات دول التحالف وسيناريوهات في اليمن، وهو ما أشار إليه زعيم «أنصار الله» عبد الملك الحوثي في كلمته الأخيرة، حيث اعتبر تلك الأحداث «تطورات لا تخرج عن اتجاه اللعبة التي يمارسها العدوان في البلد، وهي لعبة يستغل فيها أوراًفاً متناقضة متباينة. يحرك هذه الأوراق والخيوط بما يخدم موقفه، ولا نرى فيها أي مؤشر إيجابي تجاه المستقبل»، داعياً القوى الداخلية جميعها إلى الحوار والتفاهم.

تهديد أمريكي وتهدئة روسية
الولايات المتحدة الأمريكية بدورها، أعادت تحميل إيران مسؤولية ما يجري في اليمن، حيث قال رئيس مجلس النواب الأمريكي بول رايان: إن



تزداد أزمة

التحالف في

اليمن عمقاً

ووضوحاً مما

يدفع السعودية

للجوء إلى

سيناريوهات

مختلفة في

محاولة لحسم

المعركة

والخروج من

المستنقع

بناءً على ما سبق، يبدو أن احتمال انفصال الجنوب وتقسيم اليمن قد يكون أحد خيارات قوى التحالف القادمة، بهدف تسهيل حسم المعركة والخروج من الأزمة، إلا أن التغير الجاري في موازين القوى، أثبت مرات عديدة، أن التراجع الأمريكي عالمياً والسعودي إقليمياً فرض أمراً واقعاً جديداً، وهو فشل منطق التقسيم والتوتر في تحقيق أهدافه، أي: أن فشل قوى التحالف في حسم المعركة عسكرياً وتحقيق أهدافها في اليمن خلال السنوات الثلاث الماضية، يعني أن احتمالات نجاح السيناريو السعودي الإماراتي الجديد بالتقسيم هي ضعيفة، وأن تلك الدول لم تعد قادرة على فرض خياراتها في المنطقة، وخاصة مع وجود مشروع بديل صاعد يهدف إلى تعزيز منطق الحلول السياسية للآزمات عالمياً.

الصورة عالمياً

مبادرة «الحزام والطريق» رافعة لأفغانستان



كتب، بيتر كورزن، مقالاً يتناول فيه المصالح الصينية في أفغانستان، والتي يعد استقرارها واحداً من أهم عوامل استكمالها لمشاريع مبادرة الحزام والطريق في المنطقة، والتي يمكن أن تدفع الصين إلى بناء قاعدة عسكرية لها هناك.

إعداد: قاسيون

بدأ الكاتب بالقول: «يحاذاي إقليم باداخشان الأفغاني حدود مقاطعة زينجيانغ أوغور الصينية ذات الحكم الذاتي. ولطالما كانت شريانياً يصل الشرق بالغرب ضمن ما يعرف بطريق الحرير القديم. يتم اليوم إحياء ذلك الطريق عبر مبادرة الحزام والطريق الصينية، والتي دفعت نحو إنشاء بنى تحتية كبرى في أفغانستان وآسيا الوسطى، والمصممة لتعزيز مصالح بكين في المنطقة».

استقرار أفغانستان من مصلحة الصين

تحدث الكاتب عن وضع البلاد قائلاً: «تعد أفغانستان موطناً لكم كبير من المواد الخام التي يمكن أن تستوردها الصين. تستثمر بكين حوالي 55 مليار دولار في الجارة باكستان، وتخطط لإنشاء ممر اقتصادي يمتد ليصل إلى بحر العرب. سينشط الحزام والطريق الاقتصاد العالمي، وسينفع أفغانستان أيضاً. تعد الصين أكبر شريك تجاري ومستثمر في أفغانستان. ولهذا فإن الاستقرار في أفغانستان هو في مصلحة الصين، لكن هناك أمل ضئيل بقيام الولايات المتحدة بمنحها ذلك. لم تحقق واشنطن هناك أية مكاسب رئيسية منذ عام 2001. كانت هناك عواصف وسحب في الأفق، وتغيير في التكتيك والاستراتيجية، والكثير من الطروحات حول كيفية الاستفادة

من الحرب. لكن الاقتصاد الأفغاني في حالة كارثية: فالمخدرات هي نوع العمل الوحيد الذي يزدهر هناك. وحتى الآن لم تعلن إدارة ترامب عن موجز سياستها المنتظرة طويلاً في أفغانستان، وذلك رغم حقيقة أن لديها هناك 8400 جندي أمريكي على الأقل، وسيتم زيادة عددهم كذلك عمداً قريب. والعلاقات بين واشنطن واللاعبين الآخرين، مثل باكستان، في حالة فوضى عارمة».

الممر الصيني- الباكستاني

ويعد عدم استقرار أفغانستان عاملاً مهدداً للممر الاقتصادي الصيني- الباكستاني، وهو أحد العناصر الهامة في مبادرة الحزام والطريق. فكما يقول الكاتب: «تدهورت العلاقات الأفغانية- الباكستانية عام 2017 على إثر اتهامهما لبعضهما البعض بدعم الجهاديين في المناطق الحدودية. تعمل بكين جاهدة كي تحسن العلاقات بينهما. فقد عقدت ثلاثة لقاءات بين وزراء الخارجية عام 2017. وكانت إحدى نتائج المباحثات إنشاء طرق لتعزيز التعاون في مجالات عدة. ويتوقع عقد لقاء آخر هذا العام في كابول». كما تحدث المقال عن حركة «شرق تركستان الإسلامية»، وهي الحركة القومية من إقليم زينجيانغ، والتي اكتسب مقاتلوها خبرة عسكرية في قتالهم إلى جانب طالبان وغيرها من الميليشيات المتطرفة، وعن عدم رغبة بكين بعودة هؤلاء

المقاتلين إلى البلاد خشية انخراطهم في نشاطات إرهابية. ويتحدث المقال كذلك عن المساعدات العسكرية التي تقدمها روسيا والصين إلى دول آسيا الوسطى. حيث تؤمن كلتا الدولتين بأن منظمة شنغهاي للتعاون يمكنها أن تسهم في تحقيق سلام جوهري مستدام.

قاعدة صينية في أفغانستان؟

ويشرح المقال: «قد تشعر الصين بأن مصالحها في المنطقة قوية بما يكفي لتبرير انخراطها العسكري خارج حدودها. فقد أعلن مسؤولون حكوميون أفغان عن نية الصين بناء قاعدة عسكرية لها في باداخشان. وأن المفاوضات حول التفاصيل التقنية سوف تبدأ قريباً. ستكون الأسلحة والمعدات الصينية، ولكن المقاتلين في المنشأة سيكونون من الأفغان. سيتم إحضار المعدات الثقيلة عبر طاجيكستان. ليس هنالك شك في أن الخبراء الصينيين وغيرهم سيأتون أيضاً من أجل الإشراف على التدريب والمساعدة في تنفيذ المهام. وقد صرح نائب رئيس لجنة الصين المركزية العسكرية: زو كيليانغ، بأنه يتوقع أن يتم إنشاء القاعدة والانتهاز منها في 2018».

خاصة وأن قوات طالبان استطاعت عام 2017 السيطرة مؤقتاً على منطقتي إيشكاشيم وزيباك التابعتين لباداخشان. فبعد عقد اتفاق مع القادة العسكريين المحليين للمنطقة، يقضي منحهم حصّة من إنتاج اللزورد

هناك، مقابل وقف الأعمال العدائية، نشبت نزاعات بين المجموعات العسكرية المحلية، فتحين الطالبان الفرصة للتدخل، وبات وجود الإسلاميين في الإقليم مسألة تثير قلق بكين، وخاصة من ناحية أمن الحدود.

وينتهي الكاتب بالقول: «المسألة الآن هي: إلى أي مدى تتحضر الصين للذهاب بعيداً؟ حتى الآن، ليس لديها سوى نشاط عسكري محدود يقتصر على قيام بضع فرق عمليات خاصة تجوب ممر واخان. ولهذا فإن إنشاء قاعدة عسكرية صينية في البلاد، سيظهر أن بكين جاهزة لتوسيع حضورها في المنطقة، لتكون بديلاً أكثر فاعلية من الولايات المتحدة. تملك الصين في يدها ورقة سوء العلاقة بين الولايات المتحدة من جهة، وبين روسيا وباكستان من جهة ثانية، بينما تملك بكين علاقات طيبة مع روسيا وباكستان. كما أن بكين تمثل منظمة شنغهاي للتعاون، وهي منظمة دولية كبيرة تضم لاعبين مثل: تركيا وإيران والهند وباكستان ودول وسط آسيا. لقد قام الرئيس بوتين العام الماضي بمبادرة إحياء «مجموعة اتصال المنظمة الخاصة بأفغانستان»، والتي كانت متوقفة منذ 2009. وترعى روسيا جهود فتح حديث مباشر بين الحكومة الأفغانية وطالبان بالسرعة الممكنة، وتدعم بكين الفكرة. فالدولتان في قارب واحد».

• أكد مسؤول في وزارة المالية الفرنسية، أن بلاده ستشجع شركائها على القيام بالأنشطة التجارية في إيران، «على الرغم من حالة عدم اليقين» التي تحيط بالاتفاق النووي.

• شهد القطاع الخاص في قطاع غزة، إضراباً شمل وقف إدخال البضائع والشاحنات كافة، عبر معبر كرم أبو سالم التجاري، وذلك احتجاجاً على انهيار الأوضاع الاقتصادية في القطاع.

• أوعزت الحكومة الروسية لوزارة الدفاع بإجراء مباحثات مع نظيرتها اللبنانية، والتوقيع على اتفاقية حول التعاون العسكري الثنائي، تشمل المشاركة في المناورات العسكرية، وتدريب وتجهيز الأفراد العسكريين.



• تعتزم كوريا الديمقراطية إرسال وفد رفيع المستوى برئاسة الرئيس الشرفي للبلاد، كيم يونغ نام، إلى دورة الألعاب الأولمبية الشتوية، التي ستقام في بيونغ تشانغ في كوريا الجنوبية.



• أعلن نائب الرئيس الأميركي مايك بنس: إن واشنطن تستعد للكشف عن «أشد عقوبات اقتصادية تفرضها على كوريا الديمقراطية حتى الآن، وأنها لن تسمح لها باستغلال دورة الألعاب الأولمبية».



• اجتمع وزير الخارجية صبر والسودان، ورئيسا جهاز المخابرات العامة في البلدين، في القاهرة، يوم الخميس الماضي، لبحث العلاقات الثنائية والتنسيق بشأن قضايا إقليمية، بإيعاز من الرئيسين عمر البشير وعبد الفتاح السيسي.

الصين الماوية وبناء الاشتراكية...



اعتاد الناقدون الغربيون على توجيه اتهامات عدة للنهج الماوي في الصين، من بينها أنه سيّس الناس بإفراط، مما أدى إلى التقيؤ المستمر للاستقرار. ولوقوف على حقيقة تلك المرحلة، نقدم فيما يلي حواراً أجراه أونوركان أولكر، مع فريد إنغست، الذي قضى الكثير من وقته في الصين الماوية. يناقش إنغست بشدة الانتقادات السائدة لماو، ويقدم رؤى هامة حول بناء الاشتراكية في الصين.

■ فريد إنغست تعريب وإعداد: عروة درويش

كانت الصين دولة فقيرة ومتخلفة جداً، السؤال الذي وجب طرحه: كيف يمكن التحول للتصنيع؟ لقد احتاجوا لنوع ما من تراكم رأس المال البدني. لم يكن بإمكان الصين تحقيق هذا الأمر بالطريقة التي فعلتها بريطانيا من قبل، عبر «تسييج» الأراضي الزراعية، وطرد الفلاحين خارجها. أو عبر القيام ببساطة باستغلال بلدان أخرى من أجل مراكمة رأس المال. إذ كيف كانت الصين ستجمع ما يكفي من رأس المال للبدء بعملية التحول للتصنيع، في حين أنّ غالبية سكانها من الفلاحين؟ ففي بداية الخمسينيات، كان هناك أكثر من 80% من الصينيين لا يزالون في الريف.

● يقول الكثيرون اليوم، وليس في الغرب فقط بل في الصين أيضاً: أنّ وضع الصينيين المثقفين أكاديمياً في الحملات السياسية، وإرسالهم إلى الأرياف، أو التعامل في الحقبة الماوية، هو بمثابة: «تضييع جيل». وبأنّ الناس قد ضحت بحياتها في سبيل صراع على السلطة في الأعلى لا يخصهم، ما راكب بهذا؟

كان أمام الصين إمّا فرض ضرائب على المزارعين لكونهم يشكلون غالبية السكان، أو المضي في عملية «تبادل لا متساو» بين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية. كانت الضرائب ستكون باهظة جداً وصعبة التحصيل، ولذلك قررت الدولة أن تعتمد على التبادل بين البضائع الصناعية، التي تزيد أثمانها عن الثمن الحقيقي، وبين البضائع الزراعية التي تنخفض أثمانها عن الثمن الحقيقي، لكونها الية يمكن من خلالها مراكمة

رأس مال يسمح بالتحول للتصنيع. ومن أجل إنجاح ذلك، ومنع التجار من ملء جيوبهم، عبر استغلال الفجوة بين أثمان البضائع الصناعية، والبضائع الزراعية، أنشأت الصين احتكاراً للمنتجات الزراعية. كما أنّ احتكار شراء الحبوب قد تطلّب نظاماً للسماح بالإقامة. فساكنو المدن سيحصلون على مؤونتهم من الحبوب بأدنى الأسعار، وهو ما سيمكن العمال الصناعيين بالحياة بأدنى الأجور. كان يتم شراء الحبوب من الفلاحين بأسعار منخفضة، ويتم بيع المنتجات الصناعية - من ضمنها الملابس، أو المنتجات الصناعية الخفيفة، مثل: أوعية حفظ الحرارة، والمصابيح اليدوية والمغاسل... إلخ - بأسعار عالية.

سمح هذا، كمثال، لمنتجات عمالة سنة واحدة من النسيج، أن يتمّ تبادلها مع عمالة عدّة بل مئات من فلاحي الحبوب لسنة. كان السبب وراء هذا بسيطاً: عليك حتّى تتمكن من التحول إلى التصنيع، أن تحصل على مناجم وحديد وآلات إنتاج ومبان... إلخ. لم يكن المزارعون بحاجة أي من هذه الأشياء. يجب أن تنجم لتحصل على الفحم وأن تعنّ الحديد الخام، وأن تصهره من أجل أن تصنع الآلات، وأن تبني آلات خياطة وآلات نسيج من أجل الثياب... إلخ. يجب إنشاء سلسلة طويلة جداً من التصنيع ليحدث هذا، ويجب أن يأكل العامل الذي يعمل في وظائف التصنيع. ومن أين يأتي الطعام؟ من الفلاحين. هذه هي طريقة التبادل اللامتساوي الذي بدأ في العمليات الصناعية.

في الواقع، كان هذا في مصلحة الفلاحين على المدى الطويل كذلك. ففلاحو المستقبل لن يكون عليهم البقاء في مزارع صغيرة. كان التصنيع سيحررهم من كل تلك العمالة الثقيلة التي تكسر الظهر، فكانوا سيلجؤون

لم يكن تطوير الإنتاج في الصين الماوية أسرع بكثير مما بعده وحسب لكنّه جعل الشعب يؤمن بأنّه سيد مجتمعه

إلى الجرارات عوضاً عنها. لكن إن أردت استخدام الجرارات فستحتاج إلى الحديد، وإن أردت الحديد فستحتاج إلى الحديد الخام والفحم. فهذه الأشياء ليست من الأشياء التي كان بإمكان الفلاحين أن يشتروها بداية، لكنّ التعاونيات مكنتهم من شراء الآلات، كما أنّها سهلت عملية نقل الحبوب إلى المدينة. لذلك كانت عمود الأساس في «الهاوكو» أو نظام السماح بالإقامة.

لكن علينا أن نبقى في أذهاننا، أنّ لكل شيء جانبان: الكلمة الصينية لما أوشك على قوله هي «Wunai»، وتعني «أفضل الحلول السيئة الممكنة». نعم لقد كان التبادل اللامتساوي هو الخيار الأفضل أمام الصين، من أجل مراكمة رأس المال في ذلك الوقت، لكن كان له أيضاً أثر جانبي: فبسبب هذا النظام، شعر الناس في المدن بأنّ عمالهم تساو أكثر من عمالة الفلاحين. ولم يكن هذا صحيحاً بكل تأكيد، فالتبادل اللامتساوي كان مجرد حيلة لاحتكار الدولة للحبوب. لكن بناء عليه، بدأ الناس في المدن يشعرون بأنهم أعلى شأنًا. لقد آمنوا الغداء، وأمنوا الملابس بأسعار زهيدة... إلخ. ولم يكن أمام الفلاحين فرصة الانتقال للمدينة بشكل عشوائي، بسبب نظام بطاقات الحبوب. فعندما تأتي إلى المدينة لن يكون لديك أية حبوب، ولن يكون بمقدورك أن تعيش، فالحبوب لم تكن مضمونة إلا لساكلي المدن. يقول الليبراليون الرأسماليون: أنّ هذا قيد حرية حركة الناس. في الواقع يمكنك أن ترى كيف عملت تلك «الحرية» على إفقار الناس في أمريكا اللاتينية والهند، وبقيّة البلدان النامية اقتصادياً، مع أنّ الناس يملكون «حرية» الحركة هناك.

كان الجانب السلبي لذلك النظام، هو حصول المدينة على منشآت تعليمية وطبية أكثر تطوراً، وعلى قدرة وصول أعلى للفنون وللاداب... إلخ. كانت حياة الناس في المدينة تتحسن بشكل أسرع من حياة الناس في الأرياف. كان هذا الانقسام من سمات المجتمع الرأسمالي، وتمّ الحفاظ عليه في المجتمع الاشتراكي. الهوة بين الريف والمدينة لم تكن ضخمة وحسب، بل كانت تستمرّ بالتوسع، فما الذي كان ممكناً فعله حيال ذلك؟

إدّا بهذا السياق، كان إرسال الشباب إلى الريف ذا معنى. لماذا؟ أولاً: لأنه سمح لسكان

المدينة أن يردوا فضل الفلاحين عليهم بطريقة أو بأخرى. فقد حملوا معرفتهم وخبراتهم معهم إلى الريف. كما أنّ ترك الشباب يرون الأرياف على حقيقتها أعطاهم رسالة واضحة: «لا تظنّ بأنّ الميزات التي تحصل عليها في المدينة هي حقك الطبيعي. عليك أن تفكر وتعلم كيف يعيش الفلاحون، أي: الغالبية العظمى من الناس في هذه البلاد». لقد كان هذا الأمر هو العمود الفقري للصين. قد تقول: أنّ هذا الأمر لم يكن هو الطريقة الأكثر فاعلية، لكنّ هذا ما حصل. بأية حال، كانت هذه إحدى الطرق ليردّ سكان المدن الفضل للفلاحين على المزايا التي حصلوا عليها على حسابهم. في بداية الأمر، دعم غالبية الشباب هذه السياسة. لقد أدركوا المصاعب، وقبلوا الخوض فيها. شعروا بأنّ من مسؤوليتهم المساعدة في الأرياف. لسوء الحظ، حدث الكثير في الفترة ذاتها. كان بالإمكان تضيق الهوة بين الريف والمدينة بشكل كبير في الستينيات، بعد «ثلاثة أعوام صعبة» من 1959 إلى 1961. كان يجب تخفيض الأثمان الصناعية ورفع الأثمان الزراعية، لكنّ البلاد كانت في مأزق: كان هنالك صراع حول مستقبل الصين، والكثير من الأشياء لم يتمّ إيلاؤها العناية التي تستحق. فالذي كان واجب الحصول، هو: إرسال الشباب إلى الأرياف من جهة، وتخفيض الهوة بين الأرياف والمدن من جهة ثانية في الوقت ذاته. لكنهم قرروا بسبب الأشياء الكثيرة التي كانت تجري، أن يبقوا على التناقص الرئيس قائماً.

عندما استلم دانغ السلطة، قام بتدمير سياسة إرسال الشباب إلى الريف. ما يتداوله الناس اليوم، هو: أنّ دانغ ألغى هذه السياسة لأنّ الشباب ثاروا، لكن سبب ثورة الشباب هو موضوع لم ينطرق الكثيرون لدراسته بشكل حقيقي على حدّ علمي. فالشباب لم يثوروا ضد هذه السياسة، بل ثاروا عام 1977 بعد أن أنشأ دينغ نظام الامتحانات. حيث همّ جميع النخب بمغادرة الريف ليذهبوا إلى الجامعات. تخيل فقط أنك أحد أولئك الشباب الذين كانوا يعملون في الأرياف مع الفلاحين، لقد بدأوا فجأة يتساءلون: «إدّا يمكنك أن تختار أن تغادر، بينما عليّ أنا أن أبقى هنا طوال حياتي!»، لقد كان هذا الأمر هو ما

التأسيس لقاعدة تنمية اقتصادية سيادية «2»



والبرازيل، وهذا أمر لا يمكن إنكاره. ولهذا يستمر الناس بالحديث عن «المعجزة الصينية» اليوم. لكن الحقيقة هي أن التنمية الاقتصادية في ظل الاشتراكية كانت أسرع. لنلاحظ حقيقة تاريخية بسيطة: بعد سحق السوفييت للرجعيين في الحرب الأهلية، تحولت روسيا في الفترة ما بين 1921 إلى 1941 من كونها مجتمعاً صناعياً متخلفاً في طرف أوروبا، إلى قوة كبرى عالية التصنيع. لقد حدث كل ذلك خلال عشرين عاماً بعد حرب مدمرة. إن ما حصل في الصين خلال الأربعين عاماً الماضية، لا يعد شيئاً بالمقارنة مع التنمية التي حدثت في الاتحاد السوفييتي في تلك الحقبة. وعلى غرار الاتحاد السوفييتي، حققت الصين الاشتراكية في عهد ماو نجاحاً اقتصادياً ملحوظاً. لذلك فالقول بأنه قد تم التضحية بالتنمية الاقتصادية من أجل إشعار الناس بالسعادة في عهد ماو، هو مجرد مغالطات كاذبة غير حقيقية.

إضافة إلى ذلك، لم يكن تطوير الإنتاج في الصين المaoوية أسرع بكثير مما بعده وحسب، لكنه جعل الشعب يؤمن بأنه سيد مجتمعه. لقد كان ذلك هو السبب الرئيس في أحداث عام 1989. نزل الناس إلى الشوارع بأعداد كبيرة للتظاهر، لأنهم ظنوا بأن الحكومة تنتمي لهم. كانت هذه هي روح الثورة الثقافية. على أية حال، لطالما تم تجاهل هذه الحقيقة عند دراسة الباحثين من التيار السائد للانتفاضة.

فصلوهم عن بعضهم البعض، باتوا يدخلونهم في الناتج المحلي الإجمالي. لذلك عندما يتم أخذ كل هذا بالاعتبار، يمكننا أن نرى بأنه حتى خلال السنوات العشر الأخيرة من عهد ماو، والتي يفترض بأنها «فوضوية»، كانت سرعة النمو أسرع، أو مساوية لسرعة النمو في الحقبة التالية لماو. يمكننا أن نرى هذا بوضوح.

لم أستخدم في مقارناتي مقاييس مضللة، مثل: إجمالي الإنتاج، أنا نظرت فقط لكمية الملابس التي أنتجت وكمية الصلب والحديد الذي أنتج، وكمية الطاقة التي تم توليدها... إلخ. يمكننا عبر استخدام هذه المقاييس أن نتفادى مخاطر حساب الشيء ذاته أكثر من مرة. قمت كذلك باستثناء البيانات العائدة للأعوام ما بين 1949 إلى 1951 والتي يجب فيها حساب التخريب عقب قيام الثورة، وهي الفترة الضرورية التي كانت لازمة لتعافي ماو. قمت باحتساب البيانات بين 1952 و1976، ثم قارنتها ببيانات حقبة دينغ وما تلاها. لقد كانت النتائج مذهلة. فعند الحديث عن حقبة ماو، يدعي الكثير من الناس بأنه قد تم التضحية بالشعب، لكنه مجرد هراء فارغ لا أكثر. فلن نتكلم من الحصول على هكذا تطور اقتصادي سريع، إلا عبر جعل الشعب يتسيد المجتمع.

إن التنمية الاقتصادية في ظل الرأسمالية سريعة جداً بالمقارنة مع مثيلاتها في الهند

بالحنين. لا يمكنك أن ترى هذا الأمر في مصانع الولايات المتحدة، أو في أي مجتمع رأسمالي آخر. ربما تراه فقط في الجيش في أمريكا. فالجيش، بغض النظر عن كونه يخدم الإمبريالية، ومن وجهة نظر نفسية فقط، يعمل فيه الجنود بشكل تضامني.

● في الحقبة التالية لماو، اقتضت الاشتراكية في الخطاب الرسمي الصيني على التنمية الاقتصادية، أو على نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما نعلم، كانت الاشتراكية أكثر من ذلك بكثير بالنسبة لماو. فطبقاً لمعلوماتي، كان يفكر - أثناء التحول التدريجي إلى مجتمع بلا طبقات - أيضاً بعملية إنشاء ديمقراطية مباشرة للكادحين. سؤالي هو: هل كانت هذه هي المسألة الحقيقية في الصين المaoوية؟

بكل تأكيد. فالمدافعون عن سياسات حقبة ماو، يمكنهم الاعتماد على أوجه الديمقراطية في مقارباتهم. لكن وفي الوقت نفسه، لا يجب أن نغفح ضحية للادعاءات الكاذبة غير الحقيقية التي يسوقها الرأسماليون، عن كون التنمية الاقتصادية أصبحت أسرع في حقبة ما بعد ماو. هذا الأمر غير صحيح البتة. لقد كنت أتفحص في الأشهر الماضية البيانات الصادرة عن «المكتب الوطني للإحصاء» في الصين، من أجل إجراء بعض المقارنات. إن الناتج الإجمالي المحلي هو أحد المقاييس بكل تأكيد، لكنني بدلاً من الاعتماد على معدلات الناتج المحلي الإجمالي، اعتمدت مقاييس إنتاج الحبوب، وإنتاج الفحم وسكك الحديد، وتوليد الطاقة، وإنتاج الفحم وبعض العناصر الأساسية الأخرى في النمو الاقتصادي. فخلافاً لإنتاج الملابس وأرقام الناتج المحلي الإجمالي، كانت سرعة التطور الصناعي أثناء حقبة ماو أعلى بكثير من سرعته في حقبة دينغ. في الواقع لم يكن هناك وجود لمقياس «الناتج الإجمالي المحلي» في حقبة ماو، وقد لفته المسؤولون في وقت لاحق. إضافة إلى حقيقة أن قطاع الخدمات لم يكن يحتسب في حقبة ماو.

لقد كان لدينا فنادق وكافيتيريات ودور حضانة ومكتبات ومدارس مهنية وغيرها في المصانع. لم يتم احتساب أي من هذه الأشياء كجزء من الناتج المحلي الإجمالي. لكن بعد أن

كسر عزيمة الشباب وإجماعهم، وهو ما كسر الحافز الرئيس من وراء تلك السياسة. عندما كان الجميع مع بعضهم البعض، كان كل شيء بخير. لكن عندما أصبح واضحاً، أن هناك أشخاص «متساوون أكثر من غيرهم»، فقد ثاروا بشكل مفهوم.

● كتب الكثير من الشباب الذين تم إرسالهم إلى الأرياف حول تجربتهم هناك على شكل مذكرات. نادراً ما نرى في مذكراتهم نقداً لتغيير السياسة الذي تم بعد ماو. ولكننا نجدهم يستهدفون سياسات حقبة ماو وخاصة حملة الأرياف ككل.

نعم. لكن بآية حال، أنا لم أر أي توثيق لثورة شبابية ضد هذه السياسة قبل وصول دينغ إلى السلطة. كان هناك بالتأكيد بعض المصاعب، وكانت هناك بعض العقبات. نشأت في عام 1975 حركة مخفية، وكانت بمثابة السلف للحركة ضد سياسة الذهاب إلى الريف عام 1977. عندما التقيت أناساً من شنغهاي ينتقدون تلك السياسة، سألتهم فقط سؤالاً بسيطاً: «لماذا كانت هناك ضمانات السماح بالإقامة في شنغهاي برأيكم؟ ما الذي فعلتموه للغالبية من الفلاحين في الريف، ليصبح مثل هذا الأمر ممكناً؟»، وكانوا غالباً يجيبون: «ليس هذا من شأننا». لقد شعر الشباب بالإساءة إليهم على المستوى الفردي، لكن الناس عموماً، وحتى الذين انتقدوا سياسة الذهاب إلى الأرياف، قد حظوا بتجربة لا تنسى هناك. ومثلما ينذر أن ترى في الآداب ما يمجّد تلك الحقبة، ويتماشى مع الحنين إلى الماضي، التي تتركه لدى معظم شباب تلك المرحلة، فذلك لا نرى في الأدب ما يمجّد العمل في المصانع، مع أنني أذكر مع رفاقي الذين عملنا معهم في المصانع أيام ماو، تلك الحقبة بالكثير من الحنين.

ولهذا فإن الأمر الرئيس الذي افتقده الناس في تلك التجربة، والتي دفعتهم للثورة عليها هي: المشاركة، إنه الشعور بالمساواة، وبأن تكون في حال تضامنية مع الآخرين. ليست تجربة مشاركتك في كونك مموعاً في مصنع، أمر تود أن تحياه من جديد، لكن تجربة تعاونا مع رفاقك دون قمع، مهما كان العمل شاقاً، من أجل بناء شيء ما، ومن أجل بناء الصين الحديثة، هو أمر يستحق أن نتذكره

حققت الصين
الاشتراكية نجاحاً
اقتصادياً ملحوظاً
والقول بأنه تم
التضحية بالتنمية
الاقتصادية من
أجل إشعار الناس
بالسعادة هو
مغالطات كاذبة

النموذج الصيني... قصة نجاح

يبيد اقتصاديو الاتجاه السائد جهلاً شديداً بخصوص التنمية. يعود السبب في معاناة التنمية في بلدان «العالم الثالث» إلى الإمبريالية. الإمبريالية هي من تسمح للشركات متعددة الجنسيات بسحق أية جهود تنموية تتحدى سلطتها الاحتكارية في بلدان «العالم الثالث». ولذلك فإن السبب الذي سمح للصين بالصعود في عصر الإمبريالية هو حفاظها على سيادتها. وضعت القاعدة الاقتصادية التي بنيت في حقبة ماو الأسس للتنمية الاقتصادية السيادية. هذا هو السبب الرئيس. حتى اليوم، انظر إلى أنحاء العالم كافة، أي بلد لديه السيادة في المسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية؟ الصين وروسيا فقط. والهند بدرجة قليلة. إن لم تستطع فهم منطق التنمية الاقتصادية في العصر الإمبريالي، فستبقى جاهلاً بأسباب قدرة الصين على النمو. ولهذا ومن مفارقات التاريخ المضحكة، كان عليك أن تحظى بالاشتراكية أولاً من أجل بناء أساس للتنمية الرأسمالية. قال ماو ذات مرة: «الاشتراكية وحدها تستطيع إنقاذ الصين». ويمكننا أن نضيف الآن: «الاشتراكية وحدها تستطيع إنقاذ الرأسمالية في العالم الثالث».

شوية حكي من وزير!

«هناك تحسن لواقع المواطن، لكن إنجازاتنا لا تعادل إنجازات الجيش، نتمنى على موظفنا وعاملنا أن يضحى بنسبة مما يضحيه الجيش، لكننا صنعنا المعجزات...»

■ سمير علي

هذه إحدى العبارات التي أتحفنا بها وزير المالية عبر صحيفة تشرين الرسمية بتاريخ 2018/2/4، وهي جزء من حديث طويل أجرته الصحيفة معه، سنتوقف عند بعض ما جاء فيه، عسى نتمكن من استشفاف رؤية الحكومة واستراتيجيتها بما يخص المواطن ووضع المعيشي؟!

الخطاب الحكومي

بداية نقول: لعل العبارة أعلاه، فيها توضيح لبعض النقاط التي تعتبر مرتكزات في الخطاب الحكومي الإعلامي: الأولى: هي القفز على الواقع «هناك تحسناً لواقع المواطن»، بينما واقع الحال يقول عكس ذلك، فتردي الوضع المعيشي للمواطن مستمر ولم يقف، كما لم توضع له الحدود الكفيلة لمنع استمرار هذا التردي، بل إن ما يجري حتى الآن، هو: تعميق هذا التردي وتوسيع رقعة.

الثانية: هي المزودة الحكومية بتضحيات الجيش، في مقابل مقارنة الإنجازات الحكومية بهذه التضحيات، وكأنها في نسق واحد، مع القليل من التواضع الحكومي، «إنجازاتنا لا تعادل إنجازات الجيش»!

الثالثة: هي تلك النظرة المتعالية تجاه الموظفين والعاملين، بل وعدم الاعتراف بكل ما عانوه أو قدموه من تضحيات طيلة السنوات الماضية، بالإضافة لما تحمّلوه وتكبّدوه من أعباء، خلال سنين الحرب والأزمة، «نتمنى على موظفنا وعاملنا أن يضحى بنسبة مما يضحيه الجيش، لكننا صنعنا المعجزات»، علماً أن بقاء واستمرار هؤلاء بعملهم، الإنتاجي والخدمي، عام وخاص، رغم كل المعاناة والتشرد والفقر والإفكار، هو المعجزة الحقيقية التي ساهمت بشكل مباشر، بدعم قدرات الجيش وصموده، وليس أي شيء آخر.

فعلاً، هذه العبارة تعكس نموذج الخطاب الرسمي الحكومي المزود، كما توضح نمط اللامبالاة تجاه المواطنين وهمومهم وقضاياهم المعيشية اليومية، بل والاستعلاء عليها، وكأن الحكومة تنظر لقضايا المواطنين من برجها العاجي المتعالي على هذه القضايا.

الموارد والعدالة الضريبية

وزير المالية، وضح: أن للضريبة أهدافاً اقتصادية اجتماعية، في مقابل ذلك قال: «للاسف الناس يفهمون الضريبة كتحصيل أموال، وهذا الكلام غير صحيح، وفي النهاية هي موارد للدولة، وأهم الواردات هي الضرائب والرسوم، وإلا كيف ستحصل الدولة على الأموال؟»

أما عن العدالة الضريبية، فقد قال: إنها «مفهوم نسبي»، مستفيضاً حول المقارنة بين الضرائب بقوله: «إن هناك الكثير من القوانين الاستثمارية في دول العالم تعفي رجال الأعمال من الضرائب، لكنها لا تعفي

الموظف! مستشهداً بمثال على ذلك: «في تنشيط السياحة، ممكن إعفاء المنشآت السياحية من الضرائب، من أجل أن يأتي مستثمرون من داخل البلد وخارجه، لتأسيس منشآت سياحية!» في مقابل ذلك قال عن الضرائب على الرواتب والأجور: «هناك قوانين تحكمها ولا تحددها وزارة المالية، فلا يمكن فرض أية ضريبة أو الإعفاء منها إلا بقانون، فهذا الكلام هو سياسة عامة للدولة، وليست وزارة المالية فقط، فلا يمكن لوزارة المالية أن ترفعها أو تخفضها خلافاً لما يعتقده الكثير من الناس».

أما عن التهرب الضريبي فقد قال: «إن كلمة التهرب الضريبي تستخدم في غير مفهومها أحياناً، والبعض يخلط بين التهرب الضريبي، وبين الناس التي اغتنت بشكل أو بآخر خلال الحرب، هذا لا يسمى تهرباً ضريبياً، والمتهربون أناس مسجلون لدى ضرائب الدخل، ولا يدفعون الضرائب، وهناك آلاف الضبوط بحق المخالفين، ومن الصعب تحديد رقم لحجم التهرب الضريبي»!

العبارات أعلاه، فيها الكثير من التوضيح للرؤية الحكومية لموضوع الموارد والعدالة الضريبية، فالمستثمرون ورجال الأعمال من الممكن إعفاؤهم من كل الضرائب بكل يسر وسهولة، وبموجب قوانين واضحة لا لبس فيها، أما ضريبة الدخل على العاملين المقررة بقانون، فمن الصعوبة بمكان تعديلها!

أما الموقف الفاقع، فهو استثناء من اغتنى خلال الحرب من مفهوم التهرب الضريبي، والنظرة البيروقراطية التي تحكمها اللوائح والتعليمات لهذا المفهوم الكبير والواسع، فالمسجلون لدى الضرائب فقط من يمكن أن يشملهم مفهوم التهرب، أما سواهم من حيتان المال، كباراً وصغاراً، المتهربين من هذا التسجيل أصلاً، فهؤلاء يغض النظر عنهم، هكذا وبكل بساطة!! وبالتالي فلا أرقام عن حجم التهرب الضريبي.

والنتيجة، وبكل وضوح: أن الموارد الفعلية لحزبة الدولة هي ما يتم اقتطاعه وجبايته

رسمياً من الضرائب والرسوم، والحلقة الأضعف في ذلك هي: رواتب وأجور العاملين، «فأهم الواردات هي الضرائب والرسوم، وإلا كيف ستحصل الدولة على الأموال؟»

لا تحسن على الوضع المعيشي

وزير المالية، أكد على الموقف الرسمي للحكومة من موضوع زيادة الرواتب والأجور، بشكل خاص، والواقع المعيشي للمواطنين بشكل عام بقوله: «لا يوجد سوى أسلوب واحد لتحسين الواقع المعيشي، وهو: زيادة الإنتاج»، مضيفاً: «إن تحسين الواقع المعيشي ليس بزيادة الرواتب فقط، لأن الزيادة إن لم تكن مدروسة اقتصادياً تقوم بمفعول سلبي»، ولم يغب عن الوزير التذكير بـ«الأعباء» التي تقوم بها الدولة على مستوى «الدعم»: الخزنة - التعليم - الصحة - النقل - المياه - الصرف الصحي، مشيراً من جديد، أن «الأولوية للجيش والقوات المسلحة ومن ثم الأمن الغذائي».

ربما لا جديد إن قلنا بأن واقع السياسات الاقتصادية المعمول بها، لا تقسح المجال أمام الإنتاج للزيادة أصلاً، وبالتالي فمن الناحية العملية للربط بين هذه وتلك، وفق الرؤية الحكومية، فلا زيادة مرتقبة على الأجور، ولا تحسن منتظر على الوضع المعيشي.

علماً أنه وبموضع آخر من حديث الوزير، تم تأكيد هذه السياسات التي لا تعير الإنتاج الأهمية المطلوبة، حيث قال: «الشيء الآخر

الذي يجب إبرازه، هو: توزيع الإنفاق الجاري والاستثماري، فالاستثمار الجاري يمثل 75% والاستثماري 25% التي تمثل الأبنية والمشروعات»، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإنفاق يعتبر جزءاً من السياسات، التي تستكمل مع غيرها على مستوى الانتاج والصعوبات التي تعترضه، وتعيق استمراره، اعتباراً من تكاليف مدخلاته وتأمينها «مواد أولية - طاقة - يد عاملة - وغيرها من المستلزمات» وصولاً للمخرجات «تسعير - تسويق - منافسة...».

أما تكرار الحديث عن «الدعم» وكأنه مئة، وليس حقاً فهو توضيح إضافي عن الرؤية الحكومية المتعالية على هموم ومعاناة الناس، علماً بأن السياسات الحكومية تعمل منذ عقود على سلبنا حقوقنا، وفق التسمية المراوغة «دعم»، والذي يتم تخفيضه تبعاً كذلك الأمر، وكل مرة تحت عنوان وياقطة مختلفة «عقطة الدعم - ترشيد الدعم - تصحيح الأسعار...».

وحول الأولوية المتمثلة بالجيش والقوات المسلحة، التي يأتي بعدها الأمن الغذائي، ربما يمكننا أن نستشهد بما يوزع لأفراد الجيش من طعام، وما ينالوه من حقوق، والتحكم الشعبي منقطع النظير على التقصير الحكومي في هذا المجال، كما يمكننا الاستشهاد بتقرير المكتب المركزي للإحصاء عن واقع العوز والجوع الغذائي، الذي طال النسبة الأعظم من الأسر والشعب السوري عموماً، والذي تناولته العديد من وسائل الإعلام، بما فيها «قاسيون» في أعدادها السابقة.

تكرار الحديث عن «الدعم» وكأنه مئة وليس حقاً فهو توضيح إضافي عن الرؤية الحكومية المتعالية على هموم ومعاناة الناس



ختاماً، وللرد المسبق على من يقول: إن العبارات المقتبسة أعلاه من حديث الوزير تم اقتطاعها من سياقها، ربما يمكننا القول: إن البقية الباقية من حديث الوزير المطول فيها الكثير من الإضافات، التي تؤكد جوهر ما ورد أعلاه ولا تنفيه.

فحديث الوزير، بالإضافة لما تجلى خلاله من تعال على المواطنين وحقوقهم وهمومهم ومعاناتهم، بل والمزاودة عليهم، هو تعبير جلي عن السياسات الحكومية المحابية لمصالح أصحاب الأرباح، من كبار المستثمرين ورجال الأعمال، بل وتجار أزمة أيضاً، على حساب مصالح أصحاب الأجور، والمواطنين عموماً.

الرأسمالية والاغتراب عند دوستوفسكي



قد طبعت شخصية دوستوفسكي الفلسفية التي عرفناها في أعماله الروائية اللاحقة والتي تصف بدقة الاغتراب والرأسمالية وآلام الإنسان.

لرابطة بيتراسيفسكي، وهي مجموعة سرية تناقش الكتب الفلسفية الممنوعة، فحكم عليه بالإعدام الذي نجا منه في اللحظات الأخيرة. كانت هذه الأحداث

يحمينا من أشخاص ذوي طبيعة نفعية، وهو يعكس إلى حد ما عصرنا في القرن الحادي والعشرين، حيث الأفعال عادة ما تكون ذات طبيعة نفعية، وابتعد عن الرومنسية الأدبية من خلال تصويره الصراع بين الخير والشر، ويدرس قضايا الوجود والعذاب والشر والحب والجريمة والجنون والأهواء والمنفعة المغرصة وتسليع الحياة.

تكمن العبقرية الفلسفية في أعماله الأدبية، من خلال قدرته على تصوير عذابات الإنسان في ظل الرأسمالية، ويصف ذاك الاغتراب الذي يطحن البشرية من خلال تقديم التفاصيل اليومية لحياة شخصياته التي نسجها بعقل القرن التاسع عشر، وكأنه يصف فيها اغتراب الإنسان في القرن الحادي والعشرين.

ولد دوستوفسكي في موسكو عام 1821، وبدأ قراءته الأدبية في عمر مبكر، من خلال قراءة القصص الخيالية والأساطير لكتاب روس وأجانب. التحق بمعهد الهندسة العسكرية، وكان يترجم الكتب لتحقيق دخل إضافي. كتب روايته الأولى «المساكين» في منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر، ودخل بذلك إلى الأوساط الأدبية في سانت بطرسبرغ حيث كان يعيش. ألقى القبض عليه عام 1849 لانتماه

كتب الناقد دانييل غرانين عام 1981: «غيرت السنوات الـ 100 الماضية أشياء كثيرة في ذهن البشرية، ولكن أعمال دوستوفسكي مرت عبر كل هذه التحولات دون أن تمنى بفنان، خرجت منها أكثر حادثة، بل واكتسبت طابعاً عصرياً ملحاً».

■ آلان داود

مرت 137 عاماً على رحيل فيودور دوستوفسكي في التاسع من شباط عام 1881، وما زالت أعماله تحتل تأثيراً كبيراً على مستوى العالم، وما زالت كلمات الناقد غرانين صالحة لعصرنا. ربما يعرف مئات الآلاف من القراء دوستوفسكي بصفته روائياً وأديباً، ماذا عن أفكاره الفلسفية التي ما زالت على قيد الحياة في رواياته؟ الأفكار التي تستطيع تفسير بعض من جوانب الحياة المعاصرة في القرن الحادي والعشرين. يحاول دوستوفسكي في رواياته أن

كانوا وكنا



تقول الأغنية التي تعود للثمانينيات:

«رفرف يا سام وعلي يا حامين، فهم أمريكا ويلو إلي بيعادين، صواريخنا الحمرا بنزرعها باراضينا، سورية ولبنان مطرح ما بيرضينا، رفرف يا سام حامي أرض بلادي، اضرب لا ترحم والظالم البادي». لعبت صواريخ سام السوفيتية للدفاع الجوي «إس 200» دوراً كبيراً في حرب تشرين الأول 1973، واستطاعت الدفاعات الجوية السورية أن تسقط 198 طائرة صهيونية خلال الحرب منها 76 طائرة في يوم واحد، إضافة إلى إسقاط 102 طائرة صهيونية في المعارك الجوية، مع طائرات سو وميغ وخسر الاحتلال الصهيوني نصف قواته الجوية.



اكتشافات أثرية في حلب

وسط الركام الذي خلفته الحرب في حلب، بدأت الأسرار التاريخية تكشف عن نفسها لأول مرة منذ مئات السنين. أعلنت مديرية الآثار والمتاحف أن الطبقات التي تمت إضافتها على مدار الـ 100 سنة الماضية على الأرض الحجرية والجدران المتصدعة، وفي بعض الأجزاء دمرت، وكشفت عن البنية الأصلية والهندسة المعمارية لبوابة النصر، والجزء الخارجي الذي يحتوي على ضريح مقدس، وبرج دفاعي، والذي كان يستخدم في أوقات الحرب للدفاع عن المدينة القديمة من الغزاة الأجانب، إضافة إلى لقي خشبية وحجرية وأنفاقٍ ودرجٍ مخفي يعود إلى 800 سنة مضت.



مونودراما من الحسكة

يستضيف مسرح القباني عند الساعة السادسة من مساء الثلاثاء المقبل عرضاً للمسرح القومي في الحسكة بعنوان «جوه أحن لرؤيتها» تأليف وإخراج إسماعيل خلف، وتمثيل بآسل حريب. ينتمي العرض إلى المونودراما «مسرحية الممثل الواحد» ويتألف من أربع لوحات، الأولى: تجسد قصة شخصية حارس مقبرة، بينما تعرض اللوحة الثانية قصة طفل يلحم بامتلاك دراجة هوائية، وتحكي اللوحة الثالثة قصة صياد يقتل ابنه خلال رحلة صيد خطأ، بينما تصور اللوحة الرابعة طبيباً عاقاً لوالدته. يذكر أن العرض قدم للمرة الأولى على خشبة المركز الثقافي بالحسكة في شهر آذار من سنة 2016.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 11 / 02 / 2018» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

الرأسمالية والزمن الواقف والنفس الأمارة بالسوء



ما الذي تريد قوله المسلسلات الأجنبية لنا؟ إن من سيطر ويسيطر على العالم هي الشركات التي تتمتع بالحصانة والقدرة على الولوج إلى معلومات عن جميع ما يجري في العالم، وجميع من هو موجود فيه، أو أن هذه الشركات أصبحت تسيطر على البشر أفراداً ومجموعات، لمصلحة فردية بزيادة عائداتها المالية. أو أن البشر هم أضعف من القيام بخطوات تغييرية جذرية تخرجهم من جحيم هذه المحرفة. أو أن البشر بطبيعتهم أشرار لا يقومون بالتعاطف إلا من أجل مصلحة ذاتية محض، وهي التي تنحكم بأفعالهم، من دون التفكير بما قد ينتج عن أي فعل يقومون به، من دمار وموت للمجتمع.

■ هروى صعب

قد يكون هذا، وقد يكون أن هذه المسلسلات التي تتمتع بمشاهدة عالية في العالم، تريد تثبيت فكرة السيطرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفردية للأشخاص، التي تتعلق بأفراد، وليس بأنظمة أثبتت هذه السيطرة. كما تريد تثبيت أن طبيعة النفس البشرية تطمح دائماً للوصول إلى القمة، حتى لو كان على أشلاء الجميع.

تتمتع العديد من المسلسلات بهذه المواصفات، التي تريد من متابعيها التأكد أنهم محكومون بهذا الأسلوب من الحياة، من دون أن يمتلكوا القدرة على تغيير شيء، إلا البعض من العباقرة وذوي الشخصيات المميزة التي تختلف عن باقي الأفراد.

المرأة السوداء

المرأة السوداء مسلسل يعرض منذ 2011 تقريباً، بدأ عرضه على القناة الرابعة البريطانية، يحاول كاتباه عرض الأفكار الاجتماعية والانصياع للتقدم التكنولوجي، عبر حلقاته المنفصلة، في نموذج جديد حسب قولهم. يأخذنا المسلسل من التطور المذهل في التكنولوجيا إلى انحطاط الأخلاقيات التي وصل إليها البشر، كما يصفها المسلسل. ما يبدو واضحاً في المسلسل، هو: الثبات في العلاقات الاجتماعية، والثبات في المشاكل الاجتماعية والنفسية حتى بعد مضي سنين، وحتى مع التطور التكنولوجي. وما لا يظهر واضحاً، هو: تعريف التكنولوجيا عند الكاتبين، أي: أنها أداة تحسن حياتنا، ولكنها في الوقت نفسه تؤدي إلى موتنا،

وتضخم مشاكلنا الاجتماعية. فتذكرنا بالأصوات التي تؤكد خوفها من التقدم التكنولوجي، وسيطرة الآلة الذكية على حياتنا، لتصبح المعيق الأول لنا. وكأن المسلسل يحاول إعادة هذه السردية وأبدية النفس البشرية الثابتة الشريرة، بطريقة «مبتكرة». هذا من دون ذكر السبب الذي سيجعل الآلة الذكية مهيمنة، والحل الجماعي للمشاكل الاجتماعية.

لا يختلف المسلسل كثيراً عن مسلسل آخر، يحمل عنوان Fringe - وهو اسم قسم في أقسام التحقيقات الأمريكي الذي يدور حوله المسلسل - يعرض على الشاشات الأمريكية الذي يحاكي أيضاً التقدم التكنولوجي والعلمي في المستقبل. واصفاً

هذه المسلسلات، ليس غير أن ما تصفه هو ما أنتجه النظام الليبرالي على مر عقود. وما ستصبح عليه الآلة واستعمالها في حال كان هذا النظام هو المسيطر عليها.

المؤسف، ليس في ما تظهره هذه المسلسلات فقط، بل في أنها ما زالت قادرة على تثبيت أفكار حامليها على المجتمع، حتى مع كل ما يشهده العالم من تغييرات سياسية وانهايات اقتصادية. والمهمة السياسية لقوى التغيير في هذا المجال لا تقل أهمية عن غيرها «الاقتصادي السياسي المباشر» ليطال شريحة كبيرة من البشر، رغم المعوقات، وإنتاج البديل الثقافي الفني الذي يجب أن يرافق التغييرات السياسية.

انتقال الشخصيات فيه بين واقعيين متوازيين، ولكن الواقع الآخر - غير واقعنا - متقدم أكثر ويستطيع التحكم بالأفراد بطريقة فعالة أكثر. هنا يوضح لنا المسلسل أن من يسيطر على التقدم العلمي والتكنولوجي هي الشركات الخاصة، التي تتمتع بصلاحيات أكثر من مكتب التحقيقات الفدرالية الأمريكية.

السؤال هو: لماذا على البشر استخدام التكنولوجيا والعلوم للسيطرة على بعضهم البعض؟ ولماذا علينا إذا كنا قادرين على اختراع آلات تنتقل بين عالمين «fringe» وتستطيع حفظ الذاكرة «black mirror» أن نحافظ على بعض الأعمال التي تتطلب مجهوداً جسدياً هائلاً، الذي تقوله لنا



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000 2018

قاسيون

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار